



د. فتحي عبد الفتاح



الناصرية وتجربة الثورة من أعلى
المسألة الزراعية

الناصرية

وتجربة الثورة من أعلى

المسألة الزراعية

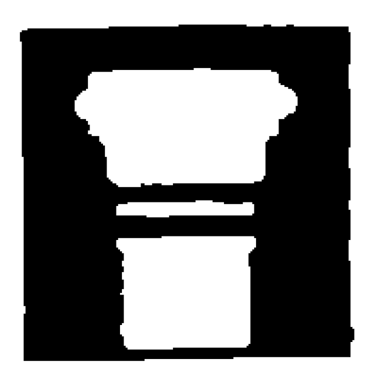
الطبعة الأولى

القاهرة ـــ ١٩٨٧



القاهرة - باريس

القاهرة : ش مشارليب - رقم ٢٥/٤٢
مدينة نصر - المنطقة الثامنة



الناصرية

وتجربة الثورة من أعلى

المسألة الزراعية

د. فتحي عبد الفتاح



تقديم

قدم الباحث من خلال رسالته حول الإجراءات الاصلاحية فى مصر فى ظل الرئيس عبد الناصر اضافات ملموسة عن الأبحاث الاشتراكية حول حركات التحرر فى دول آسيا وأفريقيا ، كما يعتبر عمله اسهاما فى تلمس عملية التطور الاجتماعى فى العالم العربى .

ويعكس البحث المقدم ، ليس فقط التمكن العلمى للباحث ، بل وبشكل خاص خبرته السياسية العملية فى مجال البحث ، الأمر الذى أعطى للبحث العلمى أبعاداً أوسع فى تناوله لتطور المجتمع المصرى منذ ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

إن الأهمية الخاصة للعمل المقدم تكمن من وجهة النظر الأكاديمية ، فى التناول النقدى للتطورات التى طرأت على المجتمع المصرى فى أعقاب اسقاط الملكية ، من خلال مناقشة علمية للانجازات التى حققها الشعب المصرى ، وكذلك تجربته العميقة تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، وفى نفس الوقت طرح الأسباب الموضوعيةوالذاتية التى أدت إلى تحديد وتحجيم هذه التطورات والانجازات ، الأمر الذى وفر لنا قاعدة علمية لفهم التطورات التى حدثت فى مصر بعد وفاة عبد الناصر ، والتخلص من الجناح اليسارى الناصرى فى مايو سنة ١٩٧١ ، والتغير الحاد الذى حدث فى توجهات التطور الثورى فى مصر فى ظل الرئيس السادات واتجاهه إلى الرأسمالية ..

وفى الفصل الأول طور الباحث مفهومنا عن الأوضاع فى القرية المصرية والمجتمع المصرى بشكل عام ، وذلك من خلال تناول تاريخى لتطور هذه الأوضاع مع محاولة جادة لتلمس الملامح الخاصة له . وهى مقدمة علمية متميزة مهدت بشكل جيد للقضية الرئيسية التى يتناولها .

(☆) تقرير المشرف على الرسالة البروفسور آرمين بيونر ، استاذ قسم دراسات الشرق الأوسط ـ جامعة ليبزج .

وفى الفصل الثانى ركز الباحث على تناول الإجراءات التى أتخذت فى مجال الاصلاح الزراعى مع رصد لمراحل التطور المختلفة ، سواء بالنسبة لطبيعة القوانين نفسها أم بالنسبة للتطبيقات العملية ، وشرح التوجيهات الأساسية لسياسة الاصلاح ومنطلقاته من وجهة نظر حكومة الرئيس عبد الناصر .

ويكن جوهر البحث حقيقة فى الفصلين الثالث والرابع حيث تناول الباحث فيهما أثر وانعكاس الاجراءات الاصلاحية التى اتخذت فى علاقات ووسائل وقوى الانتاج ، والتطور الذى طرأ على القوى العاملة فى الزراعة ، وتوزيع الدخل ، وقدم مجموعة واسعة من الاحصائيات والبيانات التى حاول فيها أن يؤكد وجهة نظره ، وأثار الباحث هنا قضايا عديدة وجديدة تستحق المناقشة منها :

- أثر التعويضات التى قدمت للملاك على تطور علاقات الانتاج .
- النتائج الحقيقية لقوانين تنظيم الإيجارات .
- تطور التعاونيات الزراعية .
- مغزى الهجرة الداخلية للقوى العاملة .

وندرك من خلال تناول الباحث لهذه القضية خبرته النظرية والعملية الواسعة فى هذا المجال ، خاصة أنه شخصيا كان له دور وتجربة سياسية توضع فى الاعتبار فى نضاله من أجل دفع التقدم والتطور فى الريف المصرى .

إن المراجع الجديدة والمصادر المتعددة ثم الدراسات الميدانية التى شارك فيها تزيد الاحساس لدينا بأهمية العمل المقدم كاسهام جاد وجديد ليس فقط بالنسبة لتطور المشكلة الزراعية فى مصر بل وتمس المنطلقات الأساسية لتلك المشكلة فى الدول العربية والدول النامية بشكل عام ..

وقد حدد الباحث ملامح رئيسية للاجراءات الاصلاحية الناصرية نتفق معه عليها :

١ ـ مثلت قوانين الاصلاح ضربة حادة ثقيلة بالنسبة للاقطاع ولكن ذلك لم يرتبط بتحرير كامل للفلاحين . ولقد استفادت الجماهير الفلاحية العاملة من هذه الاجراءات ، ولكن الاستفادة الاساسية ذهبت لاغنياء الفلاحين والبورجوازية الريفية .

٢ ـ التمسك التقليدى بمبدأ توسيع قاعدة الملكية الخاصة فى الأرض مثلما نص على ذلك ميثاق العمل الوطنى الصادر سنة ١٩٦٢ ، حال دون إجراء تغييرات جذرية فى العلاقات الاجتماعية فى الريف .

٣ ـ مارست الادارة تنفيذ قوانين الاصلاح « **من فوق** » دون مشاركة فعالة لحركة جماهيرية فلاحية واسعة تعمل « **من تحت** » الأمر الذى لم يؤد إلى استقلالية ودعم مواقع المعدمين وعمال الزراعة وفقراء الفلاحين سواء من الناحية الايديولوجية أو من الناحية السياسية والاقتصادية .

وهذه النتائج التى توصل اليها الباحث من خلال تقديم مواد ومعلومات واسعة ومتنوعة ، وخاصة الهوامش المميزة ، انعكست أيضا على الفصل الخامس الذى تناول فيه التقسيم والتمايز الطبقى والاجتماعى فى الريف .

ولكن يبقى لنا هنا بعض الملاحظات والتساؤلات ، أرجو أن يتناولها الباحث أثناء « الدفاع » (أى

المناقشة) :

١ ـ فقد أشار الباحث إلى أن الاصلاح الزراعى الناصرى لم يؤد إلى تحرير وانعتاق كامل للفلاحين ، وقد كان من الممكن أن يكتسب هذا العمل بعداً أوسع لو أن الباحث تناول بتفاصيل أكثر خط التطور الرأسمالى الذى انتهجته البورجوازية الصغيرة المصرية والآثار المترتبة على ذلك فى المدينة والقرية .

٢ ـ لدى التعرض للجوانب السلبية فى التجربة ، لم يعط الباحث أهمية كبيرة للتصاعد المكثف للامبريالية العالمية ضد التجربة الناصرية وانعكاس ذلك على تطور التجربة نفسها ، كما أنه لم يشرح ماذكره ، بسرعة ، من الآثار السلبية التى ترتبت على العدوان الاسرائيلى ضد مصر سنة ١٩٦٧ وانعكاس ذلك على وقف أو الحد من التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٣ ـ هناك عدم تحديد غموض فى بعض الأسس التى اعتمدها الباحث فى تناوله للتقسيم الطبقى فى الريف .

ولعل الباحث يشرح لنا مرة أخرى أثناء الدفاع مفهومه عن :

ا ـ البورجوازية الزراعية .

ب ـ أغنياء الفلاحين .

جـ ـ البورجوازية الزراعية المتوسطة .

٤ ـ فى الفصل الخامس ، وفى الجزء الخاص بالطبقة العاملة الزراعية ، لم يقدم الباحث الأسباب والأسس الموضوعية للدور الهام والخطير لهذه الطبقة الثورية العربية ، لقد أعتنى الباحث بتوصيف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية البائسة دون الاحساس بأى تميز عن دور الفقراء الفلاحين مثلا .

٥ ـ فى النتائج النهائية التى توصل لها الباحث ، تحدث الباحث عن دفع التطور الرأسمالى بكل عام ، ولم يتعرض للملامح الخاصة للاجراءات التى اتخذت بعد سنة ١٩٦١ والتى يرى البعض أنها تميزت عن المرحلة السابقة بتوجهات إشتراكية .

ومع كل هذه الملاحظات فإننا نعتقد أن هذه الرسالة تقدم إسهاما متميزا فى الدراسات العلمية حول قضايا التطور بالنسبة لحركات التحرر ودول العالم الثالث ، وقد أثبت الباحث جدارته وكفاءته العلمية فى العمل المقدم .

الفصل الأول

علاقات الملكية والإنتاج قبل الإصلاح الزراعي

كان قانون الاصلاح الزراعى من الناحية العملية أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة التى أمسكت بزمام الأمور فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فقد أعلن القانون بعد ٤٥ يوما من قيام تنظيم الضباط الأحرار بطرد الملك فاروق . وحتى صدور القانون لم تكن الأهداف الحقيقية لحركة الضباط الجدد واضحة ، فقد طرد فاروق ولكن ابنه الطفل أعلن ملكا على مصر ، كما أن التغيير الوزارى تم فى إطار الدائرة التقليدية ، ولايمكن القطع بأن رئيس الوزراء الذى أتى به الضباط كان أفضل من سابقه ، كما أن التغييرات فى بعض قيادات الجيش كانت محدودة ، بالإضافة إلى الحديث عن التغيير المادى كل ذلك دفع الكثير من المراقبين إلى الاعتقاد بأن الحركة الجديدة محدودة للغاية فى أهدافها ، وأنه لايمكن ، بأى حال من الأحوال ، توقع تغيير ، راديكالى (١) .

وبعد أسابيع قليلة كان لصدور قانون الاصلاح الزراعى مغزى كبير وبعد صدور القانون بيومين ، وبسببه استقالت وزارة على ماهر ، كما أعلن الكثير من السياسين والشخصيات القيادية فى الأحزاب العلنية الموجودة على الساحة معارضتهم للقانون ، بل أن أحدهم تجاوز مرحلة المعارضة إلى التمرد المسلح ضده ، فقد تصدى « عدلى لملوم » المالك الكبير ومن ورائه عائلته ذات النفوذ فى محافظة المنيا ومعه مئات من الرجال المسلحين ، للسلطة الجديدة وأعلن أنه لن يترك هذا القانون يمر ، كما أبدى كثير من المراقبين المختصين دهشتهم للضجة السياسية العالية التى أثارها صدور قانون الاصلاح الزراعى ، فلقد رأوا فيه قانونا ليبراليا ، وبشكل خاص توفيقيا ، مثله مثل كثير من القوانين التى كانت قد صدرت بالفعل فى عديد من البلدان الرأسمالية والبلدان النامية (٢) ولقد لاحظت الاستاذه البريطانية « دورين وارينر » المتخصصة فى الاقتصاد السياسى ، وبدهشة ، أن هذا القانون قد أثار هذه الضجة الكبيرة ، بالرغم من أنه لايمس سوى ١٠ ٪ من الأراضى الزراعية ، وبالرغم من أنه قد تقرر صرف تعويضات عالية للملاك وبفائدة مرتفعة (٣ - ٤) فى حين أعلن أخرون أن ذلك القانون جاء متخلفا عن التوقعات والأفكار التى كانت مطروحة على الساحة (٥) تلك الأفكار والمشروعات التى طرحها ، قبل سنة ١٩٥٢ ، كثير من المثقفين المصريين كان بينهم بعض كبار الملاك(٦) ، فى حين ذهب البعض إلى القول بأن هذا القانون جاء موافقا « للنمط الأمريكى » فى الاصلاحات الزراعية .

وقبل الدخول فى تحليل علمى موضوعى للتطورات والتغيرات التى أعقبت قانون الاصلاح الزراعى ، فإنه من الضرورى التعرض للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة ، وتلمس بعض القسمات والملامح الخاصة لتطور المجتمع المصرى ، وخاصة فى الريف ، قبل ثورة سنة ١٩٥٢ .

الملكية الخاصة فى الأرض

١ ـ ظروف تاريخية :

تنتمى مصر إلى عدد من البلدان التى لم تعرف الملكية الخاصة للأرض بمعناها الحقيقى إلا فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (أبريل سنة ١٨٩١) . وفى حضارتها الزراعية القديمة كان الملك (فرعون) هو مالك الأرض والكل يزرعها باسمه ، وقد فرضت هذا النظام عدة عوامل تاريخية وجغرافية : مثّل النيل من ناحية ، والصحراء من ناحية أخرى ، حدوداً صارمة للمصريين فرضت عليهم العيش فى دلتا النيل ، والى المدى الذى يمكن أن تصل اليه مياهه ، كما حتم ذلك على السكان من البداية أن يتعاونوا فيما بينهم فى اتخاذ الاجراءات والخطوات التى تكفل لهم الحد الأقصى لاستخدام مياه النيل مثل شق القنوات والترع واقامة السدود والخزانات ومن ناحية أخرى مواجهة الأخطار من الناحية سواء عن فترات الفيضان أم الجفاف .

لقد كان من المستحيل أن تقوم جماعة بمفردها أو مجموعات محددة بهذا العمل الكبير ، وكان الطبيعى فى مجتمع كهذا ينتمى إلى « المجتمعات الهيدرولوكية » أن تقوم مركزية مطلقة تستطيع التحكم والتعامل مع هذه الثوابت والمتغيرات . وأصبح فرعون يمثل أبن النيل ، الاله « حابى » وأتاح له ذلك الفرصة للتحكم المركزى فى مصر من شلالات النيل جنوب أسوان حتى مصب النيل فىالبحر الابيض فى الشمال .[٧] ومصر ، هى أحد النماذج النادرة فى التاريخ التى حافظت على وحدة أراضيها وعلى المركزية الحكومية لمدة تزيد عن ستة آلاف عام ، منذ قام « مينا » مؤسس الأسرة الأولى بتوحيد القطرين ، البحرى والقبلى .

ولقد أدت هذه الملامح الجغرافية والتاريخية إلى عدد من القسمات الخاصة التى كان لها أثرها بشكل أو بآخر فى تشكيل الانتاج والانتاج الزراعى وعلاقاته بشكل خاص :

● الدور البارز للدولة المركزية التى كانت تشرف وتنظم الانتاج الزراعى ابتداء من تنظيم الرى حتى فرض الضرائب والرسوم على الذين يقومون بزراعة الأرض .

● غياب الملكية الفردية فى الأرض ، الأمر الذى أدى إلى وجود علاقة مباشرة بين الدولة وموظفيها من ناحية والمنتفعين بالأرض والفلاحين من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى ـ باستمراره لفترات طويلة ـ إلى نوع من الجمود والتحجر فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[٨] .

● تطور المدن ، ليس كمراكز انتاجية ، ولكن فى الاساس كمراكز ادارية حيث يتواجد فيها الجهاز الادارى الذى يشرف على النشاط الزراعى ، ولقد عمّق من ذلك فقدان مصر لاستقلالها لفترات طويلة تعاقبت من اليونان والرومان إلى العرب والاتراك ، ولقد كان السادة الحاكمون وموظفوهم يقيمون ـ أساساً ـ فى المدن ويحرصون على التباعد عن الفلاحين ، مما دمغ المدينة المصرية ـ لفترة طويلة ـ بصفتها ، كمركز إدارى تعيش بشكل مطلق على استغلال الفلاحين فى القرى .

ولهذا لم تتواجد فى مصر « تاريخيا » طبقة الارستقراطية الزراعية ، بل كان هناك دائما الموظفون الذين يستخدمون سلطتهم من تواجدهم فى جهاز الدولة .

ب ـ النمط الآسيوى فى الإنتاج :

دارت فى السنوات الأخيرة مناقشات واسعة حول ماسمى « بنمط الآسيوى فى الانتاج » وشهدت العشرون عاما الماضية ندوات ودراسات واسعة حول هذا الموضوع ودخل الحلبة عدد كبير من الباحثين فى العالم النامى نفسه . وتتلخص هذه الأفكار فى أن المجتمعات البدائية الأولى ، تطورت عنها ثلاثة أنماط مختلفة للانتاج تتمثل فى نمط الانتاج القديم ، نمط الانتاج الآسيوى ، نمط الانتاج الجرمانى[٩] .

وقد ثار كل هذا الجدل عندما اكتشف مخطوط جديد لكارل ماركس سنة ١٩٣٩ بعنوان « أسس النقد فى الاقتصاد السياسى » والذى فرق فيه ماركس بين ماأسماه « علاقات الملكية فى المجتمع الجرمانى ، وعلاقات الملكية فى النمط الآسيوى ، فبينما تميزت علاقات الملكية الجرمانية بالملكية المستقلة للشخص المستقل ، فإن الشخص فى النمط الآسيوى كان عضوا فى جماعة المنتفعين بالأرض مع أشراف وادارة تامة من جانب المجتمع » ، ويقوم إلى جانب ذلك الدولة الآسيوية أو « الوحدة العليا » التى يخضع لها الجميع . وقد حدد جان شينو ـ وهو واحد من أبرز المفكرين الاشتراكيين المعاصرين ـ ملامح النمط الآسيوى فى الانتاج فى : غياب الملكية الخاصة للارض ، ووجود شريحة من كبار الموظفين تقوم باسم الملك بالاشراف على النشاط الزراعى ، دور الدولة البارز ، والطبيعة الطفيلية للمدينة [١٠] .

والواقع أن هذه القضية قضية واسعة ، مازال الخلاف حولها حادا بين المفكرين الاشتراكيين ، فالبعض ينفيها أصلا ، والبعض يجعل منها محوراً رئيسيا لاعادة التفكير فى كثير من قضايا التطور الاجتماعى والطبقى بعيدا عن الأشكال التقليدية والمعروفة ، وآخرون يتصورونها شكلا من أشكال الاقطاع أو حتى المرحلة العبودية .. [١١] وبدون الدخول فى تفصيلاتها ، على أية حال ، فإن مايهمنا هنا ، فيما يتعلق بتطور الانتاج الزراعى فى مصر ، أن نمط الانتاج الآسيوى لايمكن أن ينطبق عليها إلا فى فترات تاريخية سابقة ، وبأى حال لايمكن أن تتجاوز مرحلة ماقبل السيطرة التركية على مصر فى بداية القرن الخامس عشر[١٢] . فمنذ دخول الاتراك ، طرأت عدة عوامل وحقائق جديدة فى تنظيم الاستغلال الزراعى فى مصر .

جـ ـ نظـام الالتـزام :

ترجع الجذور الأولى لهذا النظام إلى ما بعد الفتح العربى لمصر ، وإن كان قد طبق بشكل محدود ، وقد تمثل فى أن يعطى الحاكم لبعض كبار معاونيه الحق فى جمع الضرائب مرتين أو ثلاث من بعض الأراضى ، وفى بعض الأحوال من مقاطعة بأكملها ، وقد أتاح ذلك لهؤلاء « الموظفين » الفرصة فى تقدير الضرائب أحيانا وفقاً لاغراضهم . وأصبح الملتزم (أى الذى يلتزم بجمع الضرائب) نوعا من أنواع الوظائف ، وإن كانت لم تتخذ فى ذلك الوقت طابع الاستمرار مدى الحياة[١٣] . وفى ولاية الايوبيين ثم المماليك بين القرنين الحادى عشر والرابع عشر ، لم يكن لهذا النظام طابع الشمول . ولكن منذ السيطرة العثمانية التركية ثم اعتمادهم على المماليك فى حكم مصر ، اتسع هذا النظام حتى أصبح النظام السائد فى استغلال الأراضى الزراعية ، وكانت هناك علاقة وثيقة بين الملتزم وحكام الأقاليم والمقاطعات ، وأحيانا كان الملتزم هو حاكم الأقليم نفسه ، وكان

للملتزم بالاضافة إلى سلطاته فى جمع الضرائب التى يحددها ، قطعة أرض يلتزم الفلاحون بزراعتها لحسابه ، وأطلق على هذه الأرض اسم الوسية (١٤) . وكان الالتزام فى البداية مسئولية وظيفية ترتبط بشخص معين ، ولكنه بعد ذلك أصبح وظيفة وراثية يتولاها الأبناء عن الآباء .

وحينما ألغى محمد على نظام الالتزام سنة ١٨١٤ ، كان الملتزمون يكونون فى الواقع طبقة من كبار الحائزين الذين يمارسون كل حقوق الملكية كما يمارسون سلطات اقتصادية وغير اقتصادية على الفلاحين ولهم شرطتهم وحتى سجونهم الخاصة . وكان شيخ البلد فى حقيقته ممثل الملتزم فى القرية ، يتبعه الصراف ، وعدد من الموظفين منهم « المشد » وهو المنوط به توقيع العقوبات على الفلاحين الذين يتأخرون فى سداد الضرائب أو يتهربون منها ..

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠٠) كتب كثيرون وبتفاصيل مثيرة عن نظام الالتزام والملتزمين ووضعهم الاجتماعى والطبقى باعتبارهم ملاكا اقطاعيين (١٥) . وقد أعطى المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى صورة واقعية لمدى السلطات التى كان يتمتع بها الملتزمون وقهرهم للفلاحين بقوله « فهم مع الملتزمين أذل من العبد المشترى ، فربما أن العبد يهرب من سيده اذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب ، فأما الفلاح فلا يمكنه ولايسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب ، واذا هرب إلى بلد أخرى واستعلم استاذه مكانه ، أحضره قهراً وازداد ذلا وإهانة » (١٦) . وبذلك يمكننا القول إنه فى بداية القرن التاسع عشر كان هناك وضع اجتماعى واقتصادى تسوده علاقات انتاج اقطاعية بشكل أو بآخر ، وذلك بين الملتزم الذى تطور إلى شكل من أشكال الملاك الاقطاعيين ، مع بعض الملامح الخاصة ، وبين الفلاحين الذين كانوا يمثلون شكلا من أشكال القنانة .

وفى البداية لم يكن من الممكن مقارنة الملتزم بكبار الملاك الاقطاعيين فى أوروبا ، ولكن فى المراحل الأخيرة كان الملتزم يحمل الملامح الاقطاعية الرئيسية ، ويمارس نفس سلطاتهم على الفلاحين ، وكان يعتمد هذه الصلاحيات والسلطات من كونه موظفاً كبيراً فى الدولة ، ولذلك يمكن أن نطلق على هذا اللون من الأقطاع « إقطاع من فوق » بخلاف الاقطاع الأوروبى « إقطاع من تحت » (١٧) . ويمكننا القول فى النهاية أن أراضى الوسية التى كانت ممنوحة للملتزمين كانت أحد المصادر الرئيسية لتشكيل طبقة الملاك الزراعين بعد تقنين الملكية الزراعية فى مصر ، بعد ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر .

توزيع الأرض فى عهد محمد على

أ ـ مدخل تاريخى :

يعتبر محمد على ، من زوايا كثيرة ، مؤسس مصر الحديثة ، فقد اتخذ اجراءات عديدة لبناء صناعة مصرية ولخلق جيش قوى ، كما طمح فى تشكيل فئة من المثقفين والفنيين ، فتوسع فى إرسال البعثات العلمية إلى الخارج ، وقامت استراتيجيته كلها ، ومن البداية ، على تنظيم أشكال الاستغلال الزراعى . وأتخذ فى هذا المجال الكثير من الاجراءات والقوانين التى جعلت كثيراً من الباحثين يذهبون إلى أنه أول من أقام اصلاحاً زراعيا فى مصر (١٨) . ويمكننا أن نلخص إصلاحات محمد على الزراعية فى الخطوات التالية :

● **إلغاء نظم الالتزام** (١٨١٣) ، ذلك النظام الذى خلق ولمدة « ٤٠٠ » عاماً طبقة غريبة لعبت دوراً كبيراً فى تجميد علاقات الانتاج والقوى الاجتماعية فى الريف المصرى ولكن محمد على أعطى ، فى نفس الوقت ، للملتزمين السابقين الحق فى الاحتفاظ بأراضى « الوسية » لاستغلالها بشكل خاص ، كا أعطى لهم الحق بعد ذلك فى التصرف فى تلك الأرض ووراثتها ، الأمر الذى جعلها تمثل أحد مصادر الملكية الكبيرة الخاصة فى مصر ، وكانت مساحتها تقدر بـ ١٠٠ ألف فدان . بل إن محمد على فى أواخر أيامه عاد إلى شكل من أشكال الالتزام وهو ماأطلق عليه نظام « العهدة » ، ولقد مثلت أراضى العهدة هى الأخرى مصدراً من مصادر تشكيل كبار الملاك الجدد .

● **ألغى محمد على أراضى الوقف** وهى التى كانت تمثل حوالى ٦٠٠ ألف فدان ، وقد نشأت هذه الأراضى تاريخيا من الهبات والعطايا التى كان يمنحها السلاطين لبعض كبار المسئولين فى جهاز الدولة كملكية معفاة من الضرائب ، فأوقفوها حتى لاتصادر ، فقد كانت المصادرة سهلة فى تلك الأيام التى يتعاقب فيها الملاك والولاة بشكل سريع ، وكان الأصل فى أراضى الاوقاف أن تصرف على الشئون الدينية (مساعدة الفقراء ، فتح الكتاتيب وأروقة الدراسة ، .. الخ) وتحمل مسؤوليتها الازهر ، ولكنها تحولت فى واقع الأمر إلى شبه ملكية خاصة للنظار الذين كان معظمهم حتى عهد محمد على من رجال الأزهر مما يتيح لنا فرصة القول بأن هذه الأراضى لعبت دورا مشابها لأراضى الكنيسة فى أوروبا فى القرون الوسطى .[٢٠]

● قام محمد على بعد مسح الأراضى الزراعية **بتوزيعها على الفلاحين** لزراعتها بين ٣ ـ ٥ أفدنة ، وفى كل الأحوال ارتبط هذا التوزيع بظروف دفعت الاستغلال الزراعى من ناحية ، كا دفعت استغلال الفلاح بشكل مركز حين ارتبط التوزيع بشروط والتزامات ، فزادت الضرائب زيادة كبيرة ، كا فرضت أوامر ملزمة بتوريد كثير من الحاصيل وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق الحقيقية فى ذلك الوقت ، ولقد مثلث هذه الأراضى بعد ذلك الشريحة الرئيسية فى تطور ملكيات الفلاحين الخاصة .[٢١]

● قام محمد على **بتوزيع جزء كبير من الأراضى الزراعية على أفراد عائلته** ، وهى الأراضى التى أطلق عليها اسم « الجفالك » وتقدر بحوالى مليون فدان ، كا قام بتوزيع « الأبعديات » بين كبار موظفى الدولة ، وتقدر مساحتها بين ٥٠٠ ألف فدان إلى ٧٠٠ ألف فدان . وكانت هذه الأراضى الممنوحة معفاة من الضرائب ، وتطورت بعد ذلك إلى شكل من أشكال الملكية الخاصة . بالاضافة إلى ذلك قام محمد على بمنح العمد ومشايخ البلد ٤ ٪ من الأراضى المتزرعة فى الزمام منفعة خاصة لهم نظير خدماتهم ، معفاة من الضرائب ، ويقوم الفلاحون بزراعتها مجانا « بالسخرة » [٢٢]

٢ ـ استقرار الملكية الفردية فى الأرض :

وضع محمد على باجراءاته الأسس الحقيقية للملكية الخاصة فى الأرض ، إذ أنشأ بذلك ارستقراطية زراعية جديدة تمثلت فى كبار الملاك الذين وزع عليهم الأرض ، بما يعنى ذلك من تعديل للنظام الاقطاعى فى مصر من « إقطاع من فوق » إلى « إقطاع من أسفل » [٢٣] . وكان على قوانين الملكية الخاصة فى الأرض أن تنتظر حتى سنة ١٨٩١ حتى تأخذ شكلها القانونى الكامل ، ولكنها كانت ، حتى ذلك التاريخ ، تشق طريقها وتفرض نفسها كواقع عملى سواء على يد محمد على أو على يد خلفائه . ففى عهد الخديوى سعيد

(١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) ثم بعد ذلك الخديوى اسماعيل أصبح من حق الموظفين المتوسطين فى الدولة ، وليس فقط كبارهم ، الحصول على نصيب من الأراضى الموزعة ، كما تواصلت التشريعات التى توسع من حقوق الانتفاع لتقريبها من الملكية . فقوانين سنة ١٨٥٤ منحت ورثة المنتفعين بالأرض الزراعية الحق فى الانتفاع بهذه الأراضى ، ثم أكدت قوانين (١٨٥٨) وهى المعروفة باللائحة السعيدية حق التصرف للمنتفعين بالبيع أو الهبة أو الوقف أو غير ذلك من التصرفات الشرعية للملاك فى أملاكهم ، ثم كان قانون « المقابلة » الذى أصدره اسماعيل سنة ١٩٧١ باعطاء حقوق الملكية الكاملة لكل من يدفع خراج أرضه ست سنوات مقدما . وفى أبريل سنة ١٨٩١ صدر الأمر العالى الذى أعطى كل حقوق الملكية للمنتفعين فى الأرض ، وبدأ بذلك تاريخ الملكية الخاصة للارض فى مصر .

٣ ـ الهيكل الاجتماعى فى الريف :

تشير الاحصائيات الأولى التى صدرت عن توزيع الملكية فى مصر سنة ١٩٠٠ ، أى بعد عشر سنوات فقط من صدور قوانين الملكية الخاصة فى الأرض ، إلى الخطوط العريضة والاتجاهات التى لازمت هذا التوزيع حتى سنة ١٩٥٢ ، (أنظر الجدول المقارن) .

توزيع ملكية الأراضى الزراعية (١٩٠٠) [٢٤]

فئة الملكية	نسبة الملاك	نسبة الأرض
أقل من ٥ أفدنة	٨٣,٢ ٪	٢١,٧ ٪
من ٥ ـ ٥٠ فدانا	١٥,٤ ٪	٣٤,٣ ٪
أكثر من ٥٠ فدانا	١,٣ ٪	٤٤ ٪

توزيع الملكية للأراضى الزراعية (١٩٥٢)

فئة الملكية	نسبة الملاك	نسبة الأرض
أقل من ٥ أفدنة	٩٤,٢ ٪	٣٥,٥ ٪
من ٥ ـ ٥٠ فدانا	٥,٣ ٪	٣٠,٤ ٪
أكثر من ٥٠ فدانا	٠,٥ ٪	٣١,٤ ٪

ويمكن اضافة تفصيلات أكثر للجدول الأخير ، إذ أن هناك أكثر من ٧٠ ٪ من فئة من يملكون خمسة أفدنة فأقل ، يملكون فدانا فأقل .[٢٥]

إن مقارنة بسيطة بين الجدولين توضح أنه لم تحدث على الاطلاق أية تغيرات كبيرة فى هيكل الملكية ،

وطوال أكثر من خمسين عاماً وحتى قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى ، تشكلت الطبقات والشرائح الاجتماعية على النحو التالى :

ا ـ طبقة الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين :

على قة الهرم الطبقى تواجدت هذه الطبقة الجديدة ، وهى جديدة بمعنى أنها استقرت مع استقرار قوانين الملكية الخاصة للأرض فى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن جانبا هاما من هذه الطبقة ترجع جذوره القديمة إلى نظام الالتزام ، وحملت حتى النهاية سمات الملتزمين . والغالبية العظمى لهذه الطبقة لم تكن لها علاقة مباشرة بالانتاج الزراعى ، فقد تكونت فى الأساس من كبار موظفى الدولة الذين حصلوا على ممتلكاتهم من خلال مراكزهم الوظيفية وليس من خلال دورهم الانتاجى ، وظلوا يقيمون فى العاصمة أو فى المدن الكبرى ، كما أن قطاعا واسعاً منها ترجع أصوله إلى جذور أجنبية غير مصرية (الاتراك ، المماليك ، الفرنسيين ، قبائل البدو العربية) ، وحتى من لهم جذور مصرية من هذه الطبقة من فئة العمد والمشايخ ، هجروا هم الآخرون قراهم وأقاموا فى عواصم الأقاليم . ونظراً لهذه الظروف الخاصة فلقد تميزت هذه الطبقة بالعمل على الحصول على أكبر عائد ممكن من الأرض دون بذل أى جهود فى تطوير وسائل وأدوات الانتاج ، ولجأ قطاع منهم إلى تأجير أرضه قطعا صغيرة أو كبيرة بحثا عن دخل أكبر[٣٦] ، وبشروط كانت مجحفة للغاية بالمستأجرين ، واتخذت غالبية الايجارات شكل المزارعة والايجار العينى الذى كان يفرض على المستأجر فى أحيان كثيرة أن يعطى للمالك أكثر من نصف المحصول[٣٧] ، وقد أدى ذلك إلى أن يتحول كثير من المستأجرين إلى شكل « القن » فى العلاقات الاقطاعية التقليدية .

وإلى جانب طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين ومن داخلها نمت شريحة من كبار الملاك وأيضا من كبار المستأجرين الذين دفعهم الطلب المتزايد على القطن المصرى إلى الاهتمام بمزارعهم والاشراف عليها بانفسهم مع استخدام وسائل وأساليب حديثة للانتاج واستخدام عمال زراعيين مأجورين . وقد ظلت هذه الشريحة من كبار الملاك الرأسماليين التى تمثلت فى أشخاص أو شركات زراعية ، حتى سنة ١٩٥٢ ملحقة بالطبقة الاقطاعية ، تتناقض معها أحيانا وتسلم لها القيادة فى أحيان كثيرة . »[٢] .

ب ـ الملاك المتوسطون :

نشأت هذه الفئة فى الأساس من ثلاثة مصادر :

- تفتيت بعض أراضى الملكية الكبيرة نتيجة الميراث أو الرهونات .
- منح الحكام (الخديوى) لمتوسطى الموظفين والضباط وفقا لمراكزهم ورتبهم .
- تجار الريف والمدن الذين اتجهوا لشراء الأرض لارتفاع الدخول التى تغلها .

ومن الواضح أن قطاعا هاما من هذه الفئة لم يكن يزرع الأرض بنفسه بل يقوم بتأجيرها قطعا صغيرة ، وإلى حد ما بنفس الشروط المجحفة التى يتبعها كبار الملاك مع المستأجرين ، ولكن ، فى نفس الوقت ، فإن مجموعات أخرى منها كانت تقيم فى القرية وتقوم بنفسها بزراعة أرضها والاشراف عليها بشكل مباشر سواء مستعينة بالعمل العائلى أو بالعمل المأجور أو بهما معاً .

لقد لعبت هذه الفئة التى يمكن أن نطلق عليها « أغنياء الفلاحين » دوراً هاماً فى المجتمع ، والمجتمع

الريفى بشكل خاص ، فقادت الاتجاهات الاصلاحية فى الريف وبشكل خاص الحركة الفلاحية فى مواجهة الارستقراطية الزراعية المتحكة .

ومن الملاحظات ذات الدلالة أن وضع تلك الفئة وحجمها سواء بالنسبة لعددها أو لملكيتها الزراعية قد ظل ثابتاً نسبياً طوال النصف الأول من القرن العشرين ، فلقد كانوا يمثلون حوالى ٥ ٪ من الملاك ويسيطرون على حوال ٣٠ ٪ من الأراضى الزراعية ، تزيد أو تقل قليلا ..

جـ ـ صغار الملاك :

ويمثلون ٩٥ ٪ من الملاك ، شريحة ضئيلة منهم تملك بين ٣ إلى ٥ أفدنة ، بينما ٧٠ ٪ منهم يملكون فدانا فأقل ، وغالبيتهم وخاصة من يملكون أقل من فدان كانوا يضطرون إلى العمل هم وعائلاتهم جزءاً من السنة كعمال مأجورين لتوفير ضرورات الحياة . وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن هذه الفئة كانت حتى سنة ١٩٥٢ تبلغ ٢,٦٤٢ مليون مالك أى بنسبة ٩٤,٣ ٪ من مجموع الملاك ويزرعون ٢,٨٠١ فدان أى بنسبة ٣٢,٤ ٪ من الأراضى المنزرعة .

والتحليل الدقيق لشرائح هذه الفئة يوضح أن ٧٠ ٪ منهم يملكون أقل من فدان ، فى حين أن حوالى ٢٠ ٪ يملكون من فدان إلى ثلاثة وحوالى ١٠ ٪ من ثلاثة إلى خمسة . ورغم أهتمامنا بالتفرقة بين شرائح هذه الفئة من الملاك الصغار ، إلا أنه ولاشك تجمعهم ظروف مشتركة كثيرة ، وخاصة أن الملكية فى ظل ارتفاع نسبة الأراضى المؤجرة (حوالى ٦٠ ٪) لم تكن وحدها العامل الحاسم فى تحديد الوضع الاجتماعى ، فهناك حجم العائلة وهناك ملكية وسائل الانتاج الأأخرى (الحيوانات والادوات الزراعية) ، إلا أنه من المؤكد أن ملاك فدان فأقل كانوا يبيعون عملهم كعمال مأجورين جزءاً من الوقت ، وكان هناك حرص من النظام على الإبقاء على طبقة صغار الملاك بذلك الاتساع فى الحجم وبذلك التفتيت فى الملكية ، وهناك مايؤكد أن السياسة البريطانية لمصر ممثلة فى أشخاص مثل « كرومر وكتشنر » كانوا منتبهين إلى أهمية حماية طبقة صغار الملاك من زاوية الحرص على النظام الاجتماعى القائم . « فالحفاظ على الملاك الصغار والقزميين يبعدهم عن الطبقة العاملة الزراعية » [٣٠] بالرغم من أنه فى واقع الأمر كانت الظروف المعيشية لصغار الملاك الفقراء أسوأ فى أحيان كثيرة من حياة عمال الزراعة المعدمين .

د ـ العمال الزراعيون :

بدأت هذه الطبقة تتشكل منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عندما كان الكثيرون من الفلاحين يهربون من حيازة الأرض نظراً لازدياد الضريبة المفروضة والعمل الاجبارى [٣١] ، وفى النصف الأول من القرن العشرين كانت أعداد العاملين بالزراعة والذين لايملكون أرضا فى تزايد مستمر ، وذلك لعدة أسباب ، فبعد تقنين الملكية الزراعية فى الأرض وحصول كبار الملاك على الجانب الأكبر منها لم تعد هناك مساحات كافية من الأرض لاستيعاب جميع الفلاحين المعدمين كما أن زيادة السكان والتفتيت الشديد فى الملكية الصغيرة قد أديا إلى إضافة أعداد كبيرة لقائمة المعدمين [٣٢] .

وقد أدى انتشار البنوك العقارية والرهونات ، وخاصة فى السنوات الأولى للقرن العشرين ، إلى فقدان كثير من الفلاحين لأراضيهم ، وأدى إلى انتشار المرابين وتجار الريف الذى استغلوا حاجة الفلاحين الصغار

وأقرضوهم بفوائد عالية للغاية عجز الفلاحون عن سدادها ، الأمر الذى أدى إلى اتساع موجة مصاردة أراضى الفلاحين لصالح هؤلاء المرابين والتجار ، وقد كان القانون الذى صدر سنة ١٩١٣ بمنع مصادرة أراضى صغار الملاك هو الذى أدى إلى وقف هذا الاتجاه (٣٣) .

ويمكننا داخل هذه الطبقة أن نفرق بين فئات مختلفة ، فهناك عمال التراحيل التقليديون الذين يجمعهم مقاولون لحساب بعض المشروعات الفردية أو الحكومية والتى تستغرق شهراً أو شهرين وأحياناً ثلاثة .

وهناك العمال الموسميون الذين يعملون داخل إطار القرية أو المنطقة عند بعض كبار الملاك أو متوسطيهم وخاصة فى مواسم كثافة العمل الزراعى (الرى ـ الحصاد) والغالبية العظمى من هؤلاء من أصحاب الملكيات القزمية الذين لاتكفل لهم ملكيتهم الحد الأدنى لمتطلبات حياتهم وحياة أسرهم .

ثم هناك مجموعة محددة من عمال الزراعة الدائمين الذين يعملون فى بعض المزارع الكبيرة التى تستخدم الوسائل والأساليب الحديثة لزراعة المحاصيل النقدية (القطن ـ القصب ـ الخضر ـ الفاكهة) . وهذه المزارع كانت مملوكة فى الأساس لبعض الشركات الزراعية ولعدد محدود من كبار الملاك ، ولاشك أن ظروف هذه الفئة الأخيرة كانت أفضل من ظروف الفئتين الأخريين ، فهناك أجر ثابت وظروف عمل أفضل .

وليست هناك احصائيات محددة عن عدد عمال التراحيل فى ذلك الوقت ، فالاحصائيات الرسمية تقدرها بين ١,٤٥٧ مليون إلى مليونين من العمال ، وتدخل ضمن هذه الأعداد طبعا مجموعة كبيرة من أصحاب الملكيات القزمية من فدان فأقل (٣٤) .

ولقد كانت ظروف العمال الزراعيين غاية فى السوء بشكل عام ، فالأجور ضئيلة للغاية وليس هناك فى أغلب الأحوال عقود مكتوبة ، ولايتمتعون بأية ضمانات صحية أو مسكنية أو تعويضات لدى الاصابة ، كما أنه كان محرما عليهم أن يقيموا تنظيمات نقابية لهم ، وحينما كان يحاول بعضهم الاحتجاج على هذه الظروف الصعبة كانت أجهزة الدولة بالاشتراك مع كبار الملاك يوجهون لهم الضربات العنيفة (٣٥) .

لقد كانوا مقهورين ، بل ومسحوقين ، تحت السيطرة المطلقة لكبار الملاك ، والفقر المدقع الذى يعانونه ، والحياة العارية من أى ضمان قانونى وأى مضمون أنسانى ولقد أدى ذلك ، مع تخلف وسائل الانتاج ، إلى أنعاش فكرة الملكية الصغيرة ، حتى ولو كانت قزمية ، كضمان ضد الضياع ، مع أنه فى الواقع لم يكن الأمر يختلف كثيراً من زاوية الظروف المعيشية .(٣٦) وكانت النتيجة هى عدم نمو وتطور طبقة عاملة زراعية بالمعنى الصحيح ، ففيما عدا بعض النماذج المحدودة والتى تواجدت فى المزارع الواسعة المملوكة لبعض الشركات الزراعية ، فإن الشرائح الأخرى يصعب اطلاق تعبير عمال الزراعة عليها ،والأدق أنها كانت إلى حد كبير « **أشباه الأقنان** » (٣٧) .

٤ ـ علاقات الانتاج :

قبل أن نحدد طبيعة علاقات الإنتاج فى مصر حتى سنة ١٨٩١ ، فإنه من الضرورى رصد بعض الظواهر المميزة .

ا - التفتيت :

منذ تفتيت الملكية الخاصة فى الأرض سنة ١٩٨١ تفاقمت مشكلة تفتيت الأراضى الزراعية ، فهناك كما سبق أن أسلفنا ٩٤،٣ ٪ من الملاك يملكون خمسة أفدنة فأقل من بينهم ٧٠ ٪ يملكون أقل من فدان [٣٨] .

كان هذا نتيجة طبيعية لسوء التوزيع الشديد والعدالة المفتقدة فى توزيع الملكيات ، كما أن ازدياد السكان بعد ذلك بنسب أكبر بكثير من ازدياد الأراضى المنزرعة بالاضافة إلى قوانين الوراثة التى لعبت دوراً فى تعميق هذه الظاهرة ، على أن ظاهرة التفتيت لم تنحصر فقط فى الحيازات الصغيرة ، بل شملت أيضا الحيازات المتوسطة فهناك ٤٥ ٪ من مساحة الملكيات الزراعية مقسمة إلى أربعة قطع أو أكثر وفى الحيازات المتوسطة بين ٥ ـ ٥٠ فداناً نجد بعضها مقسما إلى قطع صغيرة تتراوح بين أربعة وعشرة [٣٩] ولعب التفتيت دوراً كبيراً فى تخلف الزراعة المصرية من جميع الوجوه سواء فى الانتاج أو وسائل الانتاج وعلاقاته ، على النحو التالى :

● فالتفتيت يعنى ضياع ٢٥ ٪ من الأراضى الزراعية فى البتون والقنوات والحدود التى تفصل بينها .

● لعب التفتيت دوراً سلبياً خطيراً فى تدهور الانتاج لصعوبة تخطيط سياسة انتاجية زراعية أو تنفيذها ، فاذا تصورنا زمام أحدى القرى يبلغ ١٠٠ فدان مقسمة على ٤٠٠ حيازة صغيرة فإنه يصبح من الصعب تحديد سياسة محصولية وفرضها على الحائزين .

● كما أدى التفتيت إلى تخلف شديد فى وسائل الانتاج ، فالجرارات والالآت الزراعية والوسائل الحديثة التى تؤدى إلى زيادة الانتاج تحتاج إلى مساحات واسعة لكى يكون استخدامها اقتصاديا ومفيداً ، وقد ترتب على ذلك استخدام الفلاحين لاكثر أدوات الانتاج تخلفاً وبدائية ، بل إن تاريخ استخدام بعضها يرجع إلى أكثر من ألف عام مثل الشادوف والساقية التى ثبت استخدامها أيام الفراعنة . وحتى سنة ١٩٥٢ كان هناك مالايزيد عن ١٠ آلاف جرار هى كل المستخدم فى الزراعة من بينها حوالى ٨ آلاف جرار (٧٨ ٪) مستخدمة فى أراضى كبار الملاك . [٤٠]

● ترتب على الآثار السلبية للتفتيت فى الانتاج وأدواته ، تخلف شديد فى علاقات الانتاج . وطوال خمسين عاماً أدى التفتيت إلى وقف أى تطور فى علاقات الانتاج وتجميده فى أشد أشكاله تخلفا . وأصبحت الملكية القزمية بديلا عن الطرد من الأرض ، وقد أدى ذلك طبعاً ليس فقط إلى إعاقة تشكيل طبقة عاملة زراعية قوية ، بل وأيضاً إلى تعميق محاولة حائزى الملكيات القزمية التميز والتباعد عن العمال الزراعين ، بالرغم من أن حيازتهم القزمية لاتفى شيئا ، الأمر الذى أدى إلى ربط هؤلاء بفكرة الملكية من ناحية الشكل ، مع أنها فى واقع الأمر قدمت أرضية مثالية لاستغلالهم بشكل مكثف لاعتمادهم على كبار الملاك . فحيازتهم الصغيرة لم تكن تكفل لهم الحد الأدنى الضرورى لمتطلبات المعيشة وقد انعكس ذلك فى العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية . بينهم وبين كبار الملاك [٤١] .

وبذلك لعب التفتيت دوراً مزدوجا فى علاقات الانتاج ، فهو من ناحية كان عقبة أمام بلورة حقيقية للشرائح الاجتماعية وبشكل خاص أمام تطور طبقة عاملة زراعية ، ومن ناحية أخرى قدم أرضية مثالية لنمو وتعاظم أشكال الاستغلال شبه الاقطاعية . ولذا ، فإن أعداداً كبيرة من أصحاب الحيازات القزمية والذين

كانوا يضطرون للعمل بعضا أو جزءاً كبيراً من الوقت كعمال زراعيين ، هم فى الواقع ينتمون إلى فئة الأقنان وشبه الأقنان .

ولهذا كله ، بالرغم من إلغاء السخرة فى نهاية القرن التاسع عشر ، وبالرغم من التقنين الكامل لحق ملكية الأراضى ، وأيضا بالرغم من دخول عناصر وعوامل جديدة فى الانتاج الزراعى (زراعة المحاصيل من أجل السوق) إلا أن علاقات الانتاج ظلت فى الأساس اقطاعية وشبه اقطاعية ، وقد كان كبار الملاك ومعهم مهندسو السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر يدركون بشكل كامل هذه الحقيقة ، حقيقة أن الملكيات القزمية المفتتة تقدم لهم تبريراً طبيعياً لزيادة استغلالهم وسيطرتهم على جماهير الفلاحين فى نفس الوقت .

ب ـ تركز الملكيات الزراعية :

إزاء التفتيت الشديد فى الحيازات الزراعية لصغار الفلاحين ، كان هناك ، ومن ناحية أخرى ، تركز كبير فى الملكيات الكبيرة فى أيدى عدة آلاف من الملاك الكبار .

ففى النصف الأول من القرن العشرين زاد عدد الملاك من حوالى ٩١٤ ألف مالك سنة ١٩٠٠ إلى ٢,٨ مليون مالك سنة ١٩٥٢ ، أما مساحة الأراضى المنزرعة فى تلك الفترة فلم تزد إلا نسبة ١٦ ٪ (من حوالى ٥,١ مليون فدان إلى ٥,٩ مليون فدان) (٤٢) . وهذه الزيادة فى أعداد الملاك قد تمت أساسا بين صغار الحائزين وملاك المساحات القزمية ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الملكية بين هذه الفئات ، فقد تراجع متوسط الملكية للفرد من ١,٤٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى ٠,٨ من الفدان سنة ١٩٥٢ ، بينما زاد ، فى نفس الوقت متوسط ملكية الفرد فيمن يملكون أكثر من ٥٠ فداناً إلى حوالى ١٨٠ فداناً للفرد الواحد سنة ١٩٥٢ . فقد كان هناك ٧٠ ألف مالك يجمعون فى أيديهم أكثر من نصف الأراضى المنزرعة ، وبأرقام محددة فإن ٢,٩ ٪ من الملاك كانوا يستولون على ٥٥,٧ ٪ من الأراضى الزراعية(٤٣) .

إن سوء توزيع الملكيات الزراعية التى بدأت منذ إجراءات محمد على قد وصل إلى درجة صارخة فى النصف الأول من القرن العشرين ، كما أدى بيع أراضى الدولة بعد ذلك إلى كبار الملاك إلى خلق حالة ما يسمى « **الجوع إلى الأرض** » وقد نتج عن ذلك ارتفاع كبير فى قيمة الأرض بشكل مصطنع ، أى أن قيمة الأرض العالية لم تكن تتمشى فى الواقع مع قيمتها الفعلية (ماتغله من انتاج) . وقد كان من أسباب ذلك ، استخدام كبار الملاك لأموالهم فى شراء أراض جديدة وتركيز استثماراتهم فى هذا المجال واعتمد غالبيتهم حياة البذخ والاسراف الشديدين لنفسه ، سواء فى الرحلات إلى أوربا أو فى النمط الاستهلاكى فى الداخل ، الأمر الذى جعل « الباشا » المصرى نموذجا يضرب به المثل فى هذا المجال ، ومثلما لاحظ الدكتور حسين خلاف «انه على عكس كبار الملاك الأوربيين أثناء الثورة الصناعية ، فإن كبار الملاك المصريين لم يقبلوا باستثمارتهم على مجالات جديدة ، بل اتجهوا إلى انفاقها فى الشراب والملذات السريعة » (٤٤)

ثمة عامل آخر تمثل فى دور البنوك الأجنبية والمؤسسات العقارية التى ركزت نشاطها واستثمار أموالها فى «التجارة بالأرض» وليس فى الانتاج الزراعى نفسه ، وفى سنة ١٩٤٩ كانت هناك ١٩ شركة أجنبية ، غالبيتها العظمى مملوكة لرءوس أموال انجليزية أو بلجيكية ، تملك مساحة من الأرض تقدر بـ ١٨٠ ألف فدان ، وقد كانت غالبيتها العظمى تلعب دور التاجر فقط ، أى بيع وشراء الأراضى ، (٤٥)

كما أن بنوك الرهونات المنتشرة فى ذلك الوقت لعبت دوراً خطيراً فى تعميق ماسى بالازمة العقارية ، فالبنك العقارى المصرى ، وكان يقوم فى الاساس على رأس مال انجليزى ، قام فى الفترة بين ١٩١١ إلى ١٩١٣ بنزع ملكية أراض تقدر بـ ١,١ مليون فدان . [٤٦] وحتى سنة ١٩١٢ كان هناك ١٠٠ مليون جنيه تمثل مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فى مصر ، ومنها ٧٥ ٪ مستثمر فى مجال الأرض والزراعة .[٤٧] ولعبت البنوك والشركات الأجنبية دوراً سلبيا فى تطور الاقتصاد المصرى بشكل عام والانتاج الزراعى بشكل خاص . إن بعضا ممن تناولوا هذه القضية قد تحدثوا عن الدور الإيجابى للبنوك والاستثمارات الأجنبية فى دفع عجلة التطور فى مصر ، والعكس هو الصحيح تماما ، فقد كان الهدف من المبالغ الطائلة التى كانت تستثمر فى عملية الرهونات وبيع الأراضى هو الربح والفائدة المرتفعة وليس الانتاج . وقد لعب ذلك دوراً سلبيا ليس فقط بالنسبة للانتاج الزراعى بل وبالنسبة لمجالات النشاط الاقتصادى الأخرى ، وخاصة الصناعة .

ويجب أن نفرق بين استثمارات مالية لزيادة الانتاج ورفع مستوى الأداء الزراعى (وهى تأخذ هنا الشكل الرأسمالى فى تطور وسائل وعلاقات الإنتاج) وبين استثمارات تتجه فى الاساس إلى نشاطات جانبية لايهمها الإنتاج أو تطور أدواته أو وسائله بل يهمها فى الأساس الربح والفائدة التى تحصل عليها من عمليات البيع والشراء والرهونات ، وفيما عدا بعض الأمثلة المحدودة ، كان هذا هو الدور الغالب للاستثمارات الأجنبية فى مصر .

ولقد أورد لينين رأى كارل ماركس فى موضوع بنوك الرهونات وتجار القرى ومدى تأثير ذلك على تطور علاقات الانتاج وذلك فى كتابه « رأس المال » ، حين قال « **أنه كلما زاد تطور رأس المال التجارى ورأس مال المرابين يقل تطور رأس المال الصناعى** [٤٨] فالهدف الرئيسى لهذه البنوك والشركات ، كما لاحظ لينين ، كان الربح والفائدة العالية وليس الانتاج وزيادته . وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك أن أصبحت الأرض فى حد ذاتها أغلى قيمة فى المجتمع ، وبذلك زاد القهر الاقتصادى وغير الاقتصادى الذى كان يتعرض له صغار الحائزين والمعدمين .

جـ - المالك الغائب :

إذا أضفنا إلى هذه العوامل تلك الظاهرة الخاصة بالمالك الغائب عن الأرض يمكننا أن ندرك الأسباب التى أدت إلى ارتفاع أسعار الأرض وبالتالى ارتفاع الايجارات بدرجة فاقت كل الحدود ، وأصبح الايجار المدفوع فى الفدان أكبر بكثير من الدخل الحقيقى الذى يمكن أن يغله ، وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن دخل الفدان الصافى فى الفترة بين ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨ كان حوالى ١٧ جنيها مصريا ، فى حين أن إيجار الفدان فى تلك الفترة وصل إلى ٤٣ جنيها [٤٩] .

وكان لهذه الظاهرة تأثيرها الخطير على الانتاج الزراعى ، فلقد دفع ذلك الكثير من كبار الملاك وحتى متوسطيهم إلى تأجير أراضيهم وقفزت بذلك نسبة الأراضى المؤجرة من ١٧ ٪ سنة ١٩٣٩ إلى ٦٠ ٪ لسنة ١٩٥٠[٥٠] وفرض الملاك شروطهم فى التأجير ، فهو أحيانا نقدا وكثيرا ما يدفع الايجار عينا أو خليطا بين الاثنين ، وفى كل الأحوال كانت للمالك السيطرة المطلقة على الأرض والانتاج والمستأجر . إن هذا الشكل من الايجار ، أيا كان نوعه ، هو ولاشك أكثر الأشكال رجعية ويقوم على أساس علاقات اقطاعية متخلفة .

واذا كان من المعروف أن الإيجار النقدى أكثر تقدماً من الإيجار العينى لانه قد يلعب دوراً فى التطور وتنشيط العمل التجارى والصناعى وخلق دورة مالية ، إلا أن ظروف الايجار النقدى فى مصر أفقدته هذه الميزة ، إذ كان استنزاف المالك للمستأجر مطلقا وبلا حدود[٥١] .

وقد نمت ظاهرة تأجير الأراضى حتى بين صغار الملاك الذين أغرام ارتفاع الايجارات فقاموا بتأجير جزء من أراضيهم ، ومن الثابت أن ثلث الملاك لأقل من خمسة أفدنة كانوا يؤجرون أراضيهم أو جزءاً منها ثم يقومون بالعمل كعمال موسميين فى أراضى الغير ، وقد أدى ذلك إلى ظاهرة أخرى كان لها تأثيرها الخطر على الانتاج وعلاقات الانتاج وهى أن ٤٠ ٪ فقط من الحائزين هم الذين كانوا يشرفون على زراعتهم بأنفسهم [٥٣] .

وقد أدت كل هذه الظروف إلى ظهور فئة نشطة وجشعة فى نفس الوقت من المرابين وتجار الأراضى الذين قاموا بدور طفيلى فى الانتاج ، إذ كانوا يستأجرون قطعا من الأرض من كبار الملاك ومتوسطيهم ثم يقومون بإعادة تأجيرها لصغار الفلاحين بأسعار أعلى بالطبع وبشروط مجحفة [٥٤] .

ومن الضرورى هنا التفرقة بين هذه الفئة الطفيلية من الوسطاء وتجار الأراضى وبين مجموعة أخرى من كبار المستأجرين ، وهى فئة محدودة للغاية ، كانت تستأجر مساحات واسعة من الأراضى بغرض إستثمارها وزراعتها بوسائل علمية وبمحاصيل نقدية مثل الخضر والفاكهة .

إن هذه الفئة الأخيرة ، على عكس الوسطاء الطفيليين ، قد لعبت دورا ولاشك فى دفع علاقات ووسائل الانتاج خطوات إلى الأمام ،ولكنها كانت ـ فى النهاية ـ نماذج فردية ومحدودة .

وقد انعكس كل هذا فى انخفاض الدخل الحقيقى لصغار الملاك والحائزين ، فانخفض دخل الفرد من العاملين فى الزراعة من ١٢,٤ جنيه سنة ١٩١٣ إلى ٨,٢ جنيه سنة ١٩٣٣ ، وبين سنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٤٩ كان هذا الدخل يتراوح بين ٨,٢ إلى ٩,٥ جنيه[٥٥] . كما شهدت هذه السنوات انخفاضاً للدخل الزراعى بشكل عام ، فبين سنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ بلغ الدخل العام من الانتاج الزراعى ٣٤٠,٤ مليون جنيه ، وتراجع هذا الدخل بشكل نسبى بعد ذلك مع ارتفاع نفقات الزراعة ومع خصم قيمة الايجارات . ولو حسبنا الدخل الصافى من الزراعة سنة ١٩٤٥ لجده ١٠٢ مليون جنيه ، بينما وصل فى ١٩٥٢ إلى ٦٧,٥ مليون جنيه ، لأن قيمة الايجارات ارتفعت من ١٤٠ مليون جنيه إلى ١٥٠ مليون جنيه .

د ـ العامل الرأسمالى فى الزراعة :

ان التخلف الشديد فى علاقات الانتاج فى ذلك الوقت لايجب أن يحجب عنا حقيقة أنه كان هناك قطاع صغير ومحدود فى الزراعة المصرية تسوده علاقات مختلفة ، هذا القطاع المحدود الذى تمثل فى بعض كبار الملاك والمستأجرين وبعض الشركات الزراعية التى كانت تستخدم المزارع الواسعة والجرارات والآلات الحديثة وتستخدم عمالا مأجورين وتنتج محاصيل للسوق أو للصناعة المحلية مثل قصب السكر والقطن والخضروات والفاكهة .

والغريب أن هذا القطاع المتطور فى الزراعة المصرية قد بدأ مبكراً ومرتبطاً بالخطوات الاصلاحية التى اتخذها محمد على لتطوير الزراعة والصناعة المصرية ، ولكن عوامل خارجية وداخلية لعبت دوراً فى وقف

هذا التطور . وبعد فرض معاهدة لندن على مصر من جانب القوى الاستعمارية الأوروبية تم فتح السوق المصرى بعد ذلك لرؤوس الأموال الأجنبية ، ولكن الاحتلال البريطانى لمصر أوقف هذا الاتجاه لصالح الخطة البريطانية التى ترمى إلى تحويل مصر إلى مزرعة للقطن لمد مصانع النسيج فى بوركشير ولانكشير . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أتسم التطور الزراعى فى مصر بالازدواجية ، فلقد أدت الحرب الأهلية الامريكية إلى ازدياد الطلب على القطن المصرى ، الأمر الذى دفع الخديوى اسماعيل ومعه عدد من كبار الملاك إلى الاهتمام بتنظيم مزارعهم الواسعة واستخدام الآلات والوسائل الحديثة ، وقد وجدت فى هذه الفترة مزارع واسعة تستخدم الأساليب الزراعية الحديثة ويعمل فيها عمال مأجورون . ولكن هذا التطور تضاءل ثم توقف بعد ذلك . وتلاحظ الكاتبة البريطانية « دورين وارينر » أن هذا التوقف قد ارتبط بالسياسة الاستعمارية الانجليزية فى مصر ، حتى أن نسبة هذه المزارع غداة الحرب العالمية الأولى كانت أقل بكثير من نسبتها فى أواخر القرن التاسع عشر(٥٦) ..

ولقد اتهم روزنشتاين السياسة البريطانية فى مصر بالتخطيط عن عمد لضرب التطور الاقتصادى المصرى فى الصناعة والزراعة وذلك بالتعاون مع كبار الملاك الاقطاعيين ، الذين انغمسوا فى الحياة الاستهلاكية المنعمة وبالغوا فيها .(٥٧) وبالرغم من كل هذه العوامل المحيطة فلقد بقى حتى سنة ١٩٥٢ قطاع رأسمالى متطور فى الزراعة المصرية لعب دوراً هاما نسبيا(٥٨) .

إن هذه الازدواجية فى الانتاج الزارعى والتى تواجدت فى كثير من البلدان التى كانت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، لم تغير من حقيقة أن علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية ظلت هى الظاهرة السائدة . وليس لدينا احصائيات محددة عن المزارع الرأسمالية فى مصر حتى سنة ١٩٥٢ ، ولكنها كانت متواجدة فى عدد من المساحات التى يمتلكها بعض كبار الملاك والمستأجرين الذين ارتبطوا بالنشاط الصناعى وبعمليات الاستيراد والتصدير . ومن أمثلة هؤلاء أحمد عبود « الذى كان يملك حوالى ٥ آلاف فدان ، ويشرف فى نفس الوقت على عدد من مصانع النسيج والسكر ، ومنهم أيضا أمين يحيى وفرغلى والشيشينى والألفى عطيه . وينتمى إلى هذا القطاع من المزارع الرأسمالية المتقدمة ، أراضى بعض الشركات التى كانت تستغلها استغلالا عصريا يستخدم الجرارات والوسائل العلمية وأيضا العمال المأجورين .(٥٩)

وفى الفترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية ارتبط تطور هذا القطاع الرأسمالى فى الزراعة مع التطور الصناعى والتجارى النامى فى ذلك الوقت وارتفع عدد الجرارات المستخدم فى الزراعة المصرية فى تلك الفترة من ٢٠٠ جرارا إلى ١٠ آلاف جرار . وقد كانت هذه الجرارات مستخدمة فى ٨٦٠٠ حيازة زراعية تمثل ١ ٪ فقط من كل الحيازات الزراعية فى ذلك الوقت .(٦٠)

كما شهدت خريطة المحاصيل الزراعية فى ذلك الوقت تطوراً لصالح المحاصيل النقدية والتجارية والصناعية .(٦١) فتضاعفت مساحة الأراضى المزرعة بالخضر والفاكهة ، ومن المعروف أن زراعة الفاكهة تحتاج بشكل خاص إلى استثمار رأسمالى أكبر من المحاصيل التقليدية ، وهذه الفئة سواء كانوا ملاكا كباراً أو مستأجرين أو شركات زراعية هى التى وضعت أسسا لظروف جديدة فى الانتاج الزراعى كانت تبرز أكثر وأكثر طوال النصف الأول من القرن العشرين(٦٢)

الخلاصة :

يمكن القول أنه حتى سنة ١٩٥٢ كانت هناك ثلاثة أشكال تسود علاقات الانتاج فى الزراعة المصرية :

١ ـ ظل الشكل الاقطاعى وشبه الاقطاعى والذى تسوده علاقات انتاج متخلفة هو الشكل السائد حتى سنة ١٩٥٢ . فأدوات الانتاج المستخدمة بدائية والعلاقة بين الفلاحين ، صغار الملاك والمستأجرين ، وبين كبار الملاك علاقة تبعية تتحكم فيها عوامل اقتصادية وغير اقتصادية وتسودها أساليب القهر والطغيان الموروثة منذ عهد المماليك والملتزمين . ويرتبط كبار الملاك بعلاقات وثيقة متداخلة مع السلطة وأجهزة الدولة مستخدمين كل هذا فى تعميق الاستغلال والسيطرة على فقراء الفلاحين ومعدميهم .

٢ ـ برز قطاع رأسمالى محدود تسوده علاقات انتاج جديدة ، ويتمثل فى المزارع الواسعة والتى تستخدم الجرارات والآلات الزراعية والوسائل الحديثة ، وتنتج محاصيلها للسوق الرأسمالى ولبعض الصناعات وتستخدم عمالا زراعيين مأجورين . ولقد نما هذا القطاع بشكل ملحوظ فى النصف الأول من القرن العشرين ، ولكنه لم يلعب فى النهاية دوراً رئيسيا وظلت تأثيراته محدودة ، بتعايش فى ظل سيادة القطاع التقليدى « الاقطاعى وشبه الاقطاعى » .

٣ ـ ثم هناك قطاع ثالث مختلط ، نما وامتد بعد تقنين الملكية الزراعية وبروز طبقة وسطى من الملاك ، ولكنه ومع السيطرة شبه المطلقة لكبار الملاك والازدياد المطرد لظاهرة الايجار تراجع دور هذا القطاع وحوصر ، وليس من الغريب أن تثبت فئة متوسطى الملاك عند نسبة لاتتعداها لفترة تزيد عن الخمسين عاماً ، بل لقد لجأ كثيرون من هذه الفئة إلى تأجير أراضيهم وبالاشكال المتخلفة التى كانت سائدة ،..

لقد انعكس هذا التخلف فى علاقات الانتاج والقوى الاجتماعية بشكل خاص فى التردى الثقافى الواسع الذى خيم على القرية المصرية ، وارتبطت الأمية السائدة بالقيم والعادات القديمة والمتخلفة بالاضافة إلى تراث طويل من القهر والاستبداد مما فرض على الفلاحين انماطاً من السلبية والخضوع والصمت كادت تقتل فيهم نزعات التحرر والابتكار وتفقدهم روح الحركة والجمال .

إن البؤس الذى عاش فيه الفلاحون المصريون دفع كاتبا فرنسيا زار بعض القرى المصرية فى الثلاثينيات لأن يكتب فى مجلة « ايكودى بارى »

« لقد رأيت أشد قرى المانش الأسبانية فاقة ، رأيت منازل أهل الرأس الأخضر الرديئة ، ورأيت عشش اللاندس الذين هم متوحشو أعماق أنجولا ، ولكن لم أشعر بالبؤس قط مثلما شعرت به فى بيوت القرية المصرية »[٦٣]

هوامش

١ ـ من المعروف أنه حتى ذلك الوقت كانت الصحافة تطلق على حركة الضباط الأحرار اسم « الحركة المباركة » ولم يستخدم اسم الثورة إلا فى سنة ١٩٥٢ حينما أطلق الضباط على مجلسهم اسم « مجلس قيادة الثورة » .

٢ ـ قال ذلك سيد مرعى الذى كان هو نفسه أحد كبار الملاك ، ولقد كان غريبا بالنسبة له أن يعترض بعض الملاك على هذا القانون « بالرغم من أن الاصلاح الزراعى أصبح مبدأ طبق بالفعل فى حوالى ٩٢ بلداً منها دول ديمقراطية وبرلمانية مثل الدانمرك وفنلندا وايطاليا ، وبالرغم من أن كبار الملاك فى هذه البلدان حصلوا على أراضيهم بوسائل مشروعة وليس من خلال الهبات والقهر » .

سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى ـ ص ٣١ ، ٣٢ ـ القاهرة سنة ١٩٥٧

٣ ـ عملت دورين واريلا كأستاذ للاقتصاد السياسى فى جامعة لندن .

وقد عملت فى القاهرة فى الفترة بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ من خلال الأمم المتحدة . وركزت اهتمامها فى معالجة مشاكل الفلاحين والانتاج الزراعى فى أوروبا ودول العالم الثالث ، وتناولت فى الغالبية العظمى من كتبها هذه القضايا . ومن بين هذه الكتب « اقتصاديات المزرعة الفلاحية » سنة١٩٣٩ ، « الغذاء والمزارع فى أوربا بعد الحرب » ١٩٤٧ ـ « الأرض والفقر فى الشرق الاوسط » ١٩٥٥ـ « الاصلاح الزراعى والتطور فى الشرق الأوسط ـ دراسة عن مصر والعراق » ١٩٥٧ وقد توفيت د . واريتز سنة ١٩٧٢ .

٤ ـ إن الضجة الواسعة التى أثارها قانون الاصلاح الزراعى لاتتناسب مع التغيرات الحقيقية التى جاء بها هذا القانون فى الواقع . لقد مس القانون ١٠ ٪ فقط من الأراضى الزراعية ، وأعطى المالك الحق فى الاحتفاظ بـ ٣٠٠ فدان وهذا يعنى دخلا سنويا بين ٥ آلاف ، ٦ آلاف جنيه مصرى ، كما احتفظ القانون لهم بحق التعويض المالى .

دورين واريلز ـ الاصلاح الزراعى والتطور فى الشرق الأوسط . ص ٢٦ ، ٢٧ ـ لندن ١٩٥٧ .

٥ ـ طارق البشرى ـ تقرير عن الاصلاح الزراعى ـ مجلة الطليعة ـ القاهرة سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

٦ ـ منشورات التنظيمات الماركسية فى الفترة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ . وقد أورد أبراهيم عامر هذه الأفكار فى كتابه ـ الأرض والفلاح ـ القاهرة سنة ١٩٥٨ .

٧ ـ انشغل كل من ماركس وأيضا انجلز بالمجتمعات ذات المشروعات الهيدرولوكية ، وقد رأيا فى هذه المجتمعات سيطرة الحكومات الآسيوية على مشاريع الزراعة وخاصة الرى . وقد لاحظ فردريك انجلز أنه كان دائما من مهمة الحكومات الأتوقراطية والمطلقة فى الهند وايران أن ترعى عملية الرى ووصول مياه الانهار إلى الوديان .

لقد كانت مشروعات الرى ضرورية للزراعة فى تلك البلدان وبدونها لم يكن من الممكن الاستقرار . جان شينو ـ نمط الانتاج الآسيوى ـ ص ٥١ ـ بيروت سنة ١٩٧٢ .

٨ ـ المرجع السابق ص ٤٢

أكد كل ماركس وانجلز أن غياب الملكية الفردية فى الأرض هو مفتاح كل شىء فى هذه البلدان .

٩ - كتب ج . شينو : « لقد فرق ماركس بوضوح بين نمط الملكية الآسيوية وأنماط الملكية الأخرى فى العصور القديمة . كما فرق بين هذه الاشكال وشكل الملكية الجرمانية . وكان من رأيه أن هناك ثلاثة أشكال مختلفة من علاقات الملكية خرجت من المجتمعات البدائية ، وقد كان هذا بداية تشكيل ثلاثة أنماط طبقية مختلفة . فبينما فى النمط الجرمانى كان يحتفظ الشخص المستقل فى الجماعة بقطعة أرض مستقلة ، تميز النمط الآسيوى بأن الشخص كان يستغل الأرض كعضو من الجماعة وتحت رقابة واشراف الجماعة ، والى جانب هذه الجماعة كانت توجد الدولة الآسيوية ، التى أطلق عليها ماركس اسم « الوحدة العليا » والتى كانت تبقى الجميع فى حالة تبعية تامة » .

ج شينو حول النمط الآسيوى فى الانتاج ... ص ٤١

١٠ - ج . شينو - المرجع السابق . ص ٦٢ .

١١ - من المعروف انه كان هناك ومازال جدل خصب بين المفكرين الماركسيين حول نمط الانتاج الاسيوى ، وقد جرت مناقشات واسعة بين العلماء السوفيت حول هذا الموضوع فى الفترة بين ١٩٣٩ - ١٩٣١ .

وكان الاتجاه السائد هو اعتبار هذا النمط ليس متميزا فى حد ذاته بل يدخل فى إطار مراحل التطور الخمس للبشرية « الشيوعية البدائية - العبودية - الاقطاع - الرأسمالية - الاشتراكية » وانحصر الخلاف فقط حول كونها مرحلة فى العبودية أو فى المرحلة الاقطاعية ، ولكن هذا الجمود النظرى تعرض لهزات قوية فى العشرين عاماً الأخيرة حيث أعيد طرح القضية من جديد وأسهم مفكرون ماركسيون كبار فى القاء أضواء جديدة تماما على هذه القضية ، من أمثال ج . شينو ، ف . فارجا ، ج . كانال وآخرين غيرهم .

١٢ - إن مفكرين مثل فارجا وشتروفا لم يستطيعا أن يحددا بالضبط إلى متى ظل نمط الانتاج الآسيوى سائداً فى مصر .

وفى رأى شتروفا أن ذلك النمط ظل سائدا حتى فترة السيطرة الرومانية ...

فارجا - حول نمط الانتاج الآسيوى ص ١٠٢ - بيروت سنة ١٩٧٢ .

١٣ - أحمد الحتة - تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٨ - ١٠ ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

١٤ - المرجع السابق .. ص ١٠ .

١٥ - قدر نابليون المبلغ السنوى الذى يدفعه الفلاحون إلى الملتزمين ب ٣٠ مليون فرنك ، كان الملتزم يدفع منها ٦ مليون كضريبة للحاكم ، ٦,٤ مليون للسلطان ، ويبقى له بعد ذلك حوالى ١٧,٦ مليون فرنك .

كريستوفر وهيرولد - بونابرت فى مصر - ص ٢٤٨ - القاهرة سنة ١٩٦٤ (ترجمة فؤاد اندراوس) .

١٦ - عبد الرحمن الجبرتى - تاريخ الجبرتى - الجزء الثامن ص ٨٩٩ - ٩٠٠ ، القاهرة سنة ١٩٥٩ .

١٧ - ج . شينو .. حول نمط الانتاج ... ص ٦٥

١٨ - بعد الضربة التى تلقتها أحلام محمد على فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، أعاد نظام العهدة فى الأرض . وقد كان السبب الرئيسى للاخذ بهذا النظام هو تدهور الدخل من الزراعة وانخفاض الانتاج بعدأن هجر كثير من الفلاحين الأرض نتيجة الضرائب المرتفعة .

وقد قسم محمد على جزءاً كبيراً من أراضى العهدة بين كبار الضباط والموظفين ، وكان المتعهد يدفع ضريبة الأرض التى يتعهدها ثم يقوم هو بجمعها من الفلاحين بطريقته ووسائله الخاصة(لاحظ التشابه مع نظام الالتزام) . وقد بلغ مجموع الأراضى التى خضعت لنظام العهدة فى عهد محمد على ١,٢ مليون فدان ، وقد ألغى نظام العهدة سنة ١٨٦٨ ، ولكن بعد أن مكن لعدد من كبار الملاك من الظهور والنمو .

ومن هؤلاء المتعهدين الذين تحولوا إلى ملاك كبار : السلحدار ، وأباظة ، والشواربى . وليس معروفا بالضبط كيف استولى المتعهدون على تلك الأراضى وإن كان الأرجح أنهم استولوا على الأراضى التى تركها الفلاحون نتيجة ارتفاع الضرائب وعجزهم من السداد - أحمد الحتة - المرجع السابق ص ٨١ ،٨٢ .

جابريل باير - تاريخ الملكية الزراعية فى مصر - ص ١٤ - اكسفورد ١٩٦٢ .

١٩ - أحمد الحتة - المرجع السابق ص ٨١ - ٨٢ .

٢٠ - من الطريف والهام فى هذا الصدد قراءة تفاصيل الحوار الذى دار بين محمد على ومشايخ الأزهر الذين ذهبوا يحتجون على إلغائه لأراضى الوقف . وقد ثبت أنهم كانوا المستفدين الرئيسيين من أراضى الأوقاف .

عبد الرحمن الجبرتى - المرجع السابق ص ٩٤١ .

٢١ - فى سنة ١٨١٣ وحينما ألغى محمد على نظام الالتزام كانت مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ٧١٠ و٣,٠٥٤ مليون فدان وبعد العديد من الاصلاحات ومشاريع الرى التى قام بها محمد على بلغت تلك المساحة سنة ١٨٤٠ إلى ٣,٨٥٦,٢٢٥ مليون فدان وبلغت سنة ١٨٥٢ إلى ٤,١٦٠,١٦٤ مليون فدان ، وذلك يعتبر بكل المقاييس انجازاً كبيراً فى هذا المجال .

أمين مصطفى عفيفى ـ تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٤٧ ، ٤٨ ـ القاهرة ١٩٥٣ .
أحمد الحتة ـ المرجع السابق ص ٦٠ .

٢٢ ـ وفى سنة ١٩٥٢ كان هناك عدد من كبار الملاك الذين نشأوا منذ قسم محمد على الأراضى الزراعية . وبالاضافة للعائلة المالكة التى استحوذت على أكبر نصيب ، هناك أيضا أشخاص مثل البدراوى وشريف ، والدراملى ، وأباظة ، وخورشيد .

ولقد كانت رؤوس هذه العائلات من الموظفين الذين عملوا مع محمد على . وإلى جانب هؤلاء ، كان هناك آخرون عملوا كعمد أو مشايخ بلد فى عصر محمد على مثل علوط ، وحسنين ، والهوارى ، وعبد الحق ، والأترى ، والوكيل والشريعى وعشرات غيرهم .

على مبارك ـ الخطط التوفيقية ـ الجزء ١٢ ص ٢ ـ ٤٨ ـ الجزء العاشر من ص ١٠ إلى ص ٩٢ ـ الجزء ١٤ ص ٥ ـ ٥٣ ـ القاهرة ١٩٠٠ .

٢٣ ـ كان هدف محمد على من توزيع الأراضى على كبار الموظفين خلق ارستقراطية زراعية لحمايته وحماية نظامه .

خليل سرى ـ الملكية الزراعية الصغرى ، ص ٥٤ .

محمد على علوبة ـ مبادىء فى السياسة المصرية ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ـ القاهرة ١٩٤٢ . جابريل باير ـ تاريخ الملكية الزراعية ، ص ١٤ .

٢٤ ـ الكتاب السنوى ـ وزارة المالية ـ القاهرة ١٩١٠ ـ ١٩١١ . وبدأت الاحصائيات بعد ذلك تتناول تفاصيل خريطة من يملكون أقل من فدان وفى سنة ١٩٣٤ ، كان من يملكون فدانا فأقل يمثلون ٧٠,٥٩ ٪ من الملاك ويستحوذون على مساحة من الأرض نسبتها ١٢,٠٢ ٪ .

٢٥ ـ وزارة المالية ـ الكتاب السنوى ... ١٩٣٥ .

٢٦ ـ ارتفعت نسبة الأراضى المؤجرة من ١٧ ٪ سنة ١٩٣٩ إلى ٦٠ ٪ سنة ١٩٤٩ ، والسبب الرئيسى فى ذلك أن كبار الملاك ، ومعهم عدد كبير من متوسطى الملاك ، قد وجدوا أن تأجير الأراضى تربح أكثر ما لوزرعوها .

ووفقا لاحصائيات سنة ١٩٤٩ كان الدخل الصافى للفدان ١٥ جنيها مصريا ، بينما بلغت قيمة إيجار الفدان ٣٠ جنيها وأحيانا ٤٠ جنيها .

خليل سرى ـ الملكية ، ص ١٢٥ ، وص ١٤٦ .

دورين وارينر ـ الاصلاح الزارعى والتطور فى الشرق الأوسط ، ص ٤١ ، وسيد مرعى الاصلاح الزراعى ص ٢٣ .

٢٧ ـ كانت هناك أشكال مختلفة من الايجار . فهناك الايجار النقدى الذى يحدد فيه المالك قيمة الايجار ولمدة سنة فقط ، وتقدر نسبة الأراضى المؤجرة بهذا الشكل ٢٠ ٪ ، وهناك نظام الزراعة الذى يتكفل المستأجر بزراعة الأرض وتحمل تكاليف الزراعة على أن يورد للمالك ثلث المحصول وأحيانا النصف ، وهناك أشكال أخرى كانت تجمع بين النظامين بشكل أو بآخر ..

خليل سرى ـ الملكية ... ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ .

٢٨ ـ تقول الاحصائيات الرسمية إنه فى سنة ١٩٥٠ كانت هناك ٨٦٠٠ مزرعة تستخدم الجرارات ، وتمثل هذه المزارع ١ ٪ من مجموع المزارع ، ٤٠ ٪ من مجموع المزارع الكبيرة . وكان عدد الجرارات المستخدمة فى الزراعة المصرية فى ذلك الوقت ١٠ آلاف جرار ، جزء كبير منها (٧٠ ٪) تستخدمه المزارع الكبيرة . وقد كانت هناك بعض المزارع الكبيرة وأيضا الأراضى المملوكة لبعض الشركات الزراعية التى تستخدم بالاضافة إلى الجرارات وسائل زراعية حديثة وتنتج محاصيل صناعية (السكر ـ الفاكهة ـ القطن ..) وكانت الشركات الزراعية تمتلك ١٨٠,٦٥٩ ألف فدان جابريل باير ـ تاريخ الملكية ... ص ١٢٥ . مصر المعاصرة ـ عدد يناير سنة ١٩٦٨ ـ ص ١٩٨ / ١٩٩ ، على مبارك ـ الخطط .. الجزء العاشر ص ٩٨ .

٢٩ ـ لعب أغنياء الفلاحين حتى سنة ١٩٥٢ دورا وطنيا وثوريا فى القضايا الاجتماعية فى القرية ، فهم الذين قادوا الفلاحين فى ثورة سنة ١٩١٩ ، كما كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية لحزب الوفد فى الريف . فبالرغم من أنهم كانوا يمثلون المراكز الرئيسية فى القرية إلا أنهم كانوا يعانون من سيطرة كبار الملاك والغائبين منهم بشكل خاص . شهدى عطية ـ تطور الحركة الوطنية . القاهرة ، فتحى عبد الفتاح ـ القرية المصرية ص ١٩٨ / ١٩٩ ـ القاهرة سنة ١٩٧٣ . ح . الساعاتى ـ الطبقة الوسطى فى مصر ـ القاهرة سنة ١٩٥٧ .

٣٠ ـ كتب لورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر فى تقرير له سنة ١٩٠٢ : يجب أن نعمل على إبقاء وحماية الملكية الصغرى والتى يمكنها أن تمثل عاملا محافظا فى الريف ، كما تساعد على استقرار الاوضاع .

وبعد ذلك ومع ازدياد حركة مصادرة أراضى صغار الملاك من جانب البنوك العقارية وبنوك الرهونات صدر فى سنة ١٩١٢ القانون الذى يحرم مصادرة الأراضى لأقل من خمسة أفدنة وفاء للديون . وقد كان لورد كتشنر المعتمد البريطانى الذى خلف كرومر فى مصر وراء صدور هذا القانون ، ويقول فى تقرير له : « إن طرد الملاك الصغار من أراضيهم يمثل خطراً على مصالح البلاد ، فإن تحول هؤلاء الفلاحين الصغار إلى معدمين سيجعلهم عرضة لمعتقدات الاشتراكية ودعاويها فى العدالة ، مثلما الحال عندنا فى أوربا » . ولقد توصل بعض الاصلاحيين المصريين إلى نفس النتائج . جابريل باير ـ تاريخ الملكية .. ص ٨٧ / ٨٩ . خليل سرى ـ الملكية الريفية .. ص ٤٦ / ٤٨ .

٣١ ـ فى سنة ١٨٧٩ كتب القنصل البريطانى فى الأقصر فى تقرير له لحكومته أن كثيراً من الفلاحين يبيعون أراضيهم للعمد نتيجة الضرائب الكثيرة بل أن بعضهم يتركها أصلا . ولأن الذين يعملون فى أراضى كبار الملاك كانوا معافين من السخرة ، فإن كثيراً من الفلاحين يفضلون ترك ملكياتهم الصغيرة والعمل عند كبار الملاك .

جابريل باير ـ تاريخ الملكية .. ص ٣١ ـ وليام سليمان ـ الفلاح المصرى والملكية ـ مجلة الطليعة يناير سنة ١٩٦٥ .

٣٢ ـ فى الفترة من ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ زاد عدد السكان فى الريف بنسبة ١٠٠ ٪ ، فى حين أن الأرض المزروعة لم تزد إلا بنسبة ١٢ ٪ وانخفض متوسط ما يخص الفرد من الأراضى الزراعية فى نفس الفترة من ١،٥ فدان إلى ٠،٧ من الفدان .

فؤاد الدهان ـ نحو ريف ثورى ـ مجلة الطليعة ـ يناير سنة ١٩٦٥ .

٣٣ ـ صودرت مساحات واسعة من أراضى الفلاحين وفاء للديون المركبة لبنوك الرهونات وتجار القرى ، الذين كانوا يقرضون الفلاحين بفوائد عالية تصل إلى ٤٠ ٪ . وقد لعبت المحاكم المختلطة فى ذلك الوقت دوراً خطيراً فى نزع ملكية الفلاحين .

شارل عيسوى ـ مصر فى الثورة ص ٣٦ ـ اكسفورد ١٩٦٥ .

وليام سليمان ـ الفلاح المصرى والملكية ـ ص ٣٦ .

يوسف نحاس ـ الفلاح ص ٩١ ، ٩٢ ـ القاهرة ١٩٢٦ .

٣٤ ـ هارولد بتلر ، نائب مدير مكتب العمل الدولى ، كتب هذا التقرير بناء على طلب الحكومة المصرية برئاسة اسماعيل صدقى فى ذلك الوقت ـ مارس سنة ١٩٣٢ .

عبد المنعم الغزالى ـ تصور حركة عمال الزراعة ـ مجلة الطليعة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ . شهدى عطية الشافعى ـ تطور الحركة الوطنية ص ٧٣ .

٣٥ ـ فى القانون الذى صدر سنة ١٩٤٢ وسمح لأول مرة للعمال بتنظيم أنفسهم فى نقابات مستقلة ، استثنى عمال الزراعة من هذا الحق .

عبد المنعم الغزالى ـ تاريخ الحركة النقابية المصرية ص ٢٠٢ ـ القاهرة سنة ١٩٦٨ .

٣٦ ـ هارولد بتلر ـ تقرير بتلر عن العمل والعمال فى مصر ـ مجلة الطليعة سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

٣٧ ـ فى البلدان النامية يجب التفرقة بين فئات مختلفة داخل صفوف البروليتاريا الزراعية ، ويعنى أدق بين الفلاحين أشباه البروليتاريا وملاك المساحات القزمية ، والمستأجرين الصغار الذين يدفعون ايجارا نقديا . فاستئجار قطعة أرض صغيرة يكون تقليدا لدى البروليتاريا الزراعية أو الفلاح الصغير . ويدخل فى تشكيل وعى هذه الفئات الاجتماعية الكثير من التقاليد القديمة والأفكار الدينية .

ت . سنيتز ـ الاقتصاد السياسى للتخلف ـ ص ٢٧٧ ـ بودابست ١٩٧١ .

٣٨ ـ الجدول ـ ملاك الأراضى الزراعية لأقل من خمسة أفدنة

	مساحة الأرض	عدد الملاك
أقل من ٠،٥ فدان	٤١٢٥٥١	١٤٥٩١١٦٧
من ٠،٥ إلى فدان	٣٠٦٦٩٥	٥٥٢١٦٢
من ١ ـ ٢	٤٤٩٨١٦	٣٢٣٦١٢
من ٢ ـ ٣	٤٥٤٨٥٥	١٤٥٢٦٣
	١،٥١٩،٩١٧	٢٤٨٨٢٠٤

المصدر : سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى ـ ص ١٧٧ .

٣٩ ـ سيد مرعى ـ التفتيت فى الأراضى الزراعية ـ مطبوعات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ص ٢ ـ ٥ القاهرة ١٩٦٨ .

فى سنة ١٩٥٠ كان يوجد ٦ مليون قطعة أرض ملكية مفتتة ، ويصل متوسط تفتيت الملكية إلى ست قطع كل قطعة أقل من الفدان .

سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى .. ص ١٧٨ .

٤٠ ـ مجلة مصر المعاصرة ـ ندوة عن الميكنة الزراعية المصرية ـ ص ١٩٨ ـ ١٩٩ القاهرة ـ يناير سنة ١٩٦٨ .

٤١ ـ إن الوسيلة التي كان يدفع بها الفلاحون ، سواء نقدا أو بالعمل في أراضي الملاك لاتغير من الطبيعة الحقيقية للنظام الاقطاعي .
ف .ا لينين ـ تطور الرأسمالية في روسيا ـ ص ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ موسكو سنة ١٩٦٧ .

٤٢ ـ حسين خلاف ـ تطور الملكية العقارية في مصر ـ من مطبوعات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية ـ ص ٤ ـ ٨ القاهرة ١٩٦٧ .

٤٣ ـ الكتاب السنوي للاحصائيات ـ الملكية الزراعية ص ٢٢ ـ القاهرة ١٩٥٢ .

٤٤ ـ حسين خلاف ـ تطور الملكية العقارية في مصر .. مريت غالي . الاصلاح الزراعي ـ ص ١٢ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢١ القاهرة ١٩٤٥ .

٤٥ ـ خليل سرى ـ الملكية الريفية .. ص ٤٧ .

٤٦ ـ أمين مصطفى عفيفي ـ تاريخ مصر الاقتصادي .. ص ٤٠١ .

٤٧ ـ صبحي وحيدة ـ في أصول المسألة المصرية ص ١٨٢ ـ القاهرة ص ١٩٥٢ .

٤٨ ـ ف . ا لينين ـ تطور الرأسمالية في روسيا . ص ١٨٧ .

٤٩ ـ دورين وارينز ـ الاصلاح الزراعي والتطور .. ص ٤١ .

خليل سرى ـ للملكية الريفية .. ص ١٣٥ ، ١٤٦ .

وأكدت دراسة قام بها شارل عيسوى في كتابة « مصر في الثورة » أن ثمن الفدان في مصر سنة ١٩٤٥ يساوي عشرين سنة من العمل للعامل الزراعي ، بينما لن يساوي في الولايات المتحدة مايوازي عشرة سنوات عمل .

شارل عيسوي ـ مصر في الثورة ـ ص ١٥٨ ـ لندن سنة ١٩٦٣ وفي خطابه أمام مجلس النواب سنة ١٩٥٠ ، أكد وزير الصناعة والتجارة أن قيمة إيجار الفدان قد تضاعفت في خمس سنوات . في سنة ١٩٤٤ ٧,٥ جنيه مصري ، سنة ١٩٥٢ بلغ الايجار ١٥,٧ جنيه مصري .

٥٠ ـ حول ـ نسبة الأراضي المؤجرة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ . أحمد حسن ـ الحيازات الزراعية والمزارع التعاونية في مصر ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة جامعة عين شمس ص ٣٠٩ ـ سنة ١٩٧٢ .

٥١ ـ أكد لينين خطأ الفكرة التي يذهب اليها البعض ، من أن الايجار النقدي هو الشكل الرأسمالي للإيجار . ويقول لينين « أن الايجار الرأسمالي هو ذلك الجزء من فائض الانتاج الذي يدفعه الفلاح لمالك الأرض . والايجار النقدي الذي لايترك للفلاح سوى دخل قليل جدا هو ولاشك لايقوم على أساس رأسمالي . لينين ـ تطور الرأسمالية في روسيا ص ١٧٨ .

٥٢ ـ جابريل صعب ـ الاصلاح الزراعي في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ ـ ص ١٣ ، اكسفورد سنة ١٩٦٧ .

٥٣ ـ المرجع السابق ....

٥٤ ـ خليل سرى ـ للملكية الريفية .. ص ١٣٩ .

٥٥ ـ ج . صعب ـ الاصلاح الزراعي ... ص ١٣ .

٥٦ ـ دورين وارينر ـ الاصلاح الزراعي والتطور ... ص ٤٠ ، ٤١ .

٥٧ ـ تيودور روزنشتاين ـ تاريخ مصر قبل وبعد الاحتلال البريطاني ص ٤٠٩ ، ٤٥١ ـ القاهرة ـ سنة ١٩٢٧ .

٥٨ ـ بالنسبة للازدواجية في الزراعة المصرية يجب أن نتحفظ هنا ، وذلك أنه بالرغم من تواجد هذه الازدواجية ، إلا أنها لم تكن بالحجم والاتساع الذي نجده في بلدان نامية أخرى مثل الجزائر والدول الأفريقية .

ففي هذه البلدان تواجد قطاع رأسمالي متطور في الزراعة وغالبا في أيدي الكولون والأجانب المستعمرين ، إلى جانب قطاع متخلف تسوده علاقات ووسائل إنتاج متخلفة للغاية في يد الفلاحين في تلك البلدان .

محمود عبد الرؤوف ـ الازدواجية في القطاع الزراعي ـ معهد التخطيط القومي ـ ص ١٢ القاهرة ١٩٧٢ .

٥٩ ـ جابريل باير ـ تاريخ الملكية الزراعية ... ص ١٢٥ .

٦٠ ـ مجلة مصر المعاصرة ـ ندوة حول للملكية في الزراعة المصرية ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ، يناير سنة ١٩٦٨ .

٦١ ـ جدول خريطة المحاصيل الزراعية (١٨٦٩ ـ ١٩٥٠) ٪

السنة	القطن	الذرة	القمح	الارز	قصب السكر	خضر وفاكهة
١٨٩٩	١٤,٦	٢٢,٨	١٧,٦٥	٢,٩	١,٣	,٨
١٩١٤	٢٢,٩	١٤,١٥	١٦,٥	٠,٥	٠,٦	
١٩٢٥	٢١,٤	١٩,٥	١٧,٦	٥,٦	٠,٨	٢,٩
١٩٤٥	١٢,٦	٢٤,٧	١٧,٧	٧,١	١,٠	
١٩٥٠	٢١,٠	١٦,٠	١٥,٠	٨,٠	١,٢	٥,٨

المصدر : أحمد الحتة ـ تاريخ مصر الاقتصادى ..

٦٢ ـ تحتاج الأرض المزروعة بالفاكهة إلى سنوات طويلة قبل أن تؤتى ثمارها تمتد إلى أربع سنوات للبرتقال وخمس للمانجو .

٦٣ ـ الكاتب الفرنسى هوكريستيان دى كافير ـ جاء ذلك فى مقالة كتبها فى صحيفة (أيكودى بارى) سنة ١٩٣٢ .. الأب عيروط الفلاح ..ص ١٤٥ .

الفصل الثاني

أين الإصلاح الزراعي بين الذي خططها؟ ومن الذي نفذها؟

تاريخ الأفكار الاصلاحية فى مصر

قبل حوالى عشرين عاما من إجراءات محمد على الخاصة بالغاء الالتزام واعادة تنظيم الاستغلال الزراعى ، كانت فكرة إجراء اصلاح زراعى فى مصر قد وفدت مع حملة نابليون بونابرت ممثلة فى مفكر فرنسى هو كافاريللى الذى قدم مشروعا فى هذا المجال .

أكد كافاريللى ، الذى كان متأثرا بمبادىء الثورة الفرنسية الفتية فى ذلك الوقت ، « أن هناك فى مصر ٣ مليون مواطن من بينهم ٢,٦ مليون فلاح ، وسيكن من خلال إجراء اصلاح زراعى رفع المستوى المعيشى والانتاجى لهؤلاء الفلاحين الذين يمثلون الغالبية العظمى للسكان ، أما كبار الملاك (وكلهم من المماليك والاتراك) فلا فائدة ترجى منهم من الناحية الاقتصادية » .[1]

ولكن نابليون لم يكن لديه الوقت ، وربما أيضا لم يكن متحمسا ، لوضع أفكار كافاريللى فى التطبيق ، وكذلك كان خلفاء نابليون ، كليبر ، ثم مينو خاصة ، الذى اضطر إزاء تطورات الاحداث الساخنة أن يترك هو وجنوده الأراضى المصرية دون أى إنجاز يذكر فى هذا المجال .[2] ولأن قضية الزراعة فى مصر ظلت تحتل دائما أهمية خاصة ، فإن الأفكار الإصلاحية لم تتوقف . فى بداية القرن العشرين كانت هناك بالفعل أفكار مطروحة ، لعل أهمها وأكثرها نضجا الكتاب الذى أصدره ناظر مدرسة طوخ « مصطفى المنصورى » و عرض فيه تصوراته لاجراء اصلاح زراعى تضمنت :

- اعادة توزيع الأرض على فقراء الفلاحين والمعدمين .
- تحديد قيمة الايجار بما لايزيد عن ١٠ جنيهات للفدان .
- وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين ، واعطائهم حق تشكيل نقابات لهم . ومن الواضح تأثر المنصورى ، مثله مثل كثيرين غيره فى ذلك الوقت ، بالافكار الاشتراكية . ومع صعود حركة التحرر الوطنى والشعبى فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بدأت الأفكار فى هذا المجال تأخذ أشكالا واقتراحات أكثر تحديدا وتفصيلاً .

ولو حاولنا تصنيف الاتجاهات الأساسية للأفكار الاصلاحية الخاصة بتنظيم الاستغلال الزراعى فى النصف الأول من القرن العشرين ، فسنجد أمامنا مايلى :

ا ـ الأفكار الاصلاحية :

وهى التى نادى بها ممثلو الاستعمار البريطانى فى مصر وهذا أمر لايدعو للدهشة بل إننا بتحليل أهداف هذه الاصلاحات نجد أنها فى النهاية كانت تخدم المصالح الاستعمارية ، فمع أننا لايمكن أن نتجاهل عدداً من المشاريع والاقتراحات التى تقدم بها كل من كرومر ثم كتشنر إلى الحكومة البريطانية لاجراء اصلاحات زراعية فى مصر ، إلا أن هدفها النهائى كان تحويل مصر إلى مزرعة للقطن لخدمة مصانع الغزل والنسيج الانجليزية ، ومع ذلك فقد كانت هذه الاصلاحات تبدو أكثر عصرية ، وذات طابع رأسمالى ، مقارنة بالوضع المتخلف الذى كان يفرضه كبار الملاك .

لقد كانت السياسة البريطانية فى مصر تهدف إلى وقف أى اتجاه إلى التصنيع .[٤] وقد كان لورد كرومر واضحا فى ذلك حين كتب يقول « إن مصر بلد زراعى وليس مؤهلا لقيام صناعة فيه ، فهى تفتقد إلى المواد الأولية اللازمة مثل الفحم والآلات ورأس المال ، والعمالة الفنية [٥] . وقد ذهب الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الاجنبية التى تدفقت على مصر فى النصف الأول من القرن العشرين فى مجالات الزراعة « التجارة بالارض والرهونات » .. والذى ذهب منها إلى الصناعة أقل القليل ..[٦]

كانت المصالح البريطانية فى مصر وراء عدد من المشروعات الاصلاحية لدفع الانتاج الزراعى ، فقد كان الانتهاء من مشروعات الرى المرتبطة ببناء القناطر الخيرية (١٨٩١) وبناء خزان أسوان (١٩٠٢) وكذلك بناء شبكة شبه كاملة للصرف فى المكس (١٩١١) يخدم فى النهاية خطة تحويل مصر إلى مزرعة للقطن . ولكن هذه الاصلاحات فى تنظيم الرى والصرف لم تكن كل شىء ، فلقد كانت هناك مبادرات أخرى وفى مجالات أخرى .

- فقد دفعوا رئيس وزراء مصر ، ورجلهم فى نفس الوقت رياض باشا إلى العمل على إلغاء السخرة فى مواجهة معارضة عنيفة من جانب كبار الملاك ..[٧]

- مساندة الاتجاهات التى كانت تطالب بحل أراضى الأوقاف . ولقد ظلت هذه الأراضى حتى سنة ١٩٥٢ تمثل ١١,٥ ٪ من الأراضى وتلعب دوراً سلبيا فى تطور الانتاج الزراعى .[٨]

- الدفاع عن الملكيات الصغيرة فى مواجهة موجة الرهونات ونزع الملكية التى اتسعت فى السنوات العشر الأولى للقرن العشرين .

والتقارير التى قدمها كرومر ثم كتشنر حتى سنة ١٩١٣ للخارجية البريطانية تبدى مخاوفها بوضوح من انقراض وتضاؤل الملكية الصغيرة فى مصر ، الأمر الذى يمثل خطراً « ليس فقط على المصالح البريطانية بل وعلى النظام الاجتماعى فى مصر » . لقد شهدت بدايات القرن العشرين مصادرات واسعة لأراضى صغار الملاك من جانب بنوك الرهونات والمرابين ، وقد رأى لورد كرومر فى ذلك تطوراً خطيراً لأن هؤلاء الملاك الصغار سيتحولون إلى عمال زراعيين معدمين « الأمر الذى يجعلهم نهبا للافكار الاشتراكية الشريرة التى نواجهها فى أوربا » .[٩]

وقـد انشىء البنـك الزراعى المصرى سنـة ١٩٠٢ ، وبرؤوس أموال بريطـانيـة من أجـل هـذا الغرض . وحدد كرومر دور البنك فى « دعم وتوسيع قاعدة الملكيـة الصغيرة فى مصر كلمـا أمكن ذلـك ، حفـاظـاً على وجود هذا العامل المحافظ فى الزراعة المصرية والذى يمثل عـامل استقرار للوضع الاجتماعى كلـه .. (١٠) ولقـد دافع لورد كتشنر خليفة كرومر فى مصر ، عن تلـك السيـاسـة وتوسع فيهـا حتى استطـاع بنفوذه أن يصـدر قانون حماية الملكية الصغيرة (١٩١٣) ، الذى يحرم أى مصادرة للحيازات التى تقل عن خمسة أفدنـة .. ويبرر كتشنر صدور هذا القانون فى رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه « كان من الضرورى حماية الحيـازات الصغيرة ، لأن تلك الطبقة ضرورية للمجتمع ، وإضعاف دورها يمس المصالح الاساسيـة لـدولـة زراعيـة مثل مصر » . وبذلك يتضح أن الحفاظ على الملكية الصغيرة وتوسيع قاعدتها كان يمثل الحلقة الرئيسية فى السياسـة الاصلاحيـة التى اتبعتهـا الحكـومـة البريطـانيـة فى مصر . وقـد أشـار ا . كروشلى فى كتـابـه « الاستثمـارات الرأسمالية فى الشركات المصرية » إلى الدور الخطير الـذى لعبتـه هـذه السيـاسـة والتى أدت إلى تعميق مشكلـة التفتيت الزراعى .(١٢) ولعل أخطر ماقدمته هذه السياسـة أنهـا عكست نفسهـا عنـد عـدد ليس بـالقليل من الذين تعرضوا للأفكار الاصلاحية من المصريين .

ب ـ أفكار البورجوازية الوطنية فى الاصلاح :

كان من الطبيعى أن تتأثر الأفكار الإصلاحية لـدى البورجوازيـة المصريـة بـالاتجـاهـات البريطـانيـة وخاصة فيما يتعلق بفكرة « توسيع قاعدة الملكية الصغيرة » .

فكل من خليل سرى فى كتابه الهام « الملكيـة الريفيـة الصغرى » الـذى صـدر سنـة ١٩٣٨ ، وإلى حـد مايوسف نحاس فى كتابه « الفلاح » سنـة ١٩٢٦ ، تـأثر بهـذه الأفكار . لقـد هـاجم خليل سرى كبـار الملاك والسياسة البريطانية فى مصر هجوما شـديـداً ، ولكنـه عنـدمـا بلور أفكاره الاصلاحيـة فى الزراعـة المصريـة طـالب هو الآخر بضرورة توسيع قـاعـدة الملكيـة الصغيرة ، بل واستخـدم إلى حـد كبير نفس المنطق الـذى استخدمه كل من كرومر وكتشنر ، ووفقا لوجهة نظره قـال « فقـدان الملاك الصغـار لأراضيهم سيجعل منهم بروليتاريا زراعية تهاجر إلى المدينـة وتقع فريسـة للأفكار الاشتراكيـة الخطرة »(١٣) وقـد ردد يوسف نحـاس ذلك بدرجة أو بأخرى وإن كان قد شغل نفسه أكثر بالدفاع عن العمال الزراعيين وطـالب لهم بظروف عمل أفضل(١٤) .

وجاء بعد خليل سرى ويوسف نحاس من طور أفكاراً أكثر تحديداً بالنسبة للاصلاح الزراعى فى مصر .

فلقـد تقـدم محمد خطـاب عضو مجلس الشيوخ عن الحزب السعـدى ، حزب البورجوازيـة الصنـاعيـة ، باقتراح فى المجلس يطالب فيه بوضع حد للملكية الزراعية بـ ٥٠ فدانـا . ومن المهم هنـا أن نشير أن خطـاب الذى كان هو نفسه مالكا كبيراً ، لم يكن يعنى تطبيق مشروعه فى ذلك الوقت (١٩٤٤) ، ولكن ـ كما حـدد هو ـ للتطبيق التدريجى فى المستقبل(١٥) . وكرر هو الآخر مخاوفه من أخطار وتهديد الأفكار الاشتراكيـة اذا لم تطبق هذه المشروعات الاصلاحية .(١٦)

ولقد وافقت لجنة الشئون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ على المشروع الذى قدمه خطاب مع تعديل الحـد الأقصى ورفعه إلى ١٠٠ فدان بدلا من ٥٠ فدان . ولكن مجلس الشيوخ رفض المشروع فى النهايـة سنـة ١٩٤٧

لأنـه ذهب أبعـد من تصـورات كبـار الملاك وممثليهم فى المجلس .[١٧] على أنـه من بين الكثير من الأفكار الاصلاحية التى رددها المعبرون عن البورجوازية المصرية النـامية فى ذلـك الوقت ، تبرز التصورات التى عبر عنها مريت غالى كنموذج أمثل .

وقد عبر غالى عن تصوراته فى كتابين أصدرهما هما « سياسة الغد » و « الاصلاح الزراعى » . فى هـذين الكتابين ، وفى عدد آخر من المقالات والدراسات ، قـدم غـالى مشروعـا متكاملا لاجراء اصلاح زراعى يقوم على الأسس التالية :

- وضع حد أقصى للملكية الزراعية تقدر بـ ١٠٠ فدان ، على أن تتاح الفرصة لمن يملكون أكثر من هذا الحد ، للتصرف فى ممتلكاتهم الزائدة بالبيع أو الهبة فى خلال ثلاث سنوات .
- توزيع الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى على صغار الفلاحين بالثمن على أقساط طويلة المدى .
- وضع حد لقيمة الايجار للأراضى الزراعية .
- الاهتمام الواسع بالتعاونيات لكى تكون قادرة على مد الفلاح بالقروض الائتمانية والمتطلبات الاساسية للزراعة [١٨] . ولقد قام مريت غالى بعرض واف لتجارب الاصلاحـات الزراعيـة التى تمت فى كثير من دول العالم ، وشرح الأسس التى تقوم عليها أفكاره فى الاصلاح بما يلى :

« إن الاجراء الخـاص بتحـديـد الملكيـة الزراعيـة إجراء قـاس تضطر اليـه الحكومـات خشيـة تهـديـد الثورة الاشتراكية . ونحن نأمل أن بتنفيذ اجراءات الاصلاح الزراعى كما أقترحناها فاننا نتفـادى بـذلـك الاجراءات الخطيرة مثـل مصـادرة الأراضى . أننـا بـذلـك نتفـادى التعقيـدات والآراء الخطرة التى تتمثـل فى الاجراءات المتطرفة ضد كبار الملاك ..»[١٩]

وإلى جـانب الأفكار التى طرحهـا مريت غـالى ، كانت هنـاك أفكار وبرامـج ممـاثلـة بشكل أو بـآخر طرحتها أحزاب وتنظيمات مثل الحزب الاشتراكى وجـماعـة الاخوان المسلمين .[٢١] ولقـد قـدمت تقريبـا نفس التفسيرات حول ضرورة إجراء اصلاح زراعى تفـاديـا « لخطر الاتجـاهـات المتطرفـة » أو مثلمـا حـذر غـالى بوضوح « من النموذج البلشفى فى الاصلاح الزراعى ، والذى يمثل تهديدا بالخطر الأحمر » .

جـ ـ الأفكار التى طرحها الماركسيون والقوى التقدمية :

وإلى جانب هذين الاتجاهين فى الاصلاح الزراعى ، سواء ما قدمه ممثلو السلطـة البريطـانيـة فى مصر ، أو ممثلو البورجوازية المصرية الناشئة ، كان هناك اتجـاه ثـالث يمثل الأفكار والاتجـاهـات الراديكالية ، التى عبرت عنها المجموعات الماركسية المصرية وبعض التجمعات التقدمية الأخرى . لقد كان من الواضح تأثر هذه الأفكار بالفكر الاشتراكى العالمى فى هذه الاتجاه .

فإذا تجاوزنا الأفكار المبكرة التى طرحها ناظر مـدرسـة طوخ فى كتـابـه ، فـإن الحزب الاشتراكى المصرى الذى تقرر حله سنة ١٩٢٤ قدم برنامجا متميزا للاصلاح الزراعى تضمن المطـالبـة بمصـادرة أراضى كبـار الملاك وتوزيعها على الفلاحين المعدمين ، وحق العمال الزراعيين فى إقامة تنظيماتهم المستقلة ، والتوسع فى التعاونيـات الزراعية وتطويرها بحيث تتحول إلى تعاونيات انتاجيـة[٢٢] . ورفع الحزب شعـار **« الأرض لمن يفلحهـا »**

ولكن قرار حل الحزب ثم اعتقال قادته ومطاردة أعضائه لم يمكنه طبعا من أن يبلور أفكاره حول هذا الموضوع بالتفصيل .

وفى سنة ١٩٢٥ أصدرت جريدة الحساب ، ذات الإتجاه الماركسى ، سلسلة من المقالات المتتالية تطالب فيها بضرورة إجراء إصلاح زراعى جذرى ، وطالب عمال الزراعة وصغار الفلاحين بالتنسيق فيما بينهم وتوحيد خطواتهم لخلق حركة فلاحية قوية منظمة تضم النقابات الزراعية والفلاحين ..[٢٤]

ولقد قامت أول نقابة للعمال الزراعيين فى مصر فى منطقة المطاعنة فى الصعيد على المزارع التى كانت تملكها وتستثمرها إحدى الشركات الزراعية ..[٢٥] .

وفى الثلاثينيات تعرض بعض الكتاب المتأثرين بالفكر الاشتراكى العالمى لقضية الاصلاح الزراعى من أمثال عصام حفنى ناصف وعدد آخر من الكتاب والمفكرين . أما فى الأربعينيات فقد طرحت التنظيمات الشيوعية فى ذلك الوقت برنامجا تفصيليا حول الاصلاح الزراعى تضمن النقاط التالية :

١ ـ مصادرة أراضى كبار الملاك التى تزيد عن ٥٠ فدانا وبدون تعويضات .

٢ ـ توزيع الأراضى المصادرة وبلا مقابل على المعدمين وصغار الملاك الفلاحين .

٣ ـ بناء تعاونيات زراعية انتاجية تقوم بمساعدة الفلاحين وتقديم المعونات وتنظيم عملية الاستغلال الزراعى .

٤ ـ تحديد الأراضى المنزرعة بأشكال الإيجار المختلفة للحد من تلك الظاهرة الخطرة على الانتاج ببحث حالات الايجار وإعطاء الأرض المؤجرة لمن يعمل فى الزراعة بالفعل .

٥ ـ تنظيم نقابات لعمال الزراعة [٢٦]

ذلك إلى جانب البرامج التى طرحتها التنظيمات والشخصيات التقدمية التى اهتمت بهذه القضية . وقد كانت هذه الأفكار متأثرة بكل أو بآخر بالتطبيقات الاشتراكية للاصلاح الزراعى وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فى بعض دول أوروبا والصين .

فجماعة الطليعة الوفدية ، وكانت تمثل تجمعا يساريا داخل حزب الوفد ، قدمت بعض الأفكار الراديكالية فى هذا الصدد ، تقترب بشكل أو بآخر من أفكار الماركسيين ، كما أن عدداً من الكتاب والمفكرين التقدميين تناولوا قضية الاصلاح الزراعى من منظورات ثورية ، لعل من أهمهم ابراهيم رشاد الذى كان أحد القادة الرواد للحركة التعاونية فى مصر ، وقدم عددا من المؤلفات حول هذا الموضوع أهمها كتابه « المزرعة التعاونية » الذى قدم فيه مشروعا متكاملا لتطوير جمعيات تعاونية زراعية انتاجية فى مصر متأثراً إلى حد كبير بالنماذج التعاونية فى دول أوروبا الاشتراكية .[٢٨] وكان ابراهيم رشاد فى مشروعه مدركاً لخاطر التفتيت والملكيات القزمية بالنسبة للانتاج الزراعى ، ولذلك قام مشروعه على أساس المزارع الواسعة والمتكاملة .

وأنه لأمر له مغزى خاص أن تعرف أن وزارة الشئون الاجتماعية قد وافقت على مشروع « المزرعة التعاونية الانتاجية » الذى تقدم به رشاد وأوصت بتطبيقه على أن يتم فى المراحل الأولى فى بعض المناطق التجريبية [٢٩] .

وفى سنة ١٩٥٠ أوصت « لجنة الدراسات العربية للأبحاث الاجتماعية » التابعة لجامعة الدول العربية فى قرار لها بالقاهرة ، بمحاولة تطبيق المشروع الذى يتقدم به ابراهيم رشاد على أساس أنه الطريق الأمثل لتنظيم الاستغلال الزراعى . وتبنت اللجنة الاقتراحات المقدمة بالكامل وأكدت أنه من الأفضل أن تقوم هذه المزارع التعاونية الانتاجية على أساس آخر غير أساس الملكية الزراعية الفردية ، ويجب على الحكومة أن توفر الظروف المناسبة لاقامة هذه التعاونيات ، ويجب تنظيم كل شىء فى العمل الزراعى تعاونياً ابتداء من العمل والانتاج حتى التسويق من خلال تلك التعاونيات . إن هذا وحده هو الذى يمكنه أن يحقق اصلاحاً اجتماعيا واقتصاديا فى البلاد .[٣٠]

الاتجاه الاصلاحى والاتجاه الاشتراكى

فى بداية الخمسينيات كان من الواضح أن هناك اتجاهين رئيسيين بين المثقفين المصريين ازاء قضية الاصلاح الزراعى هما فى الواقع انعكاس لما كان يتم على الساحة العالمية . فهناك الاتجاه الاصلاحى الذى بلوره عدد من المفكرين البورجوازيين ، الذى انتبه إلى خطورة استمرار الأوضاع الزراعية المتخلفة فى الدول النامية على ماهى عليه ، والذى حاول من خلال تقديم بعض الأفكار الاصلاحية مواجهة أو حتى وقف الاتجاه الاشتراكى الجذرى فى هذا المجال ، وذلك بخلق بورجوازية زراعية على أنقاض النظم الإقطاعية وشبه الاقطاعية وحتى نظم ماقبل الإقطاع السائدة فى أشكال وعلاقات الانتاج الزراعى فى هذه البلدان .

إن الهدف من خلق هذه القوى المحافظة الجديدة هو محاولة وقف مخاطر البديل الحقيقى المتمثل فى « شبح الاشتراكية والطبقة العاملة الزراعية » ..

لقد جربت هذه المشروعات الاصلاحية فى بلدان مثل تركيا وايران وفورموزا وعدد آخر من بلدان أمريكا اللاتينية . وتبنت الولايات المتحدة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الاصلاحات الزراعية ، بل واستخدمت نفوذها لفرضها على الطبقات الحاكمة فى بلدان مثل اليابان وفرموزا . ولقد قدم الجنرال ماك آرثر القائد العام لقوات الاحتلال الأمريكية لليابان مشروع قانون اصلاح زراعى للحكومة اليابانية وأمر بتنفيذه فى فترة لاتتعدى شهراً من إرساله المشروع .[٣١]

ومن الثابت أن الولايات المتحدة قدمت النصيحة لعدد من الدول الآسيوية والافريقية والأمريكية ، وبشكل خاص لعدد من دول الشرق الأوسط ، باجراء اصلاحات زراعية ، واتخذت الأمم المتحدة ، والتى كان النفوذ الأمريكى فيها كبيراً فى ذلك الوقت ، عدداً من القرارات والتوصيات لحث الدول الأعضاء على تبنى هذه الإجراءات ، وكانت مصر واحدة من الدول التى تلقت هذه النصيحة .))[٣٢]

أما الاتجاه الثانى فهو الذى يدعو إلى اجراء اصلاحات زراعية جذرية وراديكالية تجرى تغييرات حقيقية فى علاقات الانتاج وتعمل على تقديم حلول للعقبات التى تواجه الانتاج والمنتجين الزراعيين . ولقد طبقت هذه الاصلاحات الراديكالية فى الاتحاد السوفيتى وفى عدد من دول أوروبا وآسيا الاشتراكية .

وبين هذين الاتجاهين الرئيسيين على النطاق العالمى تفاوتت الاجراءات الزراعية التى اتخذت فى البلدان النامية ، بعضها اتخذ الإتجاه الراديكالى ، والبعض الآخر غلب عليه الطابع الإصلاحى الذى لم يكن

يغير كثيراً من طبيعة العلاقات القائمة .

وقد لعبت عوامل داخلية كثيرة دوراً محددا فى إتجاه هذه الدول إلى الاتجاه الاصلاحى أو إلى الاتجاه الراديكالى ، على رأسها طبعا طبيعة السلطة وعلاقات القوى الاجتماعية والانتاجية فى هذه الدولة أو تلك .

الاصلاح الزراعى ، سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأثره على توزيع الملكية

كانت الضجة السياسية التى أثارها القانون الأول للاصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ أكبر بكثير من الآثار الحقيقية لهذا القانون فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وأثار ذلك دهشة عدد من المراقبين الذين لاحظوا أن مثل هذا القانون المعتدل قد أدى إلى استقالة أول حكومة تشكلت بعد إستيلاء الضباط الأحرار على السلطة ، بل وإلى قيام شكل من أشكال التمرد المحلى بين البعض[٣٣] .

إن هذا القانون الذى كان يتكون من ستة أبواب تشمل أربعين مادة كان بكل المعايير معتدلا للغاية بمقارنته بقوانين أخرى كانت قد صدرت فى عدد من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية[٣٤] .

لقد حددت المادة الأولى فى القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ٢٠٠ فدان للفرد ، وسمحت المادة الرابعة للمالك أن يهب أولاده مائة فدان وهى ملكية كبيرة جداً فى بلد كمصر . وقد سمح القانون للملاك ببيع أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى لمن يريدون ، وأعطى لهم الحق فى تجنيب أراضى الغير المباعة . كذلك قرر القانون صرف تعويضات مجزية للملاك ، فلقد قدرت أثمان الأرض بعشرات أمثال قيمتها الايجارية وأضيفت إليها الملكيات والتجهيزات الأخرى (الاشجار والآلات ..) القائمة على الأرض بقيمة عالية ، ونظم صرف التعويضات بسحب مستندات على الحكومة تسدد على مدى ثلاثين عاماً بفائدة سنوية قدرها ٣ ٪ .
وقرر القانون توزيع الأراضى الزائدة على صغار الفلاحين بواقع من ٢ إلى ٥ فدان على أن يسددوا ثمن هذه الأراضى على أقساط لمدة ثلاثين عاما وبفائدة قدرها ٣ ٪ سنويا يضاف اليها ١,٥ ٪ من الثمن الكلى للأرض وفاء للموجودات التى كانت على الأرض (الاشجار والآلات .. الخ) .

وتناول الباب الثانى من القانون تنظيم الجمعيات التعاونية فى الأراضى الموزعة . أما الباب الرابع فقد حدد عدداً من الاجراءات لمنع تفتيت الأراضى الموزعة ، كما حدد ضريبة جديدة للأرض . وتناول الفصل الخامس العلاقة بين الملاك والمستأجرين . أما الفصل السادس والأخير فيتعلق بوضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة ، وباعطائهم الحق فى تنظيم نقاباتهم الزراعية . ويبلغ مجموع الأراضى التى يطبق عليها قانون سبتمبر سنة ١٩٥٢ : ٦٥٣,٧٣٦ ألف فدان تنتمى إلى ١٧٨٩ مالكا كبيراً . ولكن الأرض التى طبق عليها القانون فى واقع الأمر لم تتعد ٣٧٢,٣٠٥ ألف فدان ، أما البقية وهى حوالى النصف فقد قام الملاك ببيعها بأساليبهم الخاصة حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ حينما ألغت الحكومة النص الذى كان يتيح للملاك أن يقوموا بأنفسهم ببيع أراضيهم ، والمؤكد أن مبيعات الملاك الخاصة لم تذهب إلى صغار الفلاحين .

وبشكل عام فقد شمل قانون سبتمبر حوالى ٧ ٪ من الأراضى الزراعية فى مصر وزعت على ١٥٠ ألف أسرة ، أى نسبة ٥ ٪ من الأسر الفلاحية التى كانت تعمل فى الزراعة فى ذلك الوقت . ويوضح هذا الجدول المقارن الأثر الحقيقى المحدود لذلك القانون[٣٥]

توزيع الملكية الزراعية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢

حجم الملكية	عدد الملاك « بالألف »	مساحة الأرض « ألف فدان »	النسبة المئوية ٪ الملاك	النسبة المئوية ٪ الأراضى
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣	٣٥,٤ ٪
٥ ـ ١٠ فدان	٧٩	٥٢٦	٢,٨	٨,٨ ٪
١٠ ـ ٢٠ فدان	٤٧	٦٣٨	١,٧	١٠,٧ ٪
٢٠ ـ ٥٠ فدان	٢٢	٦٣٤	٠,٨	١٠,٩
٥٠ ـ ١٠٠	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠ ـ ٢٠٠	٣	٤٣٧	٠,١	٧,٣
أكثر من ٢٠٠	٢	١١٧٧	٠,١	١٩,٧
المجموع الكلى	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

توزيع الملكية الزراعية سنة ١٩٦٠ « بعد القانون »

حجم الملكية	عدد الملاك « بالألف »	مساحة الأرض « ألف فدان »	النسبة المئوية ٪ الملاك	النسبة المئوية ٪ الأراضى
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٢	٣٦٩٢	٩٤,٥	٥٧,١ ٪
٥ ـ ١٠ فدان	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٧ ٪
١٠ ـ ٢٠ فدان	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢ ٪
٢٠ ـ ٥٠ فدان	٢٩	٨١٥	٠,٩	١٢,٦
٥٠ ـ ١٠٠	٦	٣٩٢	٠,٢	٦,١
١٠٠ ـ ٢٠٠	٤	٤٢١	٠,٢	٦,٥
أكثر من ٢٠٠	-	—	—	—
المجموع الكلى	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وبقراءة مقارنة للجدولين يمكننا أن نخرج بثلاث حقائق أساسية :

١ - بالرغم من أن الجدول الثانى لم يبين ذلك بوضوح إلا أن تحليلا حقيقيا للارقام يوضح أن من يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان ظلوا حوالى ألفى مالك يمثلون ١ ٪ من مجموع الملاك ، بينما انخفضت ملكيتهم بشكل حاد من ١,١٧٧ مليون فدان (١٩,٧ ٪) إلى ٢٤٥ ألف فدان أى نسبة ٥,٩ ٪ من مجموع الأراضى المنزرعة .

٢ - ازدياد عدد من يملكون خمسة أفدنة فأقل واتساع المساحة الزراعية التى يشغلونها .

٣ - أما من يملكون بين ٢٠ - ٥٠ فدانا فيلاحظ ازدياد عددهم (حوالى ٧ آلاف مالك جديد) وازدياد نصيبهم من الأراضى الزراعية من ١٠,٩ ٪ إلى ١٢,٦ ٪ .

مزيد من القوانين والتطورات :

هذه الاتجاهات الرئيسية للقانون الأول للاصلاح الزراعى تطورت وتعمقت بالمزيد من القوانين والتطورات التى حدثت بعد لك .[٣٦] .

ويمكننا أن نحدد أهم هذه التطورات بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ فيما يلى :

— قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ والذى قرر مصادرة الملكيات الزراعية للأسرة المالكة ، وتقدر بحوالى ١٦٨ ألف فدان .

— القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ والذى قرر حل أراضى الاوقاف وتوزيعها على صغار الفلاحين وتقدر بحوالى ١١٠ ألف فدان .

— القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، والذى أطلق عليه اسم **قانون الاصلاح الزراعى الثانى** ، وأهم مافى هذا القانون هو جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ١٠٠ فدان ، يضاف اليها ٥٠ فدانا لبقية الاسرة « الاولاد » للانتفاع فقط ، وتحريم أى مبيعات للأرض من المالك لابنائه ، كما ألغى القانون الاستثناءات السابقة الخاصة بالأراضى قليلة الخصوبة . وتقدر الأراضى التى آلت إلى الاصلاح الزراعى نتيجة هذا القانون بـ ٢١٤,١٣٢ ألف فدان .

— القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ الذى حرم امتلاك الاجانب للاراضى الزراعية واستولت بمقتضاه الحكومة على تلك الأراضى التى كانت تبلغ مساحتها ٦١,٩١٠ ألف فدان ، وفى نفس العام وضعت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حوالى ٢٠٠ ألف فدان تحت الحراسة .

— القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، والذى أطلق عليه **قانون الاصلاح الزراعى الثالث** ، والذى جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ٥٠ فدانا . على أن هذا القانون الأخير لم يجد فرصة للتطبيق فى واقع الأمر وتقول الاحصائيات الرسمية أنه حتى سنة ١٩٦٩ تم توزيع ٩٨٩,١٨٤ ألف فدان على الفلاحين منها ٧٧٥,٠١٨ ألف فدان أراضى تم الاستيلاء عليها وفقا لقوانين الاصلاح الزراعى ، و ١٨٤,٤١١ ألف فدان كانت تتبع بعض المؤسسات المختلفة ، أما الباقى وقدره ٢٩,٧٥٥ ألف فدان فقد كان حصيلة أراضى طرح النيل ، ووفقا لنفس هذه الاحصائيات الرسمية فقد وزعت تلك الأراضى على ٣٢٥,٦٧٠ ألف اسرة .[٣٨]

وقبل الدخول فى دراسة تفصيلية للأثر الحقيقى لهذه القوانين فى اعادة رسم خريطة الملكية الزراعية حتى سنة ١٩٧٠ ، فإن هناك ثلاث ملاحظات رئيسية :

أولا : لأسباب كثيرة ، لم تتح فرصة حقيقية لتطبيق القانون الذى صدر سنة ١٩٦٩ وجعل الحد الأقصى للملكية ٥٠ فدانا . فمن البداية واجه القانون معارضة وهجوم عدد من الشخصيات الكبيرة والمسؤولة فى ذلك الوقت . ومن ناحية أخرى تضاربت التفسيرات للقانون ولم يتضح اذا كان هذا الحد الأقصى يتعلق بالحاضر أم بالمستقبل .

ثم عامل آخر هو أن القانون أعطى للملاك الذين تزيد أراضيهم عن الحد الأقصى الحق فى التصرف فى الملكية الزائدة ، وأخيراً فإن الاحصائيات التى صدرت بعد ذلك ، بما فى ذلك الاحصائيات الرسمية ، لم تعكس أية تغيرات فى خريطة الملكية نتيجة هذا القانون . ولهذا كله فمن المؤكد أن هذا القانون ، بالرغم من أنه يلغ ، إلا أنه لم يكن له أثر فى الواقع العملى .[٣٩]

ثانيا : فى سنة ١٩٦٦ قامت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بوضع ٢٠٠ ألف فدان من أراضى بعض كبار الملاك تحت الحراسة ، وبالرغم من الطبيعة السياسية الواسعة التى صاحبت هذا الإجراء ، إلا أنه وبعد العدوان الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ . وسياسة التهدئة التى سادت بعد ذلك ، أعيد الجزء الأكبر من هذه الأراضى المصادرة إلى ملاكها السابقين ، أما الجزء الذى تبقى حتى سنة ١٩٧٠ فإنه لم يوزع على الفلاحين ووزع بطريقة الإيجار .

ثالثا : نظراً لاختلاف ، وأحيانا تناقض ، بعض الاحصائيات ، ونظرا لتعدد مصادر هذه الاحصائيات حتى الرسمية منها (فهناك مثلا احصائيات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى ، واحصائيات الجهاز المركزى للاحصاء والتعبئة ، واحصائيات وزارة التخطيط ، والمعهد القومى للتخطيط) كان من الضرورى بذل جهد لمحاولة الوصول إلى صورة حقيقية لتوزيع الملكية الزراعية بعد أكثر من ١٨ عاماً من صدور أول قانون للاصلاح الزراعى .[٤٠]

جدول توزيع الملكية الزراعية فى مصر سنة ١٩٧٠

تغيرات فى خريطة الملكية الزراعية :

كانت القوانين والتعديلات الجديدة التى صدرت بعد قانون الاصلاح الزراعى الأول تصب كلها فى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

- مزيد من محاصرة القمم العليا للملكية الكبيرة .
- توسيع قاعدة الملكية الصغيرة .
- دعم مراكز الملكية الوسطى .

ا ـ فالقمم العليا من الملكية الكبيرة (أكثر من ٢٠٠ فدان) والتى كانت تمثل ٠,١ ٪ من الملاك وتسيطر على ١٩,٧ ٪ من الأراضى الزراعية حتى سنة ١٩٥٢ ، بدأت تتقلص لتختفى بعد ذلك نهائياً من خريطة الملكية الزراعية بعد سنة ١٩٦٥ أما قطاع الملكية الكبيرة بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ فدان فقد تقلصت ملكيته بشكل

طفيف من ٧,٣ ٪ إلى ٦,٥ ٪ من الأراضى الزراعية ، بالرغم من زيادة الملاك فى هذه الشريحة من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف مالك وقد جرى نفس الشىء بالنسبة لشريحة الملكية من ٥٠ ـ ١٠٠ فدان فلقد حافظوا على نسبتهم سواء بالنسبة للملاك أو بالنسبة للأراضى مع انخفاض طفيف من ٧,٢ ٪ إلى ٦,١ ٪ .

ومن هذا يتضح أن القمم العليا للملكية الكبيرة هى التى تلقت الضربة الرئيسية .

ب ـ أما بالنسبة للملكية الصغيرة فبالرغم من أن نسبة الملاك فى هذه الفئة ظلت ثابتة (١٩٥٢ ـ ٩٤,٣ ٪ : ١٩٦٥ ـ ٩٤,٥ ٪) إلا أن ملكيتها زادت بشكل واضح من ٢٤,٤ ٪ إلى ٥٧,١ ٪ ، ولقد جاءت هذه الزيادة على حساب أراضى كبار الملاك ، وارتفعت نسبة ملكية الفرد من هذه الشريحة من ٠,٨١ من الفدان سنة ١٩٥٢ إلى ١,٢ فدان سنة ١٩٦٥ .

جـ ـ بالرغم من أن الاحصائيات توضح نوعا من الثبات فى الملكية الوسطى سواء بالنسبة لعدد الملاك أو مساحة الأراضى إلا أننا نلاحظ أن الفئة العليا من الملاك فى هذه الشريحة بين ٢٠ ـ ٥٠ فدانا قد زادت ملكيتها بنسبة ٢ ٪ ، فلقد أرتفع نصيبها من الأراضى الزراعية من ١٠,٨ ٪ سنة ١٩٥٢ إلى ١٢,٧ ٪ سنة ١٩٦٥ ، كما زاد نصيب الفرد فى هذه الشريحة من ٢٤,٣ فدان إلى ٢٨,١ فدان . لقد ظل هذا الاتجاه واضحا من البداية وحتى آخر إجراء اتخذ فى مجال القوانين الزراعية .

ولو قارنا هذه الاتجاهات الثلاثة التى أسفرت عنها قوانين الاصلاح الزراعى فى تغيير خريطة الملكية الزراعية فى مصر باجراءات مماثلة فى دولة إشتراكية مثل ألمانيا الديمقراطية فسنجد أن هناك تماثلا فى الاتجاه الخاص بتحجيم قمم الملكية الكبيرة . فقد انخفضت فى ألمانيا الديمقراطية غداة القوانين الأولى للاصلاح الزراعى من ٦و١٨٪ إلى ٥,٢ ٪ من الأراضى الزراعية . وفى نفس الوقت زادت مساحة متوسطى الملاك (بين ٥ الى ٥٠ هكتار) من ٥٤,٢ ٪ إلى ٧٧,٤ ٪ من الأراضى الزارعية . أما للملكية الصغيرة (بين ٠,٥ إلى ٥ هكتار) فقد ظلت ثابتة تقريباً قبل القانون وبعده من ٩,١ إلى ٩,٧ ٪[٤١] . أى أن الاتجاه الخاص بتصفية وتحجيم الملكية الكبيرة ، وأيضا الاتجاه الخاص بدعم الملكية الوسطى كان اتجاها مشتركاً فى القانونين .

ولكن الاصلاح الزراعى فى مصر تميز بخاصية توسيع قاعدة للملكية الصغيرة ، ويمكننا القول أن هذه الخاصية ظلت هى السمة ، وفى نفس الوقت المفتاح الحقيقى ، لفهم وتقييم النتائج الحقيقية لقوانين الاصلاح الزراعى فى مصر .

توسيع قاعدة الملكية الصغيرة :

إن توزيع الأراضى الزراعية على صغار الملاك والمعدمين هو مبدأ أخذت به قوانين الاصلاح الزراعى سواء فى الدول النامية أو فى الدول الاشتراكية أو حتى فى عدد من البلدان الرأسمالية . وهو مبدأ طبق فى مصر مثلما طبق فى اليابان وفى ألمانيا الديمقراطية ، فوضع حد أقصى للملكية الكبيرة وتوزيع الأرض على الفلاحين ليس مبدأ اشتراكيا فى حد ذاته . ولقد اتبعت كل الدول الاشتراكية هذا المبدأ فى المراحل الأولى للاصلاحات الزراعية فيها .

وقد دافع لينين عن هذا المبدأ فى مواجهة معارضة شديدة داخل الحزب من الذين كانوا يرون فى إعادة تمليك أراضى كبار الملاك إلى الفلاحين خروجا عن التطبيق الاشتراكى فى الزراعة . وقال فى تبريره لذلك « إننا لانريد أن نفرض رأينا على الفلاحين ، ذلك الرأى الذى يقول بأن توزيع الأراضى فى قطع صغيرة على الفلاحين غير مفيد على الاطلاق ، ونحن نعتقد أنه من الأفضل أن يصل الفلاحون إلى ذلك من خلال تجربتهم الذاتية . إن توزيع الأرض على الفلاحين أمر مفيد فى البداية . إن واجبنا أن نؤكد للفلاحين أن هذه الأرض لم تعد ملكا لكبار الملاك ، وإنما هى ملك لهم ، للفلاحين .. »[٤٢]

وعلى أية حال فإن التجربة الزراعية فى الاتحاد السوفيتى ثم بعد ذلك فى الدول الاشتراكية الأخرى قد أخذت بمبدأ توزيع الأراضى على الفلاحين فى المرحلة الاولى باعتبارها خطوة ديمقراطية لوضع الأسس الضرورية لخطوات أكثر تطوراً لتصل بها فى النهاية إلى علاقات انتاج إشتراكية فى الزراعة .[٤٣]

وفى ألمانيا الديمقراطية ثارت مناقشات واسعة حول مبدأ توزيع الأرض على الفلاحين ، ووقف قطاع هام داخل أحزاب الجبهة ضد هذا المبدأ ، وكانوا يرون أنه من الأفضل عدم تفتيت الأراضى المصادرة من كبار الملاك وتحويلها إلى مزارع وملكية تعاونية واسعة .[٤٤] وكان الرد على هذه الدعاوى يتلخص فى أن التوزيع سيساعد على كسب فقراء الفلاحين كقوة نشطة فى التطور الديمقراطى ، كما سيساعد على التنمية التدريجية لاستخدام الآلات والوسائل العلمية ، وأيضا خلق كادر فنى من الخبراء والمختصين الذين تحتاج إليهم الزراعة الواسعة .[٤٥]

أما فى مصر فقد حددت قوانين الاصلاح الزراعى لهذا الإجراء هدفا آخر ، فبالاضافة إلى تصفية الاقطاع ودفع النشاط الصناعى والأنشطة الإقتصادية الأخرى ، فإن توسيع قاعدة الملكية الصغيرة فى مصر يهدف إلى « تجنب طريق الصراع الطبقى والحلول المتطرفة للمشكلة الزراعية . »[٤٦] ولقد وضع هذا التطور بعد ذلك فى إطار نظرى واضح .

إن أحد الملامح الرئيسية للاشتراكية فى مصر هو توسيع قاعدة الملكية الصغيرة فى الأرض ، وهذا يتناقض جوهريا مع الماركسية ، إن التطبيق العربى للاشتراكية لايؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى ملكية عامة . إن تطور التجربة المصرية فى الأرض محاربة الاقطاع تؤمن بالملكية الخاصة للأرض »[٤٧] .

ولقد نص ميثاق العمل الوطنى الذى صدر سنة ١٩٦٢ على ذلك أى بعد ١٠ سنوات من تطبيق أول قانون للاصلاح الزراعى وبعد عام واحد من تطبيق ماسمى بقانون الاصلاح الزراعى الثانى . « وحدد الميثاق أن الطريق الثورى لحل المشكلة الزراعية فى مصر يهدف إلى زيادة عدد الملاك لقد كان هذا هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى ١٩٥٢ - ١٩٦١ . »[٤٨] وفى حديث للرئيس جمال عبد الناصر حول الملكية الزراعية فى مصر قال : « إن هدفنا هو زيادة عدد الملاك الزراعيين . »[٤٩]

إن هذه الفكرة (زيادة عدد الملاك) قد تحولت إلى « تابو » Tabo ارتبط بقوانين الاصلاح الزراعى ولعب دورا سلبيا كبيرا فى تطور الزراعة وعلاقات الانتاج الزراعية ، واستخدمه كبار الملاك وأغنياء الفلاحين ضد أية محاولة لتطوير الملكية التعاونية فى الأرض أو بناء تعاونيات انتاجية زراعية . فمثلا عندما ثارت المناقشات حول مستقبل الأراضى الجديدة المستصلحة (حوالى ٩٣٩ ألف فدان) وهل توزع هى

الأخرى على الفلاحين أم تقام عليها مزارع تعاونية أو مزارع دولة واسعة تستخدم الوسائل والأساليب العلمية الحديثة ، طالب سيد مرعى ومعه عدد من كبار العاملين فى الحقل الزراعى فى ذلك الوقت بتوزيع الأراضى الجديدة على صغار الفلاحين ، وكان المنطق « أن الطريق المصرى لبناء الاشتراكية هو توسيع قاعدة الملكية الزراعية . »[٥٠]

إن توزيع الأرض والتوسع فى الوحدة الزراعية الصغيرة كان هو الأساس الذى قامت عليه كل قوانين الاصلاح الزراعى فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حدة مشكلة التفتيت فى الأراضى الزراعية وحال دون استخدام الآلات والوسائل العلمية . وكانت النتيجة فى واقع الأمر تدهور الانتاج الزراعى . لقد حددت التفسيرات الرسمية دور قانون الاصلاح الزراعى فى مصر فى هدفين رئيسيين :

أولا : فتح السوق الداخلى وتنشيط الاستهلاك فى الريف ودفع التطور الرأسمالى فى الأرض .

ثانيا :توسيع قاعدة صغار الملاك لتمثل قاعدة أساسية للنظام فى مواجهة الإقطاع وشبه الإقطاع ، وأيضا فى مواجهة الأفكار المتطرفة التى تنادى بتأميم الأرض ودكتاتورية الطبقة العاملة .[٥١]

التعويضات وأسس التوزيع :

قرر قانون الاصلاح الزراعى فى السنوات العشر الأولى لصدوره تعويضات مجزية للملاك عن الأراضى والممتلكات التى استولت عليها هيئة الاصلاح الزراعى .

فوفقا للمادة الخامسة من قانون سنة ١٩٥٢ قدرت التعويضات للأراضى الزائدة عن الحد بعشرة أضعاف قيمة إيجارها ، وجرى نفس الشىء على الممتلكات الأخرى المتواجدة على هذه الأراضى (الأشجار ـ النخيل ـ الآلات ـ المبانى ـ الخ)

وقد أعطى القانون الحق للملاك فى دفع ضرائب التركات والضرائب الأخرى المقررة عليهم من هذه التعويضات ، كذلك سمح لهم باستخدامها لشراء الأراضى البور من الحكومة[٥٢] وقد استثنيت ملكيات الاسرة المالكة التى صدر القرار بمصادرتها وبدون تعويضات .

وفى سنة ١٩٦٤ ، وبعد مرور ١٢ عاما على صدور أول قانون للاصلاح الزراعى ، صدر القانون رقم ١٠٤ الذى ألغى دفع بقية التعويضات للملاك . إن مبدأ دفع التعويضات عن الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى يعتبر أحد العوامل الهامة والمحددة لطبيعة الاصلاح الزراعى ، ففى الدول الاشتراكية لم تدفع أية تعويضات لكبار الملاك عن الأراضى المستولى عليها[٥٣] وقدمت المبررات لذلك فى عاملين رئيسيين :

أولهما أن الاصلاح الزراعى لايهدف فقط إلى تصفية السلطة الاقتصادية لكبار الملاك بل إلى تصفية نفوذهم السياسى كذلك .

ثانيا :عدم إعطاء كبار الملاك فرصة أخرى لبناء مراكز ضغط جديدة سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى ، باعتبار أن ذلك سيمثل خطراً على الفلاحين [٥٤] .

وعلى العكس من ذلك ، أخذ قانون الاصلاح الزراعى فى مصر بمبدأ دفع التعويضات للملاك الاقطاعيين وشبه الإقطاعين ، وكانت هذه التعويضات فى واقع الأمر ولمدة ١٢ عاماً ، فرصة استغلها الملاك

إلى حد ما فى الإبقاء على كثير من نفوذهم السياسى والاقتصادى فى الريف .(٥٥) أما فيما يتعلق بأسس توزيع الأراضى المستولى عليها ، فإن المادة التاسعة من القانون قد استبعدت الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين من الاستفادة من التوزيع إذ تنص المادة على « أن توزع هذه الأراضى على صغار الملاك فى القرى ، فى قطع لاتقل عن ٢ فدان ولاتزيد عن خمسة أفدنة » .

وحددت المادة الأولويات فى التوزيع كالآتى :

« تكون الأفضلية لمن يحوزون بالفعل فى زمام القرية » سواء كانت ملكية أم إيجاراً ، « والذين يعولون عائلات كبيرة العدد وتقل مساحة حيازتهم .. » ، أما أراضى الحدائق والفاكهة والبساتين فتوزع على خريجى الكليات والمعاهد الزراعية بحد أقصى قدره ٢٠ فدانا . ووفقا لقواعد التوزيع هذه يكون قد تم بالفعل استبعاد حوالى ٢ مليون من العمال الزراعين والفلاحين المعدمين عن عملية التوزيع . أما مايخص عمال الزراعة فى القانون فقد نصت عليه المادة ٣٨ ، التى تقرر إنشاء لجنة ثلاثية تمثل الملاك والعمال الزراعين والمشرف الزراعى لتقرر أجر العمال الزراعين . ثم المادة ٣٩ التى سمحت للعمال الزراعيين بتشكيل نقاباتهم الزراعية .

وثمة مؤشرات قوية بأن الأراضى الموزعة لم تذهب دائما إلى صغار الملاك . فالمادة الرابعة فى نفس القانون أعطيت لكبار الملاك حرية التصرف فى الملكيات الزائدة عن الحد الأقصى وفى حدود مائة فدان سواء بالبيع للابناء أو لصغار الملاك فى قطع تبلغ مساحة الواحدة عشرة أفدنة .

وقد استفاد كبار الملاك إلى الحد الأقصى من هذه المادة فتصرفوا فى مساحات هامة من الأراضى الزائدة سواء فى شكل عقود بيع صورية أو البيع لأغنياء الفلاحين . وقد تم التصرف وخلال عام واحد فى أكثر من ربع المساحة الكلية للأراضى الزائدة بهذا الشكل (حوالى ١٤٥ ألف فدان) وقد ألغى القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ هذه المادة بعد ذلك .(٥٦)

ووفقا للمادة ١١ من القانون كان على الفلاحين المنتفعين من توزيع الأرض دفع ثمن الأرض « بما يساوى مبلغ التعويض الذى قررته الحكومة لكبار الملاك وبفائدة سنوية قدرها ٣ ٪ ، ويضاف اليها ١,٥ ٪ عن المبلغ الاجمالى مقابل نفقات التوزيع ، وأن يسدد ثمن الأرض فى أقساط سنوية وعلى مدى ثلاثين عاماً . »(٥٧)

وبذلك وضعت الحكومة على المنتفعين أعباء ثقيلة من البداية . وبالرغم من أن القانون المعدل الذى صدر سنة ١٩٥٨ قد خفض الفائدة السنوية من ٣ ٪ إلى ١,٥ ٪ إلا أنه وفى نفس الوقت زاد من ضريبة النفقات على إجمالى المبلغ من ١,٥ ٪ إلى ١٠ ٪

إلا أنه حدثت تطورات بعد ذلك فى صالح المنتفعين ، فقد صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ والذى قرر « خفض المبلغ الذى لم يسدد بعد من ثمن الأراضى الموزعة إلى النصف ، وخفض نسبة الفائدة السنوية إلى النصف أيضا .(٥٨) وجاء القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بخطوات أبعد فى هذا الاتجاه حيث خفض ربع المبلغ المتبقى .

ومن الملاحظ أن هذه القوانين اللاحقة جاءت فى صالح صغار المنتفعين ولكن بعد أكثر من ١٠ سنوات تحملوا فيها دفع أعباء ونفقات زائدة أدت إلى أن بعض من وزعت عليهم الأرض قد إضطروا إلى ترك هذه الأرض بعد ذلك .

لقد أدت التعويضات المالية لكبار الملاك ثم المبالغ السنوية التى كان على المنتفعين دفعها من الثمن ، إلى التقليل إلى حد كبير من الهدف النهائى للاصلاح الزراعى فى رفع انتاجية ودخل صغار الملاك والفلاحين .

إن النماذج الديمقراطية للاصلاح الزراعى قد ألزمت الفلاحين بدفع بعض المبالغ الرمزية عن الأراضى الموزعة عليهم ، ولكن هذه المبالغ الضئيلة كانت توظف فى اقامة ورش للآلات الزراعية وخلق كوادر فنية مدربة للعمل فى التعاونيات واستخدام الوسائل الحديثة فى الزراعة . وهى لم تصل فى أى حال من الاحوال إلى أكثر من ١٠ ٪ من ثمن الأرض الموزعة بما عليها من انشاءات وحيوانات[٥٩] ولنا هنا ثلاث ملاحظات :

- أن دفع التعويضات الجزية لكبار الملاك فى السنوات العشر الأولى قد ساعدهم على الاحتفاظ بجزء هام من نفوذهم السياسى والاقتصادى فى الريف .
- أن المبالغ التى كان يدفعها المنتفعون ثمنا للأرض والفوائد العالية أرهقت الكثيرين منهم وقللت إلى حد ما من مدى الانتفاع الحقيقى لهم .
- أنه من البداية استبعد حوالى ٢ مليون فلاح معدم من الاستفادة من قوانين الاصلاح الزراعى .

الأجهزة التى قامت بالتنفيذ :

من اللحظة الأولى وضع قانون الاصلاح الزراعى فى يد أجهزة الدولة بشكل كامل للقيام بالتنفيذ فلم يسبق القانون أو تلحقه مناقشات جماهيرية واسعة أو اشراك بعض القوى والمنظمات الشعبية فى التنفيذ . لقد كان قانونا من أعلى ظل التطبيق أيضا من أعلى . بالرغم من أن مشروعات الاصلاح الزراعى ، وخاصة فى العامين السابقين على يوليو سنة ١٩٥٢ ، إحتلت حيزا كبيرا من مناقشات الاحزاب والقوى السياسية فى ذلك الوقت ، ويبدو أن الضباط الأحرار كانوا فى عجلة من أمرهم لاصدار القانون ، لاعلان هوية النظام الجديد الذى لم يكن قد استقر بعد ، حتى أن أول حكومة شكلوها فوجئت هى الأخرى بالقانون ، وقد ثبت بعد ذلك أنه كانت قد تشكلت لجنة سرية ، حتى على أعضاء مجلس الثورة لوضع صيغة القانون .[٦٠]

وقد أدى صدور القانون إلى استقالة الحكومة .

وقدمت تبريرات بعد ذلك عن خوف الضباط الأحرار من معارضة الحكومة ومعارضة الاحزاب التى كانت قائمة ، الأمر الذى جعل صدور القانون فى الشكل الذى تم .[٦١]

ولقد ثبت بعد ذلك أن المنهج الذى ربما كانت له مبرراته فى البداية قد استمر بشكل أو بآخر حتى النهاية ، فمع ازدياد الصراع الطبقى والاجتماعى ، ظلت قوانين الاصلاح الزراعى وتعديلاتها ووضعها فى التنفيذ مسئولية أجهزة الدولة والمؤسسات البيروقراطية ، بعيداً عن اسلوب المناقشات العامة والعلنية . كما تجاهل النظام الجديد الحركة الفلاحية والتى كانت قد برزت كقوة ثورية فى حركات التمرد والثورة التى قادها الفلاحون فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢[٦٢] .

والمادة ١٢ من القانون نفسه جعلت مسئولية التنفيذ كاملة فى يد الأجهزة الادارية فهى تنص على « تشكيل لجنة عليا تقوم بالاستيلاء على الأراضى الزائدة لكبار الملاك والاشراف على توزيعها . ويرأس هذه اللجنة وزير الزراعة ، وتتكون اللجنة من وكيل وزارة الزراعة ووزارة الشئون الاجتماعية ، والمالية ، والاعتماد والاقتصاد والإعلام ، بالاضافة إلى سبع شخصيات أخرى يحددها مجلس الوزراء .[٦٣]

وعن تشكيل اللجنة العليا للإصلاح الزراعى واللجان التابعة لها ، صدر كثير من القرارات فى هذا الاتجاه إلى أن صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل هيئة عامة للاصلاح الزراعى تتبع وزارة الاصلاح الزراعى .[٦٤] ويرأسها وزير الاصلاح الزراعى .[٦٥]

وقد أعطيت لهذه اللجنة السلطة العليا فى كل مايتعلق بقضايا الاصلاح الزراعى ، والى جانب ذلك شكلت لجان قضائية خاصة يرأسها مستشار وتضم موظفا فى وزارة العدل وممثلا للجنة العليا للاصلاح الزراعى واثنين من المستشارين العاملين فى حقل القضاء .[٦٦] وأسند إلى تلك اللجان القضائية الفصل فى المنازعات التى تتعلق بقانون الاصلاح الزراعى وتطبيقاته .[٦٧]

وعلى ذلك حددت مسئولية تطبيق الاصلاح الزراعى فى جهاز الدولة من ناحية وفى اللجان القضائية الخاصة من ناحية أخرى ، دون مشاركة لأية منظمات جماهيرية . بل إنه يمكن القول إن مسئولية تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى لم تقتصر فقط على أجهزة الدولة البيروقراطية ، بل إن هذه التطبيقات كانت تجرى على الأقل حتى سنة ١٩٦٤ فى ظروف ليست ديمقراطية . ففى تلك الفترة ومنذ سنة ١٩٥٣ كانت قد حلت جميع الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية القائمة ، كما كانت هناك ملاحقة بوليسية للحركة العمالية ، فبعد شهرين تماما من إصدار قانون الاصلاح الزراعى ، تقرر إعدام أثنين من القيادات العمالية فى كفر الدوار لاتهامهما باثارة الشغب[٦٨] . كما وضع بضع المئات ، بل والآلاف من قيادات العمال والفلاحين والمثقفين فى السجون والمعتقلات . وحوكم المئات من الشخصيات الوطنية والتقدمية والاشتراكية أمام محاكم خاصة سيئة السمعة . وفى تقرير اللجنة العليا لتصفية الاقطاع سنة ١٩٦٦ تأكيد للجو المعادى للديمقراطية الذى نفذ فيه القانون .

● فقد استطاع عدد من كبار الملاك تهريب أراضيهم من تطبيق القانون .

● كما أن عددا كبيراً من الملاك (وبعضهم لم يكن كبيراً قبل سنة ١٩٥٢) قد زاد بملكيته كثيرا فوق الحد الأقصى (ثبت أن أحدهم يمتلك فعليا ١٥٠٠ فدان بينما لم يكن يمتلك حتى سنة ١٩٥٢ إلا مساحة صغيرة من الأرض) .

● التعاون والتنسيق النشط بين كبار الملاك وأجهزة الدولة العاملة فى مجال الاصلاح الزراعى .

● استفادة كبار الملاك وأغنياء الفلاحين فى الأساس من السلف والقروض والمساعدات التى كانت تقدمها الدولة للمنتجين الزراعيين ، كما أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين كانوا فى واقع الأمر هم ممثلى الفلاحين المعتمدين فى البرلمان وفى التنظيمات الجماهيرية والاقتصادية والسياسية العاملة فى الريف واحتل بعضهم مراكز قيادية فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، التنظيم السياسى الوحيد الذى كان مسموحا به .[٧١]

ولقد قامت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع والتى شكلت سنة ١٩٦٦ بعدة إجراءات لمواجهة ما سمى

بسيطرة الاقطاع كان من بينها وضع الحراسة على حوالى ٢٠٠ ألف فدان ، ١٦١٣ ماكينة زراعية ، ٢٠ ألف رأس ماشية من أملاك كبار الملاك الجدد ، ومنع بعض هؤلاء الملاك من التواجد فى القرى .

ولقد كانت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى تشكيلها بعيدة تماما عن أى حركة جماهيرية فلاحية واعتمدت فى نشاطها كلية على التقارير والاجراءات البوليسية كما كان تركيبها فى الاساس يتكون من عدد من الضباط فى الجيش والبوليس والأجهزة الأمنية .

وقد الغيت اللجنة بعد عام من تشكيلها ، وبعد أن تعرضت لهجوم شديد نتيجة التجاوزات التى قامت بها أجهزة البوليس الحربى كما ألغى الكثير من قراراتها ، فرفعت الحراسة عن أراضى كبار الملاك وطرد الفلاحون من الأرض ، بل وتعرض أهالى كمشيش لكثير من ألوان الاضطهاد ووصل الأمر إلى نفى بعضهم عن القرية .[٧٢]

ويمكن القول إن انعدام الديمقراطية فى التنفيذ والاعتماد الكلى على أجهزة الدولة واستبعاد أى مناقشات أو تنظيمات ديمقراطية من المشاركة فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى قد أفقد هذا القانون ـ فى التطبيق ـ جزءاً كبيراً من طابعه الديمقراطى ، كما قلل كثيراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية له .[٧٣]

وهذا العامل يمثل فى الواقع أحد الأسس الهامة للتفريق بين الاصلاحات الزراعية المختلفة . فالاصلاحات الزراعية المحدودة وذات الطابع الرأسمالى تتميز دائما باستبعاد الحركة الجماهيرية والاعتماد الكلى على أجهزة الدولة وغياب نشاط سياسى أو جماهيرى بين الفلاحين .

أما الاصلاحات الزراعية الواسعة ذات الطابع الاشتراكى فانها تتميز بالدور الهام الذى تلعبه المنظمات السياسية والجماهيرية للفلاحين والعمال فى تطبيقات القانون ، وإثارة القضايا وللمناقشات الواسعة بين الجماهير .

إن هذه القوانين الاصلاحية الثورية لايتوقف هدفها فقط عند تحقيق شكلى لبعض مظاهر العدالة الاجتماعية ، وتوسيع السوق المحلى ، بل إنها تسعى إلى تحرير كامل للفلاحين المنتجين الزراعيين الحقيقيين .. كما أنها تقدم حلولا حقيقية لمشاكل وعقبات الانتاج الزراعى وتدفع الفلاحين لأن يلعبوا دوراً هاما فى تطوير مجتمعاتهم جنبا إلى جنب مع الطبقة العاملة والمثقفين والقوى الثورية الأخرى فى المجتمع[٧٤] .

هوامش

١ ـ كريستوفر هيرولد ـ بونابرت فى مصر ـ مترجم ص ٢٤٨ ـ القاهرة سنة ١٩٦٤ .

٢ ـ أحمد الحتة ـ التاريخ الاقتصادى .. ص ٣١ ـ ٤٠ .

٣ ـ فتحى عبد الفتاح ـ القرية المصرية ص ٢١٦ ـ القاهرة ١٩٧٣ .

٤ ـ أشار روزنشتاين أن السياسة البريطانية فى مصر كانت ضد أى تطوير للصناعة المصرية ، وقد فرضت من أجل ذلك رسوم جمركية عالية على استيراد الفحم ، وأيضا رسوما عالية على تصدير القطن والمنسوجات . تيود وروزنشتاين ـ التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى وبعده ص ٤٥١ ـ ٥٠٩ ـ القاهرة سنة ١٩٢٧ .

٥ ـ رشدى صالح ـ كرومر فى مصر ـ ص ٣٥ ـ القاهرة ١٩٤٧ .

٦ ـ بلغت رؤس الأموال المستثمرة فى مصر سنة ١٩١٩ ، ١٠٠,١٥٢ مليون جنيه منها ٩٢,٠٣٩ رأس مال أجنبى ، كما أن المستثمر فى الزراعة بلغ ٦٦,٢٣٢ مليون جنيه فى الشركات الزراعية وبنوك التسليف العقارية . صبحى وحيدة ـ فى أصول المسألة المصرية ـ ص ١٨٢ . أمين عفيفى ـ التاريخ الاقتصادى المصرى ص ٤٠٤ .

٧ ـ جريدة المؤيد ـ اجتماع الجمعية العمومية المصرية ـ ١٨٩٢ .

٨ ـ كرومر ـ مصر الحديثة ـ ص ٤٠٩ ـ لندن ١٩٦٦ .

٩ ـ جابريل باير ـ تاريخ الملكية .. ص ٨٧ ـ ٨٨ ـ اكسفورد ١٩٦٢ .

١٠ ـ باير ـ المرجع السابق ص ٦٧ .

١١ ـ المرجع السابق ص ٨٩ .

١٢ ـ كروشيلى ـ الاستثمارات فى الشركات المصرية ـ ٦٨ ـ القاهرة ١٩٣٦ .

١٣ ـ خليل سرى ـ الملكية الريفية .

١٤ ـ يوسف نحاس ـ الفلاح ـ ص ٧٥ .

١٥ ـ فى المشروع الذى تقدم به محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ بتحديد الملكية الزراعية بـ ٥٠ فدانا ، كان المشروع يتعلق بالمستقبل ، أى إعطاء كبار الملاك فرصة للتصرف فى الزائد عن ممتلكاتهم على مدى بعيد . وثائق اجتماع مجلس الشيوخ ـ يناير ـ أغسطس سنة ١٩٤٥ . الجزء الثالث ـ ص ١٧٨ ـ القاهرة ١٩٤٦ .

١٦ ـ فى دفاعه عن مشروع القانون الذى تقدم به ، أشار محمد خطاب إلى مخاطر الأفكار الاشتراكية ما حدث فى ثورة أكتوبر فى روسيا وأكد أن « اقتراحه يجنبُ مصر مخاطر الاشتراكية . » المرجع السابق ـ ص ١٧٦ .

١٧ ـ رفض مجلس الشيوخ المشروع فى جلسة فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ .

عبد الرحمن الرفعى ـ فى أعقاب الثورة المصرية ـ الجزء الثانى ص ٢٥٨ ـ القاهرة ١٩٥٠ .

١٨ ـ أعد هذا المشروع للاصلاح الزراعى جماعة النهضة القومية التى كان غالى عضوا فيها ، ثم تقدم به مريت غالى بعد ذلك إلى مجلس النواب الذى كان عضوا فيه سنة ١٩٥٠ .

١٩ ـ مريت غالى ـ السياسة الزراعية ـ ص ٦٥ ـ القاهرة ١٩٤٥ .

٢٠ ـ المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦ .

٢١ ـ قدم ابراهيم شكرى نائب رئيس الحزب الاشتراكى مشروعه الخاص بالاصلاح الزراعى لمجلس النواب ويطالب المشروع بتحديد الملكية بـ ٥ فداناً ، وأبدى شكرى مخاوفه من أعمال تخريبية يقوم بها كبار الملاك . وثائق الجلسات الحادية لمجلس النواب يناير ـ مارس ١٩٥٠ .

ويلاحظ هنا أنه فى الانتخابات العامة التى أجريت سنة ١٩٤٩ وضع ٤٩ مرشحا ينتمون إلى أحزاب مختلفة مشروعات للاصلاح الزراعى وتحديد الملكية فى برامجهم .

٢٢ ـ ابراهيم عامر ـ الأرض والفلاح ـ ص ١٣٥ .

عبد الرحمن الرافعى ـ فى أعقاب الثورة المصرية .. ص ٢٥٧ .

٢٣ ـ البرنامج التفصيلى للحزب الشيوعى المصرى . الأهرام ـ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ .

٢٤ ـ تحت عنوان « كيف يمكن للطبقة العاملة المصرية أن تنظم نفسها » نشرت جريدة الحساب سلسلة من خمس مقالات حول هذا الموضوع ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٥ .

٢٥ ـ عبد المنعم الغزالى ـ تاريخ الحركة النقابية المصري ص ٢٠٢ ـ القاهرة ١٩٦٨ .

٢٦ ـ برنامج تنظيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » تحت عنوان : « من أجل الاستقلال التام والديمقراطية الشعبية » سنة ١٩٥١ . برنامج « لجنة العمال للتحرر القومى » .

رؤوف عباس ـ الحركة العمالية فى مصر ـ ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠ ـ القاهرة ١٩٦٧ .

صادق سعد ـ مشكلة الفلاح ـ ص ٦٦ ـ ٦٧ ـ القاهرة ١٩٤٧ .

شهدى الشافعى ـ الحركة القومية المصرية ... ص ٤٤ .

فتحى عبد الفتاح ـ القرية المصرية ... ص ٢١٧ .

٢٧ ـ كتب عدد من الشخصيات المعروفة مثل الدكتور محمد مندور وابراهيم طلعت وغيرهم عدة مقالات فى صحف الوفد « صوت الأمة » و « الطليعة الوفدية » فى سنوات سنة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ يطالبون فيها باصلاحات زراعية ويقدمون فيها أفكاراً راديكالية قريبة إلى أفكار الماركسيين فى ذلك الوقت .

وطالب خالد محمد خالد أحد كبار الكتاب وينتمى إلى الجناح اليسارى فى حزب الوفد ، بإجراء اصلاح زراعى لدفع التطور والتقدم فى مصر . خالد محمد خالد ـ من هنا نبدأ ـ ص ١١٤ ـ القاهرة ١٩٥٢ .

٢٨ ـ فى كتابه مشروع المزرعة التعاونية شرح الدكتور رشاد كيف يحصل أعضاء هذه المزرعة على دخولهم . فالجانب الأكبر من الدخل يأتى من خلال العمل اليومى ، أما الدخل الآخر فيأتى من توزيع الفائض بعد ذلك فى نهاية العام .

ابراهيم رشاد ـ مشروع المزرعة التعاونية ـ ص١٧ ـ ١٨ ـ القاهرة ١٩٤٦ .

٢٩ ـ المرجع السابق ص ٢٤ .

٣٠ ـ المرجع السابق ص ١٤ ـ ١٥ .

منير الزلاق ـ البطالة الزراعية فى مصر ـ ص ٧٦ ـ الاسكندرية ١٩٦٩ .

٣١ ـ م . كاجيتو ـ مؤتمر النشاط الزراعى والغابات والمصايد ـ الاصلاح الزراعى فى اليابان ، الجزء الثانى ص ٢٦ ـ ٢٧ ـ طوكيو ١٩٥٩ .

ر . دور ـ الاصلاح الزراعى فى اليابان ص ١٢٩ ـ ١٣٢ لندن سنة ١٩٥٢ .

٣٢ ـ الجلسة العادية لمجلس النواب ـ يناير ـ مارس سنة ١٩٥٠ .

٣٣ ـ دورين واربنر ـ الاصلاح الزراعى والتطور ... ٢٦ ـ ٢٧ .

سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى فى مصر .. ص ٢١ ـ ٢٤ .

٣٤ ـ سيد مرعى ، وشغل منصب وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء للزراعة والاصلاح الزراعى ، وقد قدم مبررات للاصلاح الزراعى فى مصر بأن هناك ٩٢ دولة نفذت قوانين الاصلاح الزراعى من بينها دول ديمقراطية عريقة مثل الدينمارك وفنلندا وايطاليا . وأشار مرعى إلى أن قوانين الاصلاح الزراعى فى مصر ليست فقط فى صالح المنتفعين ، بل هى أيضا فى صالح كبار الملاك . سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى .. ص ٢ .

٣٥ ـ الهيئة العامة للاحصاء والتعبئة ـ الكتاب السنوى ـ ص ـ القاهرة ١٩٧١ .

٣٦ ـ فى دراسة للمركز القومى للتخطيط نشرت سنة ١٩٧٢ ، أشارت إلى أنه منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٦ حدث أكثر من ١١٨ تعديل أى بمعدل ٨ مواد كل عام كانت تتغير أو تلغى . وشملت التعديلات ٧٥ ٪ من المواد الأساسية فى القانون الأول الذى اشتمل ٤٠ مادة .

التغيرات والتعديلات فى قوانين الاصلاح الزراعى ـ مطبوعات المركز القومى للتخطيط ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٣٧ ـ أخذت هذه الاحصائيات من مصادر مختلفة منها ، كتاب الاصلاح الزراعى الذى أصدرته وزارة الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦٥ .

الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء ـ الكتاب السنوى ... ١٩٦٨ ـ القاهرة .

الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء ـ الأراضى المنزرعة فى ج . م . ع ـ ١٩٧١ ـ القاهرة .

٣٨ ـ الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء ـ الكتاب السنوى ـ يونيو ١٩٦٩ .

٣٩ ـ كتب سعد هجرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعى أن أثر هذا القانون الفعلى كان محدودا للغاية والتقدير الجزافى للأرض التى وزعت طبقاً لهذا القانون لايتعدى أى حال من الأحوال ٢٥ ألف فدان .

سعد هجرس ـ الاصلاح الزراعى ـ الفلسفة والاسلوب ص ٢١٥ ـ القاهرة سنة ١٩٧٦ .

٤٠ ـ الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء ـ ص ٥٦ ـ ٥٧ القاهرة سنة ١٩٧١ .

٤١ ـ ج . زايدال ـ الزراعة فى ألمانيا الديمقراطية .

٤٢ ـ ف . ا . لينين ـ التحالف بين العمال والفلاحين ـ ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ـ موسكو ١٩٦٦ .

٤٣ ـ أننا نعرف جيداً أن الفلاحين يعيشون وأقدامهم مغروسة فى الأرض ، وهم لذلك يقاومون أى جديد يتمسكون بعناد بالتقاليد . ونعرف أيضا أنهم لايتحمسون لهذه الفكرة أو تلك إلا مايتعلق بهم وبحياتهم بشكل مباشر . لكل هذا وافقنا على فكرة توزيع الأرض على الفلاحين بالرغم من اعتقادنا بأنها لاتقدم حلا حقيقيا .

إن الحل الحقيقى يكمن فى تشكيل تعاونيات زراعية .

لينين ـ المرجع السابق ص ٣٠٢ .

٤٤ ـ ج . جرونبيرج .. من المعونة الفلاحية إلى الزراعة الاشتراكية . ص ٢٢ .

٤٥ ـ ج . جرونبيرج .. المرجع السابق .

٤٦ ـ سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى .. ٣١ ـ ٣٢ .

يعتبر سيد مرعى من أهم الشخصيات المسؤولة التى ارتبطت بالاصلاح الزراعى فى مصر ، ولقد كان المشرف الحقيقى ولفترة تزيد من ١٥ عاماً على تطبيقات الاصلاح الزراعى .

٤٧ ـ ميثاق العمل الوطنى ـ الفصل السابع ـ القاهرة ١٩٦٢ .

٤٨ ـ المرجع السابق ـ الفصل السابع .

٤٩ ـ حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع رئيس تحرير البرافدا والازفستيا السوفيتية ـ ١٧ أغسطس ١٩٦٢ .

٥٠ ـ سيد مرعى ـ مستقبل الأرض الجديدة ـ سلسلة من المقالات فى الأهرام ـ اعداد رقم ٢٨٥٧٦ ـ ٢٨٦٧٧ ـ ٢٨٥٨٠ ـ ٢٨٦٠٦ .

٥١ ـ جاء فى التقرير السنوى للبنك الأهلى سنة ١٩٥٢ : « إنه يسعدنا أن يجرى تنفيذ الاصلاح الزراعى من خلال حكومة مستقرة مسئولة ، وفى حدود القانون وليس من خلال جماعات غير مسؤولة تعتمد على القوة والفوضوية » . ولقد رددت مجلة إتحاد الصناعات المصرية هذا المفهوم فى تعليقها على قوانين الاصلاح الزراعى . كذلك نجد أن للمذكرة التفسيرية للقانون تبرر صدور القانون « بالقضاء على التفاوت بين الطبقات ، وتحقيق عامل هام وهو الاستقرار السياسى والاجتماعى » . وأوردت المذكرة أسبابا أخرى « من أجل دفع التطور الاقتصادى والصناعى بأسرع درجة ممكنة . »

قانون الاصلاح الزراعى ـ القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ـ المادة التاسعة .

٥٢ ـ تقررت التعويضات فى تركيا على أساس ٤ مرات من ضريبة الأراضى ، وفى اليابان تحددت التعويضات على أساس أسعار سنة ١٩٤٦ التى قامت فى واقع الأمر بكثير من أسعار سنة ١٩٤٩ حينما طبق قانون الاصلاح الزراعى ، أما فى الصين فقد تقرر التعويض على أساس ٢,٥ مرة من قيمة الغلات الرئيسية .

عز الدين كامل ـ آراء فى الاصلاح الزراعى ـ القاهرة ١٩٥٧ .

٥٣ ـ جرونيبرج ـ المساعدة الفلاحية المشتركة ... ص ٢١ ـ ٢٢ .

٥٤ ـ زايدال ـ الزراعة فى المانيا الديمقراطية ... ص ٢٢ .

٥٥ ـ حفل تقرير اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بالعديد من الأمثلة عن كيف واصل عدد كبير من كبار الملاك سيطرتهم السياسية والاقتصادية على الفلاحين وفى القرى حتى سنة ١٩٦١ .

ومن المعروف أن اللجنة العليا تشكلت فى أعقاب مقتل صلاح حسين الذى كان عضوا فى الاتحاد الاشتراكى ومعروف باتجاهاته الثورية ويدفاعه عن الفلاحين الفقراء . لمزيد من التفاصيل راجع نص تقرير اللجنة المنشور فى مجلة الطليعة ـ مارس ١٩٦٧ ـ القاهرة .

٥٦ ـ قانون الاصلاح الزراعى ـ القانون رقم ١٧٠٨ ـ مادة ٩ ـ القاهرة ١٩٥٢ .

٥٧ ـ سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى ... ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

٥٨ ـ عز الدين كامل ـ آراء حول الاصلاح .. ص ٢٨ ـ ٢٧ .

تورين وارينر الإصلاح الزراعى والإنماء فى الشرق الأوسط .. ص ٥٠ .

٥٩ ـ زايدل ـ الزراعى فى المانيا الديمقراطية ٣١ ـ ٣٢ .

٦٠ ـ ابراهيم طلعت عضو الهيئة الوفدية ويمثل الجناح اليسارى ، وآخرون مثل ابراهيم شكرى عضو الحزب الاشتراكى ، وكذلك سيد مرعى ، الذين تشكلت منهم لجنة خاصة لوضع مشروع القانون . ابراهيم طلعت ـ مذكرات حول الوفد والثورة ـ روزاليوسف ـ سبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ .

٦١ ـ بعد تولى الضباط الأحرار السلطة فى يوليو سنة ١٩٥٢ طالبوا الأحزاب القائمة بوضع برامج جديدة ، وكانت غالبية هذه البرامج ضد وضع حد أقصى للملكية الزراعية فيما عد حزب الوفد الذى قدم عدة اقتراحات لحل مشكلة الزراعة من بينها توزيع الأرض على الفلاحين . وقد لاحظت دورين وارينر خلال لقاءات متعددة مع بعض كبار الموظفين والمسؤولين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعت ضوءا أخضر لإجراء اصلاح زراعى ، كما لعبت وزارة الخارجية دوراً فى صناعة القانون الجديد . دورين وارينر ـ الاصلاح الزراعى .. ص ١٣٧ .

٦٢ ـ فى سنة ١٩٥١ رفعت عدة هبات للفلاحين من أهمها ماحدث فى كفر نجم محافظة الشرقية ، حيث ثار صغار الفلاحين والمستأجرين على الضرائب والقيمة العالية للايجارات ضد المالك الذى كان هو نفسه الأمير محمد على ولى العهد فى ذلك الوقت . وفى نفس العام وقعت ثورة الفلاحين الصغرى فى بهوت محافظة الدقهلية ضد البدراوى عاشور المالك الكبير . وفى كلتا الحالتين تعاونت الدولة وأجهزتها مع كبار الملاك لقمع الفلاحين بقسوة . كما حدثت فى أعوام سابقة هبات فلاحية مماثلة فى ساحل سليم بأسيوط والسرو بالغربية . ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الكتب التالية :

شهدى عطية الشافعى ـ تطور الحركة القومية ص ٢٨ .

فتحى خليل ـ نضال الفلاحين .. ٣٣ .

المصرى ـ جريدة يومية مصرية فى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ .

٦٣ ـ قانون الاصلاح الزراعى ـ المادة ١٢ سنة ١٩٥٢ .

٦٤ ـ وزارة الاصلاح الزراعى ـ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ .

٦٥ ـ عبد الودود خليل ـ إضافات وتعديلات فى قانون الاصلاح الزراعى ـ من مطبوعات المركز القومى للتخطيط .

٦٦ ـ المرجع السابق ص ٦٢ .

٦٧ ـ سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى .. ٣٠٦ .

٦٨ ـ من الملاحظات الهامة فى هذا الصدد أن الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم يكن لديهم أو وراءهم تنظيم سياسى أوجماهيرى حينما بدأوا فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى . وقد بذلت بعد ذلك محاولات ، غير ناجحة ، لخلق تنظيم سياسى إبتداء من هيئة التحرير حتى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى .

٦٩ ـ خميس والبقرى اثنان من القيادات العمالية الشابة فى مصنع كفر الدوار للغزل والنسيج ألقى القبض عليهما مع مئات من عمال المصنع لقيامهم بالإضراب مطالبين بتحسين ظروف العمل وقد واجهتهم السلطة الجديدة بعنف شديد فتدخلت قوى من الجيش إلى المصنع وألقت القبض على المئات ثم عقدت محاكم عاجلة فى فناء المصنع ، وأصدرت حكمها بالاعدام على خميس والبقرى ونفذ فيهما الحكم فى اليوم التالى ، كما صدرت أحكام أخرى قاسية بالسجن المؤبد على عدد كثير من العمال .

٧٠ ـ فى سنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ ألقى القبض على عدد كبير من الشيوعيين والعناصر التقدمية والديمقراطية وحوكم بعضهم أمام محاكم خاصة ، وبعد العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ أفرج عن عدد كبير منهم وبقى فى السجن حوالى ١٠٠ من القيادات العمالية والمثقفين . ومرة أخرى ، وفى نهاية سنة ١٩٥٨ ، بدأت السلطة حملة واسعة ضد العناصر الشيوعية والديمقراطية واعتقلت فى هذه الأثناء عدة آلاف منهم ، بقى جزء كبير منهم فى المعتقل أكثر من خمس سنوات (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤) ، كان من منهم عدد كبير من الكتاب والصحفين وأساتذة الجامعات والفنانين والقيادات العمالية .

فتحى عبد الفتاح ـ شيوعيون وناصريون ـ القاهرة سنة ١٩٧٥ .

طاهر عبد الحكيم ـ الاقدام العارية ـ بيروت سنة ١٩٧٥ .

عبد العظيم أنيس ـ رسائل الحب والثورة ـ القاهرة ١٩٧٦ .

٧١ ـ حفلت دراسات وتقارير كثيرة بالعديد من الأمثلة للتجاوزات التى أرتكبها كبار الملاك والتعاون مع بعض أجهزة الدولة من صغار الفلاحين . تقرير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ـ مجلة الطليعة ـ مارس سنة ١٩٦٧ .

طارق البشرى ـ تقرير حول الاصلاح الزراعى ـ الطليعة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ . جريدة الجمهورية ـ دراسات قسم الأبحاث ـ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ . روزاليوسف ـ الاعداد من يناير وأبريل سنة ١٩٦٥ .

٧٢ ـ لقد أدى ذلك الى اضطرابات واسعة بين الفلاحين وصلت فى بعض الاحيان الى صدام بينهم وبين البوليس فى كمشيش ودكرنس واعتقل عدد من قيادات الفلاحين سنة ١٩٦٨ . ولقد توصلت القيادة العليا للاتحاد الاشتراكى الى حل وسط فى هذا الموضع فتقرر الاستمرار فى إعطاء الأرض لملاكها السابقين مع عدم وجود الفلاحين الذين وزعت عليهم وتحويل وضعيتهم من ملاك الى مستأجرين .

٧٣ ـ فى كل كتبه وخطبه تقريبا كان لينين يؤكد دائما على أنه لايمكن تحقيق أى تغيير جذرى فى المجتمع وفى الريف بشكل خاص بدون ديمقراطية واسعة ، وبدون مقرطة حقيقية لأجهزة الدولة أيضاً .

ف . أ . لينين قرار حول المشكلة الزراعية ـ البرافدا ـ ابريل سنة ١٩١٧ . مؤتمر ممثلى الفلاحين ـ البرافدا ـ ابريل سنة ١٩١٧ . خطاب أمام لجان الفلاحين الفقراء ـ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

ف . ا . لينين ـ التحالف بين العمال والفلاحين ـ موسكو سنة ١٩٦٦ .

٧٤ ـ فى البدايات الأولى سنة ١٩٤٥ دارت مناقشات واسعة حول الاصلاح الزراعى بين الأحزاب وجماهير الفلاحين فى ألمانيا الديمقراطية .. وقد كانت هناك وجهات نظر كثيرة وأحيانا متباينة وخاصة تلك التى أبداها الحزب المسيحى الديمقراطى والحزب الليبرالى اللذان كانا فى تحالف مع الحزب الشيوعى والأحزاب الأخرى فى جبهة وطنية متحدة .

وفى تلك الأثناء كان الفلاحون والعمال الزراعيون يقومون بمبادرات ذاتية لتشكيل لجان لهم فى المحافظات والقرى . وعقدت هذه اللجان مؤتمراً عاما لها فى ٢ يوليو فى كتب Rottbns واتخذت عددا من القرارات الهامة .

جورييج ... المساعدة الفلاحية المتبادلة .. ص ٢٠ ـ ٢٢ .

٧٥ ـ كان من بين أعضاء هذه اللجان ٢٩,٦٧٩ ألف عضو لاينتمون الى حزب من الأحزاب القائمة ، ٢١,٦٣٩ أعضاء فى الحزب الاشتراكى الألمانى الموحد(الشيوعيون والاشتراكيون) ، حوالى ألف عضو من أعضاء الحزب المسيحى الديمقراطى ومثلهم من الحزب الليبرالى . المرجع السابق ص ٣٦ .

الفصل الثالث

قوانين الإصلاح الزراعي وانعكاسها على قوى الإنتاج

إن محاولة الوصول الى صورة محددة للأثر الحقيقى لقانون الاصلاح الزراعى فى علاقات الانتاج ووسائله تستدعى البحث عن هذا الأثر فى ثلاثة مجالات رئيسية :

أولا - الإيجار والعلاقات والأشكال الإيجارية .

ثانيا - التعاون الزراعى : أشكاله المختلفة ودوره الحقيقى .

ثالثا - الميكنة وإستخدام الأساليب العلمية .

علاقات الايجار وظاهرة المالك الغائب :

تعتبر المواد المتعلقة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين من أهم ماجاء فى قانون الاصلاح الزراعى . ويتفق المدركون لطبيعة الأوضاع الزراعية فى مصر على أن قوانين الايجار وآثارها تفوق فى واقع الأمر توزيع الأرض[1] . والذى لاشك فيه أن اتساع ظاهرة الايجار وماصحبها من ظاهرة المالك الغائب بالاضافة الى قلة المساحة الزراعية أصلا مع ازدياد أعداد المعدمين تمثل جوهر للشكلة الحقيقية للزراعة المصرية منذ تقنين الملكية فى أواخر القرن التاسع عشر .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت نسبة الأراضى المؤجرة قد وصلت الى مستو عال (٦٠ ٪) من الأراضى الزراعية[2] . وطوال النصف الأول من القرن العشرين كانت تلك الظاهرة تتسع وتتخذ أبعاداً خطيرة ، وذلك بعد أن أدرك ملاك الأرض أن تأجيرها أفضل من زراعتها من زاوية مكاسبهم الخاصة .[3]

لقد كان الجوع الى الأرض » والذى نتج عن تركيز شديد للملكية فى أيدى بضعة آلاف من الملاك الكبار فى مقابل الملايين الذين لايملكون شيئاً وفى نفس الوقت يعتمدون على العمل الزراعى كمصدر أساسى لحياتهم ، هو الذى أدى الى خلق ظروف « مثالية » للملاك والملاك الكبار بشكل خاص لفرض شروطهم على المستأجرين والمستأجرين الصغار .. وقامت هذه العلاقة الايجارية على أرض متخلفة وأرضية من الاستغلال المطلق من جانب الملاك ، وعلى أسس شبه اقطاعية .[4]

ا ـ القوانين الجديدة :

تناول القانون الأول للاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ تنظيم العلاقات الايجارية فى خمس مواد ابتداء من المادة ٣٢ حتى ٣٧ ، وكان أهم ماجاء فى هذه المواد هو تحديد القيمة الايجارية للفدان بسبعة أمثال قيمة الضريبة السنوية ، وتبلغ هذه فى المتوسط بين ٣ إلى ٤ جنيهات . أما بالنسبة للمزارعة فقد نص القانون على أن يقتسم المستأجر والمالك المحصول بنسب متساوية (٥٠ ٪ لكل) بعد خصم تكاليف النفقات الزراعية ، كما ألغى القانون دور الوسطاء الذين كانوا يؤجرون أراضى كبار الملاك ثم يعيدون تأجير الأرض بعد تقسيمها الى قطع صغيرة على صغار الفلاحين .

وفى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦ أدخلت على قوانين الايجارات عدة تعديلات وتغييرات من أهمها :

- حق المالك فى « تجنيب » الأراضى المؤجرة فى أملاكه ، أى وضعها فى الجوانب وليست وسط الأملاك[٥] .
- وضع حد أقصى لاستئجار الأراضى ٥٠ فدانا للعائلة (الرجل والزوجة والأبناء)[٦] .
- اعطاء الجمعيات التعاونية حق الاشراف على عقود الايجار بين المالك والمستأجر[٧] .
- مد عقود الايجار القائمة من سنة الى ثلاث سنوات ، وفى نفس الوقت حرم القانون طرد أى مستأجر من الأرض التى يزرعها طالما يقوم بالواجبات المنصوص عليها فى عقد الايجار ويجوز طرد المستأجر فى حالة اخلاله بالتزاماته فى عقد الايجار[٨] .
- إعطاء الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة والذين يؤجرون جزءا من أراضيهم الحق فى فسخ عقود الايجار ، اذا كانوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم ويعتمدون فى دخلهم الاساسى على الزراعة[٩] .
- تشكل الجمعيات التعاونية الزراعية لجانا خاصة لفض المنازعات بين المالك والمستأجر[١٠] .

وهكذا يتضح أنه ، ربما فيا عدا القانون الخاص بحق المالك فى تجنيب الأراضى المؤجرة ، فإن كل القوانين الأخرى كانت فى النهاية لصالح المستأجر وتدعم موقفه ضد سلطة الملاك وكبار الملاك بشكل خاص .

ب ـ حجم الأراضى المؤجرة :

لقد كان الهدف من قوانين تنظيم الايجارات فى الأساس هو القضاء أو على الأقل تضييق الهوة الواسعة بين من يملك الأرض ومن يزرعها فعلا . ولاشك أن ظاهرة المالك الغائب قد لعبت دوراً سلبيا خطيراً فى تطور الانتاج الزراعى فى مصر .

فالمالك الغائب لم يكن يهمه سوى الحصول على أكبر عائد من المستأجر وفرض الشروط القاسية عليه ، والمستأجر ، نتيجة احساسه بعدم الأمان والاستقرار لم يكن هو الآخر يهتم بتطوير الانتاج أو وسائله .

وقد لعبت قوانين الايجار الجديدة دوراً هاماً فى اتجاهين :

التقليل من ظاهرة التأجير بعد أن أصبحت غير مغرية للمالك ، من ناحية . ومن ناحية أخرى تأمين المستأجر والتقليل من المخاطر التى كان يتعرض لها وعلى رأسها الطرد من الأرض . ويوضح الجدول التالى

الأثر الايجابى للقانون على انخفاض نسبة الأراضى المؤجرة :

جدول

تطور نسبة الأرض المؤجرة (١٩٥٠ - ١٩٦٥)

السنة	الأراضى التى يشرف عليها الملاك	النسبة	الأراضى المؤجرة	النسبة
١٩٥٠	٢,٤٨١,٩٣٣	٪ ٤١	٣,٤٩٢,٤٦	٪ ٥٩
١٩٥٢	٢,٣٨٨,٤٧٩	٪ ٣٩,٥	٣,٦٦٨,٩٧٨	٪ ٦٠
١٩٥٨	٢,٦١٥,٦٨٣	٪ ٤٦	٣,٠٨١,٧٢٨	٪ ٥٤
١٩٦٠	٢,٩٦٠,٢٥٦	٤٩	٣,٠٢٠,٧٩٠	٪ ٥١
١٩٦٢	٢,٩٣٨,٦٣٦	٪ ٤٩	٣,٠٦٤,٧٦٧	٪ ٥١

ويمكن إرجاع هذه الظاهرة الايجابية الى عدة عوامل ، من أهمها أن عددا من صغار المستأجرين والذين وزعت عليهم أراضى الإصلاح الزراعى وأصبحوا ملاكا ، تركوا أرضيهم المستأجرة ، ومن ناحية أخرى فإن عدداً من كبار الملاك قد تحولوا الى الاشراف على زراعة أراضيهم بأنفسهم بعد أن أصبح الايجار ليس مجزيا وبعد أن أصبحت ملكيتهم محددة نسبيا[١٢] .

ولو أخذنا أرقام الأحصاء الزراعى الرابع الذى أجرى سنة ١٩٦٢ على أنها دقيقة فسنفاجأ بأن جزءاً هاما من الأراضى المؤجرة يقع فى الملكية التى تقل عن خمسة أفدنة وتزداد بشكل خاص بين من يملكون فداناً فأقل . ولعل التفسير الوحيد لذلك أن ملكية أقل من فدان لم تكن بالطبع توفر لصاحبها الحد الأدنى من متطلبات المعيشة ، ولذلك غالبا مايلجأ الى تأجيرها والعمل بشكل دائم أو مؤقت فى أراضى كبار الملاك وأغنياء الفلاحين . كذلك فإن كثيراً من موظفى الدولة والعاملين فى المدن الذين آلت إليهم ملكية صغيرة نتيجة الميراث كانوا يحرصون على الاحتفاظ بهذه الملكية مهما كانت صغيرة ، لأن امتلاك الأرض فى حد ذاته يمثل قيمة لديهم وللمجتمع . وغالبية هؤلاء كانوا أيضا يؤجرون أراضيهم .

أما من يملكون بين ٥ الى ٥٠ فدانا فإن نسبة الأراضى المؤجرة قد انخفضت بشكل عام ، فبالاضافة الى اتجاه كبار الملاك الى زراعة أراضيهم بأنفسهم نظراً لانخفاض مساحة ملكيتهم ، فإن إلغاء فئة الوسطاء ووضع حد أقصى للأراضى المؤجرة بـ ٥٠ فداناً للعائلة قد أدى الى خفض ملحوظ لنسبة الأراضى المؤجرة فى هذه الشرائح .

جـ - دخل المستأجر :

ثمة أثر ايجابى آخر لقوانين تنظيم الايجار هو زيادة دخل المستأجرين ، فالذى لاشك فيه أن تحديد قيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض والشروط الأفضل التى جاءت بها القوانين لنظام المزارعة ، قد أدى فى تقدير البعض الى زيادة دخل المستأجرين الذين قدر عددهم بحوالى مليون .

وتقدر وزارة الزراعة الزيادة السنوية فى دخل للمستأجر بـ ١٠ جنيهات عن الفدان ، إذ ارتفع هذا الدخل من ١٩ الى ٢٩ جنيها سنة ١٩٥٤ . أما التقدير الشامل لزيادة دخل المستأجرين فبلغت حوالى ٤٠ مليون جنيه .[١٤]

ومن الواضح أن هذه الأرقام مبالغ فيها ، فالتقدير ببساطة يضرب الزيادة التى قدرتها وزارة الزراعة فى دخل المستأجر للفدان فى العام فى عدد الأفدنة المستأجرة والتى كانت تقدر بـ ٤ مليون فدان .

ومن المؤكد أن كلا التقديرين ليس صحيحا ، ففى سنة ١٩٥٣ قدرت الأراضى المستأجرة بـ ٣,٣ مليون فدان بما فى ذلك الأراضى المستأجرة بنظام المزارعة والمشاركة على المحصول . وقد توصلت بعض الدراسات الأكثر دقة الى تقدير الزيادة فى دخول المستأجرين بحوالى ٢٥ مليون جنيه[١٥] ، ذهب أكثر من نصفها الى فئة المستأجرين من ١٥ الى ٥٠ فداناً والذين كانوا يستأجرون مساحة من الأرض تقدر بـ ٩٤٩,١٩٧ ألف فدان[١٦] .

ولقد تأكد أن كبار المستأجرين هم الذين استفادوا فى الواقع بدرجة كبيرة بقوانين الايجار مقارنة باستفادة صغارهم ، ويرجع ذلك الى عدة عوامل على رأسها أن كبار المستأجرين كانوا أقدر على مواجهة نفوذ كبار الملاك من ناحية كما كان الشكل الإيجارى السائد بينهم هو الشكل النقدى . فلقد بلغت نسبة الأراضى المؤجرة بنظام الايجار النقدى فى الفئة بين ٥٠ ـ ١٠٠ فدان حوالى ٨٣ ٪ سنة ١٩٥٢ ، ٩٠ ٪ سنة ١٩٦٠ ، بينما كانت الأراضى المؤجرة بنظام المزارعة فى هذه الفئة لاتتجاوز ١٦ ٪ سنة ١٩٥٢ ، ١٠ ٪ سنة ١٩٦١ .

وغنى عن الإيضاح أن قوانين الإيجار الجديدة كانت محددة بشكل قاطع فيما يتعلق بالإيجار النقدى مما لايعطى فرصة للتلاعب . الأمر الذى لم يكن متوافراً فى الايجار العينى الذى ترك الفرصة واسعة لفرض كبار الملاك شروطهم وخاصة على صغار المستأجرين .

د ـ الأثر العملى :

من الثابت أنه فى السنوات العشر الأولى لتطبيق قوانين الايجارات الجديدة ، كان هناك أثر واضح لزيادة دخل المستأجر وتغيير العلاقة لصالحه ، ولكن هذه الصورة ـ تعرضت بعد ذلك لهزات ملحوظة بعد ذلك سواء بالنسبة للارتفاع الملحوظ من جديد فى نسبة الأراضى المؤجرة أو فى تجنيب القانون نفسه والعودة بشكل أو بآخر الى إضعاف مركز المستأجر والمستأجر الصغير بشكل خاص[١٧] ، فلقد سجلت مجموعة الباحثين فى هذا الموضوع فى جريدة الجمهورية وأيضا فى مجلة الطليعة سنة ١٩٦٦ ، أن كثيرا من صغار المستأجرين قد اضطروا الى قبول شروط فرضها الملاك وتتنافى مع القوانين سواء فيما يتعلق بالايجار النقدى أو الايجار العينى : فهناك أولا من اضطر تحت ضغط للملاك الى تحويل شكل الايجار من الشكل النقدى الى المزارعة ، وفى نظام المزارعة أثبتت الدراسات أن المجال كان واسعاً لتلاعب كبار الملاك ، مثل تحميل المستأجر نفقات الزراعة بل وأحيانا دفع ضريبة الأرض مع التزامه بعد ذلك بتوريد أكثر من نصف المحصول وأحيانا الثلثين .

كما لجأ كبار الملاك الى حيلة جديدة وهى أنهم لايؤجرون الأرض لعام بل يؤجرونها بالحصول شهريا ، مع كتابة عقود ايجار رسمية وتسجيلها فى الجمعيات التعاونية ، وقد أمكنهم بذلك أن يحصلوا على ايجارات عالية للغاية تفوق فى أحيان كثيرة الايجارات العالية قبل القانون[١٨] . **وبشكل عام يمكننا تقييم دور قوانين الايجارات الجديدة وأثرها من الناحية العملية فى علاقات الانتاج فى انها دفعت بشكل نسبى هذه العلاقات فى اتجاه أفضل وإن كانت لم تحقق الهدف النهائى فى تغيير جذرى لهذه العلاقات** . ويعود ذلك الى عدة عوامل تتعلق بالقانون نفسه وبالظروف التى أحاطت بتطبيقه ويمكن تلخيصها فيما يلى :

● أن القانون نفسه اعترف بالإيجار العينى والمشاركة كأحد أشكال الايجار الهامة ، بالرغم من أن هذا الشكل المطلق للايجار يرتبط كما سبق أن شرحنا بعلاقات الانتاج الأكثر تخلفا . ولقد أعطى ذلك للملاك ، وللملاك الكبار بشكل خاص ، الفرصة للتلاعب ولفرض شروطهم المجحفة والتى كان لها أثرها السلبى على الانتاج والمنتجين . وبالرغم من أن نسبة الأراضى المؤجرة بهذا الشكل المتخلف قد تراجعت فى البداية ، إلا أنها بعد ذلك عادت الى الاتساع متخذة أشكالا وأبعاداً مختلفة .

● أعطى القانون لكبار الملاك الحق فى تجنيب الأراضى المؤجرة ، وقد أعطى ذلك لهم سلاحاً استخدموه فى فرض شروطهم على المستأجرين الصغار بشكل خاص .

● قامت بالاشراف على تنفيذ القانون ، مثل باقى قوانين الاصلاح الزراعى ، الأجهزة البيروقراطية ، التى كانت بطبيعتها متحفزة ضد صغار المستأجرين . ولقد أعطى القانون للمالك الحق فى طرد المستأجر فى حالة إخلاله بعقد الإيجار ، ولم يحدد القانون الاشكال المحددة لهذا الإخلال . وحتى سنة ١٩٥٢ ، كانت المنازعات حول الايجارات تُعرض على المحاكم العادية ثم تقرر سنة ١٩٦٢ تشكيل لجنة « فض المنازعات » .

ولم يمنع ذلك من طرد كثير من المستأجرين من أراضيهم ، فصغار المستأجرين لايعرفون ولايقدرون على الإجراءات الطويلة والمعقدة للمحاكم من ناحية ، وبالنسبة للجان فض المنازعات التى كانت تتكون من المالك والمستأجر والمشرف الزراعى وبعض الاداريين من أغنياء الفلاحين ، فإن قراراتها فى أحوال ليست قليلة لم تكن فى صالح صغار المستأجرين من ناحية أخرى .[١٩]

على أنه بعيدا عن هذه الثغرات فى القانون ، فإن الظروف الموضوعية التى ظلت تسود الانتاج الزراعى فى مصر كانت تقلل الى حد كبير من التنفيذ العملى للقانون ، فبالرغم من وضع حد أقصى للملكية وتوزيع الأراضى على صغار الملاك ، ظل شكل التركيز الشديد للملكية من جانب والانعدام الواسع للملكية من جانب آخر قائما ويلعب دوره السلبى ، فقد ظل هناك ٥ ٪ من الملاك يضعون أيديهم على أكثر من ٥٠ ٪ من الأراضى ممن يملكون خمسة أفدنة فأكثر . بينما تتسع كل يوم نسبة التفتيت بين الملاك الصغار ونسبة اللاملكية بين المعدمين .

ـــ لعبت الدولة دوراً متميزاً فى السنوات العشر الأولى بالنسبة لهذه الجمعيات وذلك بإمدادها بالآلات الزراعية الحديثة ، كما زودت كل جمعية بخبير زراعى متخصص لقيادة المسائل الفنية فى العمل(٢٤) .

وبالرغم من أن نفوذ الدولة فى هذه الجمعيات ، من وجهة نظر بعض القوى السياسية ، قد أخل بالطبيعة الديمقراطية لها ، إلا أننا ، من وجهة نظر التطبيق العملى ، نرى أن الدور الذى لعبته وزارة الاصلاح الزراعى فى رعاية هذه الجمعيات فى المراحل الأولى كان مسألة ضرورية وهامة(٢٥) .

ولما كانت هذه الجمعيات قد قامت أساسا فى أراضى كان يملكها كبار الملاك الذين كانوا يستخدمون نسبيا الآلات والوسائل الحديثة ، فقد كانت هناك مخاطر لدى توزيعها على الفلاحين فى مساحات صغيرة . من أن يشهد الانتاج الزراعى انخفاضا ملحوظا ، وقد حدث بالفعل فى السنوات الأولى لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، ولذلك كان دعم ومساندة الدولة لتلك التعاونيات مسألة ضرورية لمواجهة مخاطر التفتيت وتأثيره على الانتاج .

وبالرغم من أنه كانت هناك العديد من الأشكال التعاونية الانتاجية فى هذه الجمعيات مثل تنظيم استغلال الأرض ، وزراعتها وحصادها .. الخ ، كما أن غالبية أدوات الانتاج مثل الآلات والمخازن وأدوات الرى التى كانت مملوكة لكبار الملاك السابقين قد تحولت الى ملكية تعاونية للتنظيمات الجديدة ، إلا أن تلك التعاونيات لم تصل أبداً الى مستوى الجمعيات الانتاجية . فلقد قامت زراعة الأرض على أساس فردى ، وكان كل منتفع مسؤولا عن قطعة أرضه .

ولقد قيلت آراء كثيرة حول هذه الجمعيات ، فالبعض يرى أنها مأخوذة عن النظام التعاونى الذى اتبعه الانجليز فى مشروع الجزيرة فى السودان ، وأن ذلك كان اسلوبا ذكيا فى الربط بين بعض عوامل الزراعة الواسعة بالتسويق التعاونى مع تشجيع المبادرات الفردية للفلاحين الصغار .

ويعتقد البعض الآخر أن القيادة السياسية فى ذلك الوقت كانت تعتقد أن تلك هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق فائض كبير فى الانتاج الزراعى فى تلك الجمعيات(٢٦) .

ب ـ أثر جمعيات الاصلاح على الأشكال التعاونية الأخرى :

كان لجمعيات الاصلاح الزراعى تأثيرها على أوضاع الجمعيات الائتمانية التقليدية . إذ كان لنجاح نظام التسويق التعاونى فى جمعيات الاصلاح وكذلك تطعيم الجمعيات بالمختصين أثر واضح فى تشجيع الحكومة على ادخال تغييرات عديدة على أوضاع التعاونيات الزراعية الائتمانية التى كانت موجودة من قبل ، الأمر الذى أدى فى واقع الأمر الى التقريب بين الشكلين التعاونيين .

لقد بدأ هذا التغيير بصدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ والذى نظم أعمال هذه التعاونيات . ومن أهم هذه التغييرات :

● إعادة تنظيم بنك التسليف الزراعى ، وهو البنك الذى كان مسئولا عن إمداد الفلاحين بالقروض والبذور ، وأصبح مؤسسة عامة ، وتغير اسمه الى مؤسسة الائتمان الزراعى التعاونى . واقتصر البنك فى سلفياته منذ ١٩٦٢ على الجمعيات التعاونية ولم يعد يقرض الأفراد ، كما تم اعفاء السلف من الفوائد مع عدم اشتراط

وقد أدى ذلك الى زيادة الطلب على الأرض واستمرار ماسمى تاريخيا بالجوع الى الأرض ، ويمثل ذلك أرضية نموذجية لاستغلال الملاك ، والملاك الكبار بشكل خاص ، ولدعم مراكزهم وفرض شروطهم على الملايين المتزايدة والتى تعيش على الزراعة ولاتملك أرضا .

ولما لم تكن القوانين فى حد ذاتها وباسلوب تنفيذها قادرة على تغيير الواقع ، فمن الطبيعى أن يفرض الواقع نفسه من جديد متجاوزاً هذه القوانين وهذا ماحدث .

التعاونيات الزراعية

ا ـ أشكال جديدة :

كان بناء أشكال تعاونية جديدة على الأرض الموزعة أحد الملامح الجديدة الهامة فى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى . فلقد نصت المواد من ١٨ ـ ٢٢ فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٢ على ضرورة تشكيل جمعيات تعاونية على أراضى الاصلاح الزراعى الموزعة على صغار الفلاحين ، وحددت تلك المواد المهام الملقاة على عاتق تلك الجمعيات التعاونية ، فيما يلى :

- توزيع السلفيات على الأعضاء وفقا لاحتياجاتهم .
- تزويد المزارعين بما تحتاجه العملية الزراعية من آلات وبذور واسمدة وحيوانات .
- ضمان أفضل الظروف لتحقيق زيادة الانتاج ومواجهة أية مشاكل تعوق الانتاج وبناء المخازن والقنوات .
- تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية .
- توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية للأعضاء[٢٠] .

ومن الوهلة الأولى يلحظ الانسان المهام العديدة التى أوكلت للجمعيات التعاونية الجديدة ، وكانت هذه المهام أوسع بكثير من المهام الائتمانية المحدودة التى كانت ملقاة على عاتق الجمعيات الائتمانية الموجودة بالفعل[٢١] .

لقد بدأت جمعيات الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٤ بـ ٧٢ جمعية تعاونية ارتفع عددها بعد ذلك حتى وصل سنة ١٩٦٨ الى ٦٥٠ جمعية[٢٢] ، ولقد لعبت هذه الجمعيات دوراً هاماً فى تطوير الانتاج الزراعى ، ليس فقط فى أراضى الاصلاح الموزعة بل وأيضا فى الأراضى المنزرعة بشكل عام .

واكتسبت تلك الجمعيات ملمحا هاما أعطاها طابع الجمعيات التعاونية شبه الانتاجية :

ـــ اقتصرت عضوية هذه الجمعيات على المنتفعين من قانون الاصلاح الزراعى وبذلك تحررت من السيطرة التى كان يمارسها كبار الملاك وأغنياء الفلاحين فى الجمعيات التقليدية ، فأوضاع وعلاقات الأعضاء متساوية أو متقاربة ، وقد خلف ذلك ظرفا مواتيا لتطوير هذه الجمعيات .

ـــ جاء التسويق التعاونى لغالبية الحاصيل مثل القطن والأرز والبصل بمكاسب حقيقية للأعضاء ، وحررهم من الوسطاء وتجار القرى الذين كانوا يستغلون الفلاح استغلالا مكثفا ، وقد شجع النجاح الذى تحقق ، الحكومة على توسيع نظام التسويق التعاونى وتطبيقه فى الأشكال التعاونية الزراعية الأخرى[٢٣] .

ضمان الأرض لتقديم تسهيلات ائتمانية لصغار الفلاحين والاكتفاء بضمان المحصول[٢٧] . وقد أدى هذا عمليا الى دعم دور الجمعيات الائتمانية وإعطائها دفعة قوية للأمام كما تصاعدت سلفيات البنك فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ بمقدار أربعة أضعاف ، وذهبت ٨٠ ٪ من قروض البنك وسلفياته الى من يملكون عشرة أفدنة فأقل .[٢٨]

وأكدت دراسة أجريت على الأغراض التى صرفت من أجلها قروض البنك ، أن غالبيتها العظمى استثمر بشكل رأسمالى .[٢٩]

● فتح مجالات وآفاق جديدة أمام النشاط التعاونى الزراعى وبشكل خاص تسويق الحاصلات الزراعية ، والقطن أساسا . لقد مثل ذلك تطويراً للمهام التقليدية التى كان ينحصر فيها العمل التعاونى فى مجال الزراعة وهو تقديم البذور والأسمدة ، وتنظيم مكافحة الآفات الزراعية . لقد بدأ نظام تسويق القطن فى هذه الجمعيات على أسس اختيارية فى البداية ، ثم جرى تعميمه وتنظيمه بعد أن ثبت نجاحه .

جدول

القروض والسلفيات المقدمة من بنك التسليف الزراعى التعاونى

١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ بالألف جنيه

السنة	السلفيات	نصيب التعاونيات	النسبة
١٩٥٢	١٥,٩٦٠	٢,٤٠٠	٢١,٣
١٩٥٤	١٧,٤٨٨	٤,٠٤٩	٢٦,١
١٩٦٢	٦٠,٩٦٢	٦٠,٩٦٢	١٠٠
١٩٦٨	٧٨,٤٧٨	٧٨,٤٧٨	١٠٠
١٩٧٠	٨٠,٨٦٨	٨٠,٨٦٨	١٠٠

المصدر : الكتاب السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ القاهرة سنة ١٩٧٤

ولقد بدأ ، الى حد ما تسويق محاصيل أخرى ، ولكن ذلك لم يعمم

ولم يتسع مثلما حدث بالنسبة للقطن . ويعود ذلك الى المقاومة الشديدة لتجار الريف وكبار الملاك لنظام التسويق التعاونى بشكل عام ، كما لعبت الأجهزة البيروقراطية التى كانت مسئولة عن التنفيذ دوراً فى الحد من انتشار التسويق التعاونى وتعميمه بالنسبة لكافة المحاصيل .

جدول

تطور التسويق التعاونى للقطن وعدد آخر من المحاصيل

المحصول	١٩٦٢	١٩٦٦ ٪	١٩٧٠ ٪
القطن	—	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
الأرز	—	٥٠ ٪	٤٥ ٪
البصل	—	٢٩ ٪	٢٨ ٪
البطاطس	—	١٨ ٪	—
العدس	—	٨٠ ٪	٧٠ ٪

المصدر :

الكتاب السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ يونيو ١٩٧٣ ـ مع ملاحظة أن النسبة المئوية قمنا باستخراجها من الأرقام المتاحة الخاصة بالانتاج الكلى والانتاج المسوق تعاونيا .

وبشكل عام فإن تسويق القطن وبعض الحاصلات الأخرى تعاونيا قد مثل خطوة هامة فى اتجاه تحقيق ماجاء عن دور التعاون الزراعى فى ميثاق العمل الوطنى الصادر سنة ١٩٦١ ، والذى أشار الى ضرورة أن تلعب التعاونيات الزراعية دوراً انتاجياً بارزاً فى إعادة صياغة الحياة فى القرية المصرية .

ولقد أثبتت كل الدراسات التى أجريت فى هذا المجال ، أن صغار ومتوسطى الفلاحين قد استفادوا ودافعوا عن التسويق التعاونى بالرغم من بعض الأخطاء التى ارتكبتها الأجهزة البيروقراطية العاملة فى هذا المجال ، إلا أنه من ناحية أخرى ، فقد نظم كبار الملاك وتجار القرى الأقوياء حملة مكثفة من أجل إلغائه . وقد أدت هذه الحملة الى الحد بدرجة كبيرة من تعميم تجارب تسويق الحاصلات الأخرى فيما عدا القطن[٣٠] .

لقد كان لسياسة التسويق التعاونى أثر فعال فى أكثر من مجال ، فبالاضافة الى الدور الذى لعبته فى مجالات العلاقات الاجتماعية وحماية الفلاح الصغير والمتوسط من بعض الفئات الطفيلية الخطيرة التى كانت تستغله مثل كبار الملاك وتجار القرى ، فإن دورها كان واضحا فى تحقيق فائض واضح فى الانتاج الزراعى مما أتاح للدولة فرصة توجيه وتنظيم هذا الفائض لصالح الاقتصاد الوطنى ككل .

جـ ـ التعاون الزراعى والديمقراطية :

لقد كان التوسع فى التعاونيات وقاعدة العضوية العريضة مرتبطا بالعمل على جعلها منظمات جماهيرية ديمقراطية . ويعنى هذا أن يكون للفلاحين الفقراء والذين يمثلون القاعدة العريضة للعضوية فى هذه التعاونيات دور كبير فى قيادتها[٣١] . ولقد تمت محاولات على هذا الطريق من أهمها النص على أن تقوم الجمعية العمومية بانتخاب مجالس إدارة التعاونيات ، على أن يكون لكل فرد صوت واحد بغض النظر عن حجم الملكية[٣٢] .

ومنها أيضا النص فى قانون انتخاب مجالس الإدارة على أن يكون ٨٠ ٪ من أعضائه ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل .

وفى سنة ١٩٦٩ أصدرت الحكومة قانونا باتشاء مجلس أعلى للتعاون يشرف على نشاط الجمعيات التعاونية[٣٥] . لقد استهدفت هذه الخطوات دعم مركز فقراء وصغار الفلاحين ودورهم فى التعاونيات . ولكن الدراسات التى أجريت على عينات معبرة عن التعاونيات أثبتت أن النفوذ الرئيسى فيها كان فى أيدى أغنياء الفلاحين والذين كانوا فى الواقع يتمتعون بمساندة كبار الملاك وبعض كبار للوظفين العاملين فى مجال العمل الزراعى التعاونى[٣٦]

وفى سنة ١٩٧٠ كانت مجالس الإدارات فى حوالى ٥٠ ٪ من التعاونيات الزراعية قد صدر قرار بحلها وتولى السلطة مشرف أو موظف تعينه وزارة الزراعة[٣٧] . ولقد أدت الظروف المواتية لأغنياء الفلاحين طوال فترة الستينيات ، وكذلك سياسة المهادنة التى اتبعتها الحكومة بعد العدوان الاسرائيلى وهزيمة ١٩٦٧ ، الى أن يحتل هؤلاء الأفراد مركزا متميزا حال دون اتساع الديمقراطية فى الجمعيات التعاونية ، وحولوها الى تنظيمات تخدم فى الأساس مصالحهم الخاصة[٣٨] .

د ـ بعض الملاحظات :

لقد حاولت الدولة أن تلعب بالنسبة للتعاونيات الدور الرئيسى باعتبارها مصدر التمويل ، وعملت على تحرير العمل التعاونى من كثير من القيود التى كانت تشله فى الماضى ، وقد سعى النظام الى ذلك مستهدفا دفع الانتاج الزراعى ، واستخدام الفائض فى مشروعات صناعية واجتماعية ، ولقد كان ذلك فى واقع الأمر فى صالح المنتجين الزراعيين ، إذ حررهم من القيود المالية والاجتماعية التى كانت تكبلهم على أيدى كبار الملاك والتجار والمرابين . ولقد أدى هذا بالطبع الى دفع وتطوير علاقات الانتاج ، ولكن هذه التعاونيات ، وبرغم كل الجهود التى بذلت لم تصل أبداً الى مستوى التعاونيات الانتاجية .

ويعود ذلك الى عاملين أساسيين :

١ ـ الإلحاح المستمر من جانب النظام على توسيع قاعدة صغار الملاك . الأمر الذى تحول الى « تابو » وقف حائلا دون المضى فى تطبيقات علمية من أجل تطوير التعاونيات الى تعاونيات انتاجية حقا . وحينما بدأت بعض التجارب التعاونية المتقدمة مثلما حدث فى كفر الشيخ وبنى سويف ، انطلقت أصوات من داخل النظام تحذر من هذه التجارب تحت دعوى « أنها تمثل خطرا على أيديولوجية النظام بالنسبة للزراعة ، والتى تقوم على أساس توسيع قاعدة الملكية وحمايتها »[٣٩] وتستر كثيرون تحت المقولة التى جاءت فى ميثاق العمل الوطنى حول « السمات الخاصة للحل المصرى للمشكلة الزراعية » للوقوف فى وجه أية محاولة جادة للانتقال بالتعاونيات الزراعية الى مرحلة التعاونيات الانتاجية الحقيقية .

بل إن فكرة استكمال البناء التعاونى ، وإيجاد مجلس أعلى للتعاون يكون مسئولا ومشرفا بشكل ديمقراطى على النشاط التعاونى الزراعى ، وجدا مقاومة عنيفة من كبار الموظفين العاملين فى الحقل الزراعى[٤٠] ، فبذلوا جهودا كبيرة ومكثفة للحيلولة دون تطوير المنظمات التعاونية الزراعية الى منظمات جماهيرية انتاجية حقا مرددين دائما « أن الحل المصرى للمشكلة الزراعية يقوم على أساس توسيع ودعم حق الملكية الخاصة »[٤١]

٢ ـ غياب حركة جماهيرية ديمقراطية بشكل عام ، وبين الفلاحين بشكل خاص ، وفى مجال التعاونيات الزراعية ، كانت الدولة هى التى تقوم بالمبادرات فى شكل اصدار قرارات وقوانين . يتحكم فيها نخبة من البيروقراطيين وتشرف على تنفيذها أجهزة بيروقراطية تقليدية ، فالمؤسسة العامة للتعاونيات الزراعية كانت هى السلطة الحقيقية فى الإشراف على تعاونيات الائتمان الزراعى ، كذلك المؤسسة التعاونية للاصلاح الزراعى(٤٢) .

ونظرا لغياب حركة سياسية حقيقية بين الفلاحين ، والحساسية المفرطة من جانب النظام إزاء خلق مؤسسات جماهيرية فلاحية مستقلة ، أصبح الباب مفتوحا لتزايد نفوذ أغنياء الفلاحين . وأصبحوا فى واقع الأمر يمثلون القيادة الفعلية فى التعاونيات ومجالس إدارتها ، كذلك فى قيادة وحدات الاتحاد الاشتراكى العربى فى الريف وهو التنظيم السياسى الوحيد الذى كان مسموحا له بالعمل(٤٣) . ولقد أدى ذلك الى تحالف بين أغنياء الفلاحين وكبار الملاك ومعهم قطاعات من العناصر البيروقراطية العاملة فى الحقل التعاونى ، الأمر الذى حاصر المبادرات الجماهيرية الفلاحية من أجل تطوير جوهرى حقيقى فى وضع التعاونيات الزراعية ومهامها(٤٤) .

وبالرغم من أن هذه اللجنة قد اتخذت عددا من القرارات الهامة ضد نفوذ عدد كبير من كبار الملاك وسيطرتهم المادية والمعنوية ، إلا أنها ، فى نفس الوقت ، وقفت حائلا دون انطلاق حركة جماهيرية سياسية بين الفلاحين . ولقد تشكلت اللجنة فى الأساس من عناصر أمنية عاملة فى البوليس والجيش مثل المباحث العامة والبوليس الحربى وهى أجهزة كان لها تراثها الطويل فى العداء لأية تحركات أو تنظيمات جماهيرية ، وحينما حاول الممثل الوحيد للتنظيم السياسى فى اللجنة أن يطرح قضية الاستعانة بالفلاحين أنفسهم لمواجهة تعسف وظلم كبار الملاك ، رد المشير عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة والقائد العام للقوات المسلحة فى ذلك الوقت قائلا : إن تقارير أجهزة الدولة أكثر دقة وفاعلية ، واذا أعطينا هذا الحق للفلاحين فسيتحول الأمر الى مسألة انتقامية وحسد ومطامع شخصية .(٢٧)

وهذا المنطق بالتحديد (الثقة المطلقة فى الأجهزة مع التشكك والحذر الدائم من أية حركة جماهيرية منظمة) لعب دورا سلبيا خطيرا فى تطبيقات الاصلاح الزراعى بشكل عام ، وفى تطور التعاونيات الزراعية بشكل خاص .

فالحركة التعاونية بطبيعتها حركة جماهيرية . ولايعنى هذا مصادرة حق الدولة بقيادتها الوطنية فى الخمسينيات والستينيات فى أن تلعب دورا فى توجيه وتطوير هذه الحركة ، بالعكس فلقد كان هنا مطلوبا وخاصة فى المراحل الأولى ، ولكن الذى حدث هو اعتماد كلى على أجهزة الدولة واستبعاد شبه تام لدور جماهير المنتجين الحقيقيين فى الريف . وقد أدى ذلك الى سيطرة العناصر البيروقراطية وتحالفها مع أغنياء الفلاحين فى السيطرة على العمل الانتاجى (التعاونيات) والسياسى (الاتحاد الاشتراكى) . الأمر الذى حاصر بدرجة كبيرة دور وفاعلية صغار وفقراء الفلاحين الذين يمثلون الغالبية العظمى من أعضاء هذه التنظيمات والذين لهم مصلحة أكيدة فى تطوير العمل فى هذه المؤسسات الانتاجية والسياسية .

ولهذا ، وبالرغم من كل الخطوات والاجراءات التقدمية التي اتخذت فى مجال التعاونيات الزراعية ، إلا أنه من الواضح أن هذه التعاونيات لم تصل أبداً الى وضع التعاونيات الانتاجية ، ولم تحقق الأهداف التى تحدث عنها ميثاق العمل الوطنى فى هذا المجال ، ذلك الميثاق الذى كان يعبر عن فكرية تجريبية (براجماتية) ذات توجهات تقدمية واشتراكية .(٤٨)

ولقد احتلت التعاونيات والعمل التعاونى مكانا بارزا فى الأدبيات والتطبيقات الماركسية ، ونظر إليها على أنها السبيل الحقيقى لإجراء تغييرات جذرية فى المجتمعات الريفية وخاصة فى مجال علاقات الانتاج . وكان السؤال المطروح دائما ، تعاونيات من ومن أجل من ؟(٤٩)

فالتعاون فى المجال الزراعى يعنى تغيير أوضاع صغار ومتوسطى الفلاحين وحيازاتهم الصغيرة التى كانت تحد من قدراتهم الانتاجية وأيضا من فعاليتهم السياسية ، وذلك لتهيئة الظروف الملائمة للانتاج الكبير والواسع من خلال الملكيات التعاونية . الأمر الذى يهيىء للفلاحين ظروف عمل وحياة أفضل ويحررهم من نير الاستغلال الطويل(٥٠) . ومن الطبيعى أن تلعب الظروف والقسمات الخاصة بكل بلد دوراً فى تكييف العمل التعاونى ، إلا أن الأدبيات الماركسية أكدت ملمحين بارزين للعمل التعاونى :

- دور الدولة التى تتبنى مصالح العمال والفلاحين ، وتقدم المساعدات الفعالة للحركة التعاونية .
- دور الحركة الجماهيرية الفلاحية القادرة على إعطاء الدفعة الثورية للعمل التعاونى وتطويره .

وفى كثير من التطبيقات فى الدول الاشتراكية ، لم يكن الأمر هينا فقد ووجهت الحركات التعاونية الجديدة بمعارضة ، وأحيانا . بمقاومة ، أغنياء الفلاحين وتجار القرى ، بل إنه أحيانا ما كان الفلاحون المتوسطون بل وبعض الفقراء لايتقبلون الأمر بسهولة . وقد لعبت الحركة الجماهيرية الفلاحية فى تلك البلدان الدور الأساسى فى مواجهة العقبات العملية والدعائية التى يخلقها ويروجها عادة أصحاب المصالح الاستغلالية .(٥١) .

وفى مصر ، لم يكن هناك حزب سياسى حقيقى فعال ، ولم تكن هناك حركة جماهيرية نشطة بين الفلاحين ، واعتمدت القيادة الوطنية فى الأساس على أجهزة الدولة بتراثها البيروقراطى التقليدى . والنتيجة أن معظم الاجراءات التى اتخذت فى مجال الإصلاح الزراعى بشكل عام ، والتعاونيات الزراعية بشكل خاص ، قد أدت الى نتيجة محققة ، وهى دفع علاقات الانتاج فى الريف خطوات أوسع فى اتجاه علاقات الانتاج الرأسمالية ، وهو أمر يعتبر فى حد ذاته خطوة الى الأمام .

لقد استطاعت الفئات والشرائح الرأسمالية فى الزراعة تدعيم مواقعها ونفوذها . ففى خلال عملية التصفية المستمرة لقوى وعلاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، برزت الفئات الرأسمالية العاملة فى الزراعة واحتلوا مراكز القيادة فى المؤسسات الانتاجية والسياسية والتشريعية العاملة فى الريف ، فى الجمعية التعاونية ووحدات الاتحاد الاشتراكى والمجالس المحلية ، وحتى فى البرلمان .

وفى أواخر الستينيات كان من الواضح أن هذه الفئات الرأسمالية تملك السلطة حقا فى الريف(٥٢) .

خطوات فى اتجاه تغيير وسائل وعلاقات الانتاج

١ ـ وسائل الانتاج المتخلفة :

ظلت وسائل وأدوات الانتاج المستخدمة فى الزراعة المصرية وحتى سنة ١٩٥٢ متخلفة للغاية ، وكانت الساقية والشادوف والطمبور ، هى الوسائل الأساسية المستخدمة فى الرى ، وهى تكاد تكون نفس الوسائل التى استخدمها الفراعنة والبطالسة فى مصر القديمة ، كما ظل المحراث الخشبى الذى يجره الحيوان هو الوسيلة الأساسية لحرث الأرض وتجهيزها .[٥٣]

وقد كان هناك حتى ثورة يوليو حوالى ٩٧٢ جرار هى كل ما كان يستخدم فى الزراعة المصرية من آلات ، ومعظمها من النوع البسيط والقديم ، وتتواجد فقط فى الأراضى التى تملكها بعض الشركات الزراعية أو أراضى بعض كبار الملاك الذين كانوا يزرعون جزءا من أراضيهم بأنفسهم .

وهذا التخلف الشديد فى أدوات ووسائل الانتاج كان انعكاسا لتخلف الانتاج الزراعى وعلاقاته لفترات طويلة .

وقد شرحنا فى فصل سابق الأسباب التى أدت الى هذا التخلف الشديد فى وسائل وعلاقات الانتاج ، ومن أهمها ظاهرة التفتيت الشديد فى الملكيات الزراعية ، والتى كانت إحدى النتائج السلبية البارزة لسوء توزيع الملكية ، كذلك انتشار ظاهرة الايجار كنتيجة حتمية لوجود المالك الغائب والطفيلى ، ووجود أعداد كبيرة من العاملين فى الزراعة أكبر بكثير من المساحة المنزرعة والمحدودة أصلا .

ومن الناحية الانتاجية ، كان التفتيت الشديد فى الحيازات الزراعية هو أخطر المشاكل التى تحتاج الى مواجهة حقيقية ، وخاصة بعد قوانين الاصلاح الزراعى . فالتفتيت ، ووجود مساحات قزمية كثيرة ، يعنى ضياع مساحات واسعة من الأرض فى الحدود والبتون والجسور التى تفصل بين حيازة وأخرى ، وتقدر هذه المساحة الضائعة بحوالى ٢٥ ٪ من إجمالى المساحة المنزرعة .

وهو يؤدى أيضا الى انعدام سياسة محصولية موحدة ، بل إلى فوضى محصولية بالمعنى الحقيقى ، الأمر الذى يؤثر تأثيراً سلبيا خطيرا على الانتاج . كما يعنى فوق هذا استحالة تطوير أدوات الانتاج ووسائله واستخدام الآلات الحديثة والوسائل العلمية ، والتى تتطلب مساحات واسعة .

ولكل هذه النتائج السلبية الخطيرة كان هناك الانعكاس الأخطر على علاقات الانتاج والتى تخدم فى الأساس مصالح كبار الملاك ، وقد حرصت سياسة الاحتلال البريطانى بالتعاون مع كبار الملاك على الحفاظ على هذا النوع الذى يؤدى الى استقلال كل مالك أو حائز بحيازته القزمية والتى وإن كانت فى واقع الأمر لاتقدم له الحد الأدنى من ضروريات المعيشة ، إلا أنها تميزه عن المعدمين والعمال الزراعيين . وقد أدى هذا الى تعطيل التحديد الطبقى فى الريف والى تشويه بنية الطبقة العاملة الزراعية[٥٥] .

ولذا كان من الطبيعى أن يولى النظام الجديد أهمية لتلك المشكلة والبحث عن حلول لها .

الاجراءات التى اتخذت لعلاج مشكلة التفتيت :

سارت هذه الاجراءات فى اتجاهين :

أولا : المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون الأول للاصلاح الزراعى وتنصان على عدم جواز تفتيت الأراضى الموزعة على الفلاحين لأقل من خمسة أفدنة .[٥٦]

ثانيا : قانون « تنظيم الاستغلال الزراعى » الذى وضع نظاما جديدا فى الانتاج الزراعى واستغلاله .

لقد كان الهدف من المادتين ٢٣ ، ٢٤ فى القانون الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ هو عدم تعريض الأراضى الموزعة من الاصلاح الزراعى لمزيد من التفتيت حماية للانتاج[٥٧] .

ولكن هذا القانون ، ولأسباب عديدة ، لم تتح له الفرصة فى أن يوضع موضع التطبيق الجدى ، منها :

- نص القانون على عدم تقسيم الأراضى الموزعة بين الورثة ، على أن يتفق هؤلاء الورثة على أن يستقل أحدهم بالأرض ، وتعويض باقى الورثة ، ومن الناحية العملية لم يحدث أن قبل أحد من الورثة التعويض ، وخاصة أن القانون كان عاجزا عن التحديد وظل مجرد نص عام ، كما أن قانون الوراثة ظل معمولا به ، الأمر الذى لم يكن من الممكن معه تفادى تفتيت هذه الأراضى بين الورثة .

- أن قانون الاصلاح الزراعى نفسه قد سمح فى الواقع بتفتيت الأراضى الموزعة لأقل من خمسة أفدنة ، فلقد أعطى القانون الحق لكبار الملاك فى أن يبيعوا الأرض الزائدة عن الحد الأقصى لصغار الملاك فى قطع تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة[٥٩] بل إن القانون نص فى توزيع الأراضى على القرى « فى مساحات لاتقل عن فدانين ولاتزيد عن خمسة أفدنة »[٦٠] وعمليا تم توزيع أراضى الاصلاح فى الأغلب فى قطع تتراوح بين فدانين وثلاثة ، وبهذا أصبح النص على عدم جواز تفتيت الأراضى الموزعة لأقل من خمسة فدادين بلا معنى أو مغزى .

وبهذا الشكل انضمت مساحات كبيرة من الأراضى الموزعة الى النسبة الكبيرة من الأراضى الأخرى التى تعانى من التفتيت . ..

وفى سنة ١٩٥٢ كانت هناك مساحة من الأرض قدرها ٢,١٢٢ مليون فدان فى حيازات صغيرة تقل عن خمسة أفدنة ، وفى سنة ١٩٦٣ كانت مساحة الحيازات الصغيرة والمفتتة قد اتسعت لتشمل ٣,٦٩٣ مليون فدان ، وإذا وضعنا فى الاعتبار ماذهب اليه المختصون من أن ثلاثة أفدنة تعتبر هى الحد الأدنى للقبول من الناحية الانتاجية بالنسبة للعائلة الفلاحية ، يتضح أنه من بين الحائزين للأرض الزراعية الذين يبلغ عددهم ٣,٢١١ مليون ، هناك ٢,٢٥٠ مليون حائز لمساحات لاتتجاوز الفدان لكل حيازة[٦١] . وحتى سنة ١٩٦٢ كان هناك ١,١٠٧ مليون عائلة فلاحية تملك كل منها أقل من ثلاثة أفدنة ، ويحوزون مساحة من الأرض تقدر بـ ١,٣٦٥ مليون فدان ، « أى أن متوسط الحيازة بينهم تبلغ ١,٢ فدان بالنسبة للأسرة[٦٢] .

والتفتيت لايعنى فقط الحيازة القزمية والصغيرة والتى تقل عن الحد الأدنى لصلاحية الحيازة الانتاجية ، بل إن هناك أشكالا أخرى من التفتيت حتى بين متوسطى الملاك وأحيانا كبار الملاك ، فبعض هؤلاء يمتلكون عددا من الحيازات الصغيرة والمفتتة التى يقل بعضها عن ثلاثة أفدنة وموزعة فى مناطق وأحواض زراعية مختلفة .

جدول

عدد مساحة الحيازات التى تتكون من ١٠ قطع فأكثر

فئة الحيازة	المساحة	العدد	متوسط القطعة
	(فدان)		(فدان)
خمسة أفدنة فأقل	١٦٤٢٩	٥٢٣١	٠,٣
٥ ـ ٥٠	٢٦٠٦١٩	١٦٧٢٣	١,٦
أكثر من ٥٠	٣٩٧٧٦٦	٢٦٢٧	١٥,ـ
الجملة	٦٨٤٨١٤	٢٤٥٨١	٤,

جدول

عدد مساحة الحيازات التى تتكون من ٤ الى ٩ قطع

فئة الحيازة	المساحة	العدد	متوسط القطعة
خمسة أفدنة فأقل	٥٩٣٤٨٥	٢٢٧٠٢٥	٠,٤
٥ ـ ٥٠	١,١٢٩,٩٨١	١١١٨١٩	١,٧
أكثر من ٥٠	٣٩٠٢٥٠	٣٣٩٠	١٧,١

وتوضح الجداول أن هناك حيازات تبلغ حوالى ٣٥٠,٧٩٥ وتعطى مساحة قدرها ٣,٠٠٠,٥١٤ فدان ، ومتوسط مساحة الحيازة حوالى ٣٣, من الفدان . فإذا أضفنا إلى هذا ١,٨١٥ مليون حيازة التى تتراوح مساحة الحيازة فيها مابين فدان إلى ٠,٣٠ من الفدان ، تتضح أمامنا الأبعاد الخطيرة لظاهرة التفتيت ، وتأثيرها السلبي للغاية على الإنتاج الزراعى وعلاقاته وأدواته . وبالرغم من أن هناك اعترافا من جميع المسئولين عن السياسة الزراعية بخطورة التفتيت ، إلا أنه لم تتخذ فى الواقع العملى أية خطوات جادة لحل هذه المشكلة . ووصفها بعض المسئولين بأنها مشكلة ليس لها حل[٦٤] .

٣ ـ تنظيم الدورة الزراعية :

اتخذت حكومة الرئيس عبد الناصر اجراءات أخرى فى محاولة لحصار الآثار السلبية الخطيرة لظاهرة تفتيت الأراضى الزراعية على الإنتاج . وتعرف هذه الاجراءات بـ « تنظيم الاستغلال الزراعى » وقد طبق هذا التنظيم بداية كتجربة فى قرية نواج سنة ١٩٥٧ وبعد خمس سنوات من التجربة عم التنظيم فى أراضى

الجمهورية . ويتلخص هذا التنظيم فى تقسيم الأراضى التابعة لكل قرية إلى ثلاثة أحواض زراعية ، ويمثل كل حوض مابين ٥٠ إلى ١٠٠ فدان تتناوب فيما بينها دورة زراعية لمحصول واحد(٦٥)

واستهدف التنظيم الحد من مخاطر التفتيت فى تنوع وفوضى الحاصيل فى الحيازات الصغيرة وذلك دون الدخول فى حل مباشر للمشكلة ، وألزم كل حوض بزراعة محصول واحد لدورة زراعية واحدة ، كأن يزرع قطنا والآخر قمحا والثالث أرزاً ، وهكذا .. ومن الناحية النظرية يقدم المشروع إلى حد ما حلا لمشكلة تنوع الحاصيل ، كما يتيح الفرصة لاستخدام الآلات والوسائل العلمية الحديثة بضمان مساحة واسعة لزراعة محصول واحد .

وفى السنوات الأولى للتجربة ، تحققت نتائج إيجابية ملحوظة انعكست فى شكل زيادة الانتاج ، إلا أنه وبعد تعميمه واجه صغار الحائزين مشاكل عديدة فى التطبيق ، مما جعلهم فى النهاية يقاومون تنفيذ الدورة الزراعية بالرغم من العقوبات التى ينص عليها القانون(٥٧) .

فالحائز الصغير الذى كانت تقع أرضه هذا العام فى الحوض المخصص لزراعة القطن يواجه بالطبع مشاكل جة فى الحصول على غذاء عائلته وغذاء ماشيته ، مما يضطره لشراء هذه المنتجات التى لاتتوافر سوى لدى كبار الملاك وأغنياء الفلاحين حيث تتوزع حيازة أغلبهم بين الأحواض الثلاثة وقد أدى ذلك فى واقع الأمر إلى خلق سوق سوداء فى القرية وزيادة تبعية الفلاح الصغير لأغنياء الفلاحين وكبار الملاك(٦٨) .

وقد حاول مخططو مشروع الدورة الزراعية البحث عن حل لهذه المشكلة بتقديم نظام « المهايأة» بمعنى أن يقوم فلاح تقع حيازته بالكامل فى حوض القطن ، بالاتفاق مع فلاح آخر تقع حيازته بالكامل فى حوض القمح بتادل جزء من المساحة المنزرعة أو جزء من المحصول .

ومن الواضح أن هذا النظام لايفيد صغار الحائزين كثيراً إذ لاتسمح لهم حيازتهم القزمية بأى شكل من أشكال « المهايأة » ، وإن كان قد أتاح فرصة أوسع لأصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة . وقد نتج عن ذلك الوضع أن ارتفعت أسعار السوق السوداء وخاصة المواد الغذائية وعلف الماشية ، كما أرتفعت أيضا وبشكل ملحوظ قيمة الايجارات من الناحية الفعلية(٦٩) .

وقد ارتاح المسئولون عن السياسة الزراعية لهذا الحل الذى هو فى الواقع لايقدم حلا حقيقيا للمشكلة ، وعوقب صغار الفلاحين الذين رفضوا تنفيذ الدورة أو خرجوا عن بعض قواعدها بإنزال غرامات فادحة عليهم ، وصور هؤلاء على أنهم يقفون ضد تطوير وزيادة الانتاج مع أنهم فى واقع الأمر ، يعانون من البحث عن لقمة الخبز لأسرهم والعلف الأخضر لمواشيهم(٧٠) .

واستخدم هؤلاء المسئولون « تابو » الملكية ، وحق الملكية المقدس ، والطريق المصرى لبناء الاشتراكية فى الزراعة ، كأسلحة هجومية ضد كل من حاول أن يقدم حلولا حقيقية وعلمية لمشاكل التفتيت(٧١) .

ولقد دافع سيد مرعى المسؤول الأساسى عن السياسة الزراعية فى الخمسينيات والتسينيات عن القوانين التى وضعها وهاجم بعنف الاقتراحات التى قدمت لحل مشكلة التفتيت من خلال تطوير الأشكال التعاونية إلى تنظيمات تعاونية انتاجية واتهم المنادين بذلك بأنهم يروجون لحلول شيوعية غير قابلة للتطبيق فى مصر .

وقد وصف سيد مرعى مشكلة التفتيت بأنها مشكلة معقدة لايمكن التخلص منها ، لأنه لايوجد هناك حل مباشر لها[٧٢] .

وتؤكد الأبحاث والدراسات فى هذا الميدان ، أن مشكلة التفتيت لم تبق على حالها السابق بعد قوانين الاصلاح الزراعى بل إنها زادت فى تعقيداتها ، ولم يقدم أى حل حقيقى لها ، وواصلت آثارها السلبية الخطيرة على الانتاج وعلاقاته وأدواته . ويمكن أن نجمل أهم هذه النتائج فى :

● فقدان مابين ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من المساحة الكلية للأرض المنزرعة فى القنوات والجسور والبتون التى تفصل بين ملكية وأخرى .
● العجز فى تخطيط نظام محصولى فعال .
● الحيلولة دون استخدام واسع للآلات والوسائل الزراعية المتقدمة .
● زيادة اعتماد الفلاحين الصغار على كبار الملاك وأغنياء الفلاحين .

تعطيل عملية الاستقطاب والبلورة الاجتماعية والطبقية بين الفلاحين وخلق حواجز مصطنعة بين صغار الملاك والمستأجرين من ناحية والعمال الزراعيين المعدمين من ناحية أخرى .[٧٣] .

ميكنة العمل الزراعى :

لاتعنى ميكنة العمل الزراعى وتحديث الأساليب الزراعية مجرد زيادة ملموسة فى الانتاج ، بل إنها مشروع فى دفع علاقات الانتاج القائمة وتطويرها لصالح الغالبية العظمى من المنتجين الحقيقيين[٧٤] .

فبالاضافة إلى توفير الوقت والجهد وضمان زيادة الانتاج ، فهى فوق ذلك لها مفعولها المباشر على تطوير القوى العاملة فى الزراعة ، فاستخدام الآلات والوسائل العلمية تحطم فى طريقها أيضا « اسلوب ومنهج العمل الضيق المحدود » الذى ارتبط بالانتاج والمنتجين الزراعيين فترات تاريخية طويلة كما تؤدى الى زيادة التقارب فى نفس الوقت بين قطاعات القوى العاملة المختلفة فى الزراعة والصناعة[٧٥] .

فمجرد تخلف أساليب أدوات الانتاج فى الزراعة المصرية حتى سنة ١٩٥٢ كان انعكاسا للتخلف الشديد فى علاقات الانتاج القائمة ، ولما كانت قوانين الاصلاح الزراعى قد استهدفت تصفية علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، فقد كان من الضرورى العمل على تحديث أدوات ووسائل الانتاج ، وحرص النظام الجديد على تزويد تعاونيات الاصلاح الزراعى بالآلات الحديثة ، الجرارات وآلات الرى فى الغالب ، وإقامة ورش الصيانة والاصلاح لهذه الالات .

جدول
الآلات الزراعية المستخدمة فى جمعيات الاصلاح الزراعى
(القديمة والحديثة)

	الموجودة أصلا	الجديدة	المجموع الكلى
الجرارات	١٢٠	٢٥٥	٣٧٥
آلات الرى	٦٢٤	٦٩١	١٣١٥
آلات الحصاد	٩٣	٣٨	١٣١
آلات النقل	٩٠	٣٥٨	٤٤٨
	٩٢٧	١٣٤٢	٣٢٦٩

المصدر : احصائيات وزارة الاصلاح الزراعى ـ القاهرة ١٩٦٤ ص ٧٤ ـ ٧٥

جدول
تطور وعدد الآلات المستخدمة فى الزراعة
١٩٥٠ ـ ١٩٦٩

الآلة	العدد ١٩٥٠	العدد ١٩٦٩
الجرارات	١٩٧٢	٢٠٠٦٢
آلات الرى	١٥١٧٠	٣١٤٧٣
آلات الحصاد		٣٣٦٣
آلات النقل		٢٨٨٣

المصدر : محسوبة من احصائيات التعداد الزراعى الثالث والرابع ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤

واتخذت خطوات أيضا لتوسيع استخدام الآلات الزراعية خارج إطار أراضى الاصلاح الزراعى وأصبح تزويد الفلاحين بالأدوات الزراعية الحديثة إحدى مهام الجمعيات التعاونية الائتمانية (٧٦) . إلا أن أهم الجهود التى بذلت لتحديث الزراعة المصرية قد تم فى الأراضى المستصلحة والتى تقدر بحوالى ٩٣٨ ألف فدان . وقد كان هذا طبيعيا حيث أن هذه الأراضى الجديدة متحررة من بصمات الملكية التقليدية التى تحول دون استخدام المساحات الواسعة كما أن الدولة حرصت فى ذلك الوقت على إقامة مزارع دولة فى مساحات واسعة

من تلك الأراضى ، وقد قدمت هذه الأراضى قاعدة نموذجية لميكنة العمل الزراعى واستخدام الوسائل العلمية المتقدمة [٧٧] .

وفى الفترة من ١٩٥,٢ حتى ١٩٦٩ قفزت أعداد الآلات الزراعية المستخدمة فى الزراعة المصرية إلى الضعف .

الميكنة وعلاقات الانتاج :

إن زيادة الآلات الزراعية المستخدمة ـ قد أدى إلى خلق نواة كبيرة من الكوادر الزراعية المتخصصة فى هذه المجالات قدرت بحوالى ٧٨٠٠ من العاملين على الجرارات والآلات والميكانيكيين[٧٨] وبالرغم من الزيادة الملحوظة فى الآلات الزراعية ، إلا أنها ظلت أقل بكثير من المستوى المطلوب . لو بدأنا بميكنة العمل الحيوانى ، وهى المرحلة الأولى الضرورية ، فإن الباحثين يذهبون إلى أن كل مائة فدان تحتاج إلى قوة ميكانيكية تبلغ ٧٥ حصان . ولو حسبنا ذلك بالنسبة للزراعة المصرية فسنجد أن ٦٧,٥ ٪ من المساحة الزراعية والتى تقع بين حيازات فدان إلى عشرين تعانى من نقص خطير فى قوة العمل ، حتى ولو حسبنا كل مصادر العمل من آلات وحيوانات[٧٩] . وتتضح الصورة جلية فى الجداول الآتية :

جدول

عدد الجرارات فى كل مائة هكتار فى عدد من الدول

عدد الجرارات المتواجدة فى مائة هكتار (مساحة محصولية)

مصر	٠,٤٤
ألمانيا الديمقراطية	٢,١
بلجيكا	٣,٥
الدانمرك	٤,٥
انجلترا	٧,٢

جدول

المساحة التى يخدمها الجرار الواحد فى عدد من الدول

هولندا	٣٠
الولايات المتحدة	١٠٠
اليونان	٤٣٨
مصر	٥٤٠
أسبانيا	٧٨٠

المصدر : أكاديمية العلوم فى ألمانيا الديمقراطية ـ الكتاب السنوى برلين ١٩٦٨

وتوضح الجداول أن الدفعة التى قامت بها الدولة لتحديث أدوات الانتاج فى الزراعة ظلت قاصرة إلى حد كبير ، الأمر الذى عطل عملية تطوير علاقات وقوى الانتاج ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب على رأسها التمسك بسياسة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، ووجود ظاهرة المالك الغائب واتساع نظم الايجار ، فالملكية تتطلب عددا من الشروط حتى يكون استخدامها اقتصاديا وفعالا :

● مساحات واسعة من الأراضى ، والثابت أنه مع عدم توافر المساحات الواسعة ، فإن استخدام الآلات الزراعية يصبح غالى التكاليف وغير اقتصادى بالمرة .

● توفير الكوادر والخبرات المتخصصة والقادرة على تشغيل وصيانة الآلات .

● إعادة تخطيط الانتاج الزراعى بما يخدم عملية التحديث والتكثيف ، مثل إقامة الطرق الحديثة والمخازن والورش ، ولو استثنينا مزارع الدولة ، فإنه يمكن التأكيد على أنه لم تكن هناك خطط حقيقية لنشر الميكنة ، ويتضح ذلك من حقيقة أن التعاونيات الزراعية تملك من الجرارات والآلات أقل بكثير مما تملكه بعض المزارع الخاصة[٨٠] .

وفى إحصائية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء سنة ١٩٦٩ قدرت الآلات الزراعية العاملة فى الريف سواء فى الملكيات الخاصة أو فى التعاونيات على النحو التالى :

الآلة	ملكية خاصة	ملكية تعاونية
الجرارات	١٩١٠٥	٣٧٦٩٠
آلات الرى	٣٠٣١٨	١١٥٥
آلات الحصاد	٢٢٣٠	١١٣٣
آلات النقل	١٥٣٥	١٣٤٨

ومن الملاحظ أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين وممثليهم داخل مؤسسات النظام المختلفة كانوا يقفون دائما ضد فكرة التوسع فى الميكنة تحت دعوى أن هناك فائض عمالة فى الريف .

وبالرغم من أن هؤلاء يستخدمون أغلب الآلات المتواجدة ، إلا أنه يمكن فهم منطلقهم من زاوية أخرى ومعروفة جيدا فى الأوساط الرأسمالية : فوجود فائض فى العمالة الزراعية يعنى رخص هذه العمالة ، ويفضل الرأسماليون هذا الوضع ، لأنهم ينظرون إلى الأمر كله من زاوية تحقيق أعلى قدر من الربح بغض النظر عن تطوير الوسائل والأدوات الزراعية[٨١] ، كما أن احتكارهم للآلات الموجودة يتيح لهم فرصة تأجيرها لصغار الفلاحين ومتوسطيهم بأسعار عالية ، كما يزيد من نفوذهم فى الجمعيات التعاونية ، وهو الأمر الذى تحقق واستطاعوا من خلاله أن يعطلوا تقريبا كل الآلات الزراعية التى تمتلكها هذه الجمعيات[٨٢] .

وقد أعلن واحد من أهم ممثليهم والذى كان يحتل مركز رئيس مجلس ادارة المؤسسة التعاونية العامة أن استخدام التعاونيات للآلات الزراعية مسألة ليست مفيدة أو فعالة ، وفيها تبديد لأموال التعاونيات ، بالرغم من الحقيقة التى تقول إن الأموال التى أنفقتها التعاونيات الزراعية فى شراء الآلات الزراعية لم تتجاوز نسبة ٢,٥ ٪ من مجمل القروض التى حصلت عليها[٨٣] .

ويعطى هذا الجدول التفصيلى صورة عن تطور استخدام الآلات من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٥ من ناحية ، ويعكس توزيع هذه الآلات على فئات الحيازة المختلفة ، من ناحية أخرى .

جدول

توزيع الآلات الزراعية وفقا للحيازة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥)

	١٩٥٠		١٩٦٥	
حجم الحيازة	عدد الآلات	النسبة	عدد الآلات	النسبة
٥ أفدنة فأقل	١٠٩٧	٧	٥٠٣٩	١٧
٥ ـ ٢٠	٤٢١٤	٢٨	١٠٥٣٠	٣٦
٢٠ ـ ٥٠	٣١٢٥	٢١	٦٦٣٢	٢٢
٥٠ ـ ١٠٠	٢٢٨٤	١٥	٣٤٤٣	١٢
١٠٠ فأكثر	٤٤٥١	٢٩	٣٧٤٢	١٣

المصدر : محسوبة من التعداد الزراعى الثالث (١٩٥٢) والتعداد الزراعى الرابع (١٩٦٤) وبعض احصائيات وزارة الزراعة سنة ١٩٧٠

والخلاصة أن هناك جهودا ملموسة قد بذلت فى مجال تطوير أدوات ووسائل الانتاج وتنظيمه سواء بالنسبة للايجارات أم التعاونيات الزراعية ، وفى مجالات الميكنة وتنظيم الدورة الزراعية .

ولكن هذه الجهود والقوانين والتنظيمات ، فقدت الكثير من فاعليتها لعدة أسباب :

- عدم وجود حركة جماهيرية فلاحية منظمة .
- الاعتماد فى الأساس على أجهزة الدولة فى التنفيذ .
- **أن القوانين نفسها بالرغم من توجيهاتها التقدمية ، كانت تنطلق من مفهوم دفع العلاقات الرأسمالية فى الريف على حساب تصفية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، وقد تحقق هذا بالفعل وبدرجة كبيرة .**

هوامش

١ ـ د . داريار ـ الاصلاح الزراعى والانماء .. مرجع سابق ـ ص٢٣

٢ ـ تقدر بعض المصادر مساحة الأراضى المؤجرة سنة ١٩٥٢ بـ ٥٩ ٪ من المساحة الكلية للأراضى المزروعة .

النشرة الاقتصادية الزراعية .. وزارة الزراعة سنة ١٩٥١ .

بينما تقدر مصادر أخرى أن نسبة الأراضى المؤجرة قد قفزت من ١٧,٣ ٪ سنة ١٩٣٩ الى ٦٠,٧ ٪ سنة ١٩٥٤ .

سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى فى مصر ... مرجع سابق ص ٢٣ .

٣ ـ انظر ح . صعب ـ الاصلاح الزراعى المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ ، لندن ١٩٦٧ .

● محمد رياض الغنيمى ـ التنظيمات الاقتصادية والهيكلية للزراعة المصرية منذ ١٩٥٢ ـ منشورة فى كتاب « مصر منذ الثورة ف . ج فانيكيوتس ـ نيويورك ١٩٦٨ ـ ص ٦٩ .

● وقد قدر سيد مرعى المبالغ المدفوعة فى إيجار الأراضى على النحو التالى (اذا اعتبرنا سنة الاساس ١٩٣٨) : (١٠٠) ١٩٤٦ (٣٦٩) ـ ١٩٥٠ (٤٧٢) .

سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى .. مرجع سابق ص ٢٢٠ .

٤ ـ د . داريار ـ الاصلاح الزراعى والانماء .. مرجع سابق ص ٤١ . خليل سرى ـ الملكية الريفية الصغرى ـ القاهرة سنة ١٩٣٨ ـ ص ١٣٦ .

٥ ـ القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٢ المادة ٣٩ ، القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ .

ويعنى التجنيب حق المالك فى تجنيب الأرض المؤجرة فى جانب من ممتلكاته ، وهذا يعنى أن تبقى الأرض المؤجرة خاضعة لإرادة المالك وخاصة فى مجال الرى والحصاد .

٦ ـ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ .

٧ ـ القانون ١٩ لسنة ١٩٦٣ .

٨ ـ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

٩ ـ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

١٠ ـ القانون ٤٧٦ لسنة ١٩٥٢ ، القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ المادة ٣٥ ، القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

١١ ـ عز الدين همام ـ الأثر الحقيقى للاصلاح الزراعى على توزيع الدخل . المعهد القومى للتخطيط ـ القاهرة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ص ١٩ .

١٢ ـ فى الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ انخفضت نسبة الأراضى المؤجرة للحيازات التى تزيد عن خمسين فدانا بنسبة ٨١,٥ ٪

أحمد حسن ـ الايجار والتعاونيات الزراعية فى مصر ، رسالة ماجستير ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٠٩ .

١٣ ـ ففى الاصلاح الزراعى فى اليابان وهو القائم على أسس رأسمالية ؛ على ظاهرة المالك الغائب .

ر. ب. دور ـ الاصلاح الزراعى فى اليابان ـ لندن ١٩٥٩ ص ١٣١ .

١٤ ـ سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى .. مرجع سابق ص ١٦٤ .

١٥ ـ أجمعت غالبية الدراسات حول هذا الموضوع أن دخل المستأجر قد زاد بما قيمته ١٠ جنيهات عن كل فدان مقارنا بدخله قبل سنة ١٩٥٢ ، وتقدر هذه الدراسات الزيادة الاجمالية فى دخل المستأجر بحوالى ٢٠ مليون جنيه .

محمود عبد الفضيل ـ التنمية والدخول .. مرجع سابق . ص ٥٣ .

١٦ ـ تذهب تقديرات البعض أن النسبة الغالبة من الزيادة فى دخل المستأجرين قد ذهبت فى الأساس لكبار المستأجرين أو للمستأجرين الرأسماليين (٥ ـ ٥٠ فدانا) .

عادل غنيم ـ ملاحظات حول تطور العلاقات فى الريف ـ مجلة الطليعة ـ القاهرة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

١٧ ـ تقرير اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ، يعطى نماذج عملية كثيرة عن أساليب كبار الملاك فى التهرب من القوانين وفرض شروطهم على صغار المستأجرين ، كأن يفرضوا عليهم أن يوقعوا على أوراق تثبت مديونيتهم للملاك ، أو حتى على بياض كنوع من التهديد .

- التقرير الكامل للجنة تصفية الاقطاع ـ مجلة الطليعة ـ القاهرة سبتمبر ١٩٦٦ .
- محمد رشاد ـ سرى للغاية ـ محاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٩٢ ـ ٣١٠ .

١٨ ـ تقرير عن الوضع فى قرية بنى هلال ـ محافظة الشرقية ، وقرية بسنديلة ـ محافظة الدقهلية .

مجلة الطليعة ـ القاهرة ـ سبتمبر ١٩٦٦ .

- دراسة فى عشر قرى . جريدة الجمهورية ١٣ ـ ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ .
- دراسة فى بعض قرى الوجه القبلى (محافظتى أسيوط وبنى سويف) قام بها المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ـ القاهرة سنة ١٩٦٧ . (قاد المؤلف مجموعة البحث فى العملية الأولية) .

١٩ ـ مجلة الطليعة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ، مارس سنة ١٩٦٧ .

٢٠ ـ المادة العاشرة من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ .

٢١ ـ قبل سنة ١٩٥٢ كان هناك ١٧٢٧ جمعية تعاونية زراعية تضم حوالى ٤٩٨ ألف عضو ، ورأسمالها حوالى ٦٦٠ ألف جنيه . الكتاب السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ القاهرة سنة ١٩٧٣ .

٢٢ ـ تطورت الجمعيات التعاونية التابعة للاصلاح الزارعى من ٧٧ جمعية سنة ١٩٥٤ الى ٥٥٣ جمعية سنة ١٩٦٦ ، وقد أسست أول جمعية من هذا النوع فى ٤ مارس سنة ١٩٥٤ .

الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ـ وزارة الاصلاح الزراعى القاهرة سنة ١٩٦٤ ص ٨٤ .

٢٣ ـ قدرت الزيادة العائدة من تسويق القطن تعاونيا بحوالى ٢,٨ جنيه بالنسبة للقنطار ؛ المعروف أن الفدان ينتج حوالى خمسة قناطير (المرجع السابق ـ ص ٥٣) .

٢٤ ـ فى سنة ١٩٦٥ كان هناك ٧ مراكز صيانة واصلاح اساسية و٦ ورش إصلاح للآلات . (المرجع السابق ص ٦٠) .

٢٥ ـ دافع سيد مرعى الذى كان مسؤولا عن الاصلاح الزراعى عن اشراف الدولة على جمعيات الاصلاح الزراعى .

سيد مرعى ـ الاصلاح الزراعى ومشاكل السكان ـ القاهرة سنة ١٩٧١ ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

٢٧ ـ محمود عبد الفضيل ـ توزيع الدخل والتغيرات الاجتماعية فى الريف المصرى .. مرجع سابق ص ٨٣ / ٨٤ .

فتحى عبد الفتاح ـ التعاونيات الزراعية فى مصر ـ مجلة مشاكل السلم والاشتراكية ـ براج ـ فبراير سنة ١٩٧٢ .

٢٧ ـ انشىء البنك الائتمانى الزراعى سنة ١٩٣١ برأس مال قدره مليون جنيه ـ وساهمت الحكومة بـ ٥٠ ٪ من رأس المال . وفى سنة ١٩٦٤ دخلت الجمعيات التعاونية الائتمانية كمساهم فى البنك وبلغ رأسماله ١٢,٩ مليون جنيه ، وكانت معظم خدماته تذهب لكبار الزراع .

- شارل عيسوى ـ مصر الثورة ـ لندن سنة ١٩٦٣ ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .
- فتحى عبد الفتاح ـ القرية المعاصرة ـ القاهرة سنة ١٩٧٣ ص ٥٠ ـ ٥٣ .

٢٨ ـ يؤكد الدكتور فؤاد مرسى أن معظم سلفيات البنك قد ذهبت الى الطبقات الرأسمالية التى استخدمها فى شراء الآلات أو مزيد من الأرض .

فؤاد مرسى ـ هذا الانفتاح الاقتصادى ـ القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٦ .

٢٩ ـ بلغت القروض الأخيرة والمتوسطة المدى حوالى ٣١ مليون جنيه ، ذهب ٧٥ ٪ منها أى حوالى ٢٥ مليون جنيه فى شراء آلات ودفع أجور العمال .

وزارة الزراعة ـ الاقتصاد الزراعى ـ القاهرة ـ يوليو ١٩٦٨ .

٣٠ ـ فى نهاية سنة ١٩٦٧ خرجت أصوات من البرلمان تطالب بإلغاء نظام التسويق التعاونى للمحاصيل تحت حجة أن ذلك يحد من حرية الفلاح فى بيع محاصيله .

فتحى عبد الفتاح ـ القرية المعاصرة .

مجلة الطليعة ـ القاهرة ـ سبتمبر ١٩٦٧ .

٣١ ـ كانت سياسة تحديد سعر تسويق القطن تعاونيا مجحفة بالفلاح الصغير ، فقد كان سعر القنطار المحدد سنة ١٩٦٧ ١٤,٥ جنيه مصرى فى حين كان سعر تصديره ٢٠,٥ جنيه وقد أمكن تحصيل ٤٤ مليون جنيه من فروق السعر فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ .

المذكرة رقم ٩٣٣ ـ من مطبوعات المعهد القومى للتخطيط القاهرة ـ ١٩٦٩ .

روبرت ماربو ، الاقتصاد المصرى من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ ، القاهرة ١٩٧٦ ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

٣٢ ـ ارتفع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ من ١٧٢٧ جمعية الى ٥٠٢٥ جمعية ، وفى نفس الفترة زادت العضوية من ٤٩٨ ألف عضو الى ٣,١٤٠ مليون عضو كما زاد رأس المال من ٦٨١ ألف الى ٧,٤ مليون جنيه .

الكتاب السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٣٣ ـ القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦

٣٤ ـ جرت تغيرات على هذا القانون ، وأصبح تعريف الفلاح هو من يملك أقل من عشرة أفدنة (أغنياء الفلاحين) ، وحرم الفلاحون الذين لايعرفون القراءة والكتابة من عضوية مجالس ادارات الجمعيات التعاونية .

٣٥ ـ يجب أن ندرك أنه فى سنة ١٩٧٠ لم يكن هناك مجلس أعلى للجمعيات التعاونية ، وكانت تشرف عليه المؤسسة التعاونية وهى مؤسسة حكومية .

٣٦ ـ ثبت أن ٨٠ ٪ من القروض التى قدمتها الجمعيات التعاونية والهيئات الأخرى التى تقدم القروض قد ذهبت إلى أغنياء الفلاحين .

على صبرى ـ مشكلات التحول الاشتراكى ـ القاهرة ١٩٦٧ .

٣٧ ـ أثبتت أبحاث كثيرة كيف أن المشرفين الزراعيين كانوا يعملون ضد مصالح فقراء الفلاحين وفى تعاون مع أغنياء وكبار المزارعين .

مجلة الطليعة القاهرية ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

جريدة الجمهورية ـ ١٣ ـ ١٦ يونيو ١٩٦٨ .

٣٨ ـ عبد الباسط عبد المعطى ـ الصراع الطبقى فى القرية المصرية ـ القاهرة ١٩٧٨ .

٣٩ ـ فتحى عبد الفتاح ـ التعاونيات الزراعية فى مصر ـ مجلة مشاكل السلم والاشتراكية براغ ـ سبتمبر ١٩٧٢ .

٤٠ ـ كتبت عدة مقالات سنة ١٩٦٨ اقترح فيها توحيد التعاونيات الزراعية وانتخاب . مجلس أعلا للتعاون بهدف تحويل التعاونيات الزراعية إلى أشكال انتاجية ، وقد رد البعض على ذلك بأنها أفكار شيوعية مخزية .

٤١ ـ جرت مناقشات كثيرة حول هذا الموضوع ، من أهمها ماكتبه محمد حسنين هيكل فى الأهرام معبرا عن رأى عبد الناصر بتحويل هذه الأراضى إلى مزارع دولة . ورد سيد مرعى الذى كان يعمل نائبا لرئيس الوزراء فرفض هذه الفكرة وطالب بتوزيع الأراضى المستصلحة ، ووصف فكرة مزارع الدولة بأنها فكرة شيوعية تتنافى مع التطبيق الاشتراكى فى الزراعة المصرية .

سيد مرعى ـ الأهرام العدد رقم ٢٨٥٧٦

٤٢ ـ ليس صدفة أن ينضم كل من رئيس الهيئة العامة للتعاونيات خلال الستينيات (محمود فوزى) وكذلك أمين الفلاحين (عبد الحميد غازى) لحزب الأحرار بعد السماح بتكوين الأحزاب فى منتصف السبعينيات ، وهو حزب ليبرالى يمينى .

٤٣ ـ محمد رشاد ـ سرى للغاية «من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع» القاهرة ١٩٧٧ .

٤٤ ـ على صبرى ـ مشكلة التطوير الاشتراكى .

٤٥ ـ خطاب جمال عبد الناصر دمنهور ـ ١٥ يونيو ١٩٦٦ .

٤٦ ـ محمد رشاد ـ سرى للغاية ص ٤٦ ، ٤٨ .

٤٧ ـ من الملاحظ أن كل أعضاء اللجنة (٣٢) كانوا ضباطا فى الجيش أو البوليس (١٠ من المخابرات والباقى من المباحث العامة) .

محمد رشاد ـ سرى للغاية ص ٥٢ ـ ٨٠ .

٤٨ ـ أعطى ميثاق العمل الوطنى من الناحية النظرية أهمية واسعة للدور الذى يمكن أن تلعبه التعاونيات الزراعية لاعادة الحياة فى الريف من جديد ، ولكن التطبيق جاء مختلفا فى أحوال كثيرة .

٤٩ ـ قال انجلز « إننا نقف بحزم إلى جانب الفلاح الصغير ، ويجب ألا نرغمه على دخول التعاونية الزراعية قبل أن يقتنع ، نشرح له الأمر ونترك

له حرية اتخاذ القرار . »

وقال لينين « إن التعاونية الزراعية هي الحل الوحيد ، فهي السبيل إلى التقليل من مخاطر توزيع الأرض قطعا صغيرة ، والتعاونيات هي الطريق لدعم القوى الفلاحية ضد الكولاك والطفيليين .»

ف . ا . لينين - التحالف بين العمال والفلاحين - طبعة موسكو سنة ١٩٦٦ ص ٢٩٧ ، ٢٩٩ .

٥٠ - جرينبرج : من المساعدة الفلاحية إلى الزراعة الاشتراكية .. ص ٥٧ .

٥١ - المرجع السابق .

٥٢ - فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادى ص ٢٢٩ - ٢٦٤ .

٥٣ - الشادوف والطمبور والمحراث والساقية ، ولكنها أدوات كانت تستخدم منذ أكثر من ألف عام .

٥٤ - تفاصيل أكثر في الفصل الأول .

٥٥ - في الفصل الأول مزيد من التفاصيل حول الموضوع .

٥٦ - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الجزء الثالث مادة ٣٢ .

٥٧ - نلاحظ أن كبار الملاك استخدموا هذه النقطة « التفتيت » في المذكرة التي قدموها من خلال اضرابهم ضد توزيع الأراضي ؛ متجاهلين أنهم تاريخيا المسؤولون عن تلك الظاهرة .

٥٨ - سعد هجرس ؛ الاصلاح الزراعى ، الفلسفة والتاريخ - القاهرة ١٩٧٠ - ص٢٤٣ ، ٢٤٤ .

سيد مرعى : الاصلاح الزراعى في مصر صـ ١٨٣ .

٥٩ - القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ؛ المادة الرابعة .

٦٠ - القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ؛ المادة التاسعة .

٦١ - سيد مرعى - تفتيت الأراضى الزراعية في مصر - مطبوعات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية .

٦٢ - محمود عبد الرؤوف - التخطيط الزراعى في مصر - مطبوعات المعهد القومى للتخطيط يونيو ١٩٧٣ - ص ٢٥ ، ٢٦ .

عبد الفتاح فرج - التخطيط في القرية - مطبوعات المعهد القومى للتخطيط - القاهرة ١٩٧٢ .

٦٣ - جمعت هذه الاحصائية من مصادر مختلفة ، منها مطبوعات المعهد القومى للتخطيط والاحصاء الزراعى الرابع ، والجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

٦٤ - سيد مرعى - تفتيت الأراضى الزراعية في مصر - ص ٥، ٦ .

٦٥ - طبقت في البداية سنة ١٩٦٠ في مائة قرية ثم عممت في جميع القرى بعد خمس سنوات .

٦٦ - قرر محمود فوزى رئيس المؤسسة التعاونية أن الأجهزة الادارية لعبت دوراً كبيراً في تطبيق تجربة نواج .

أحمد حسن - دراسة ميدانية عن الدورة الزراعية - مطبوعات المعهد القومى للتخطيط - ١٩٧٠ .

٦٧ - أحمد حسن - المرجع السابق / ص ٢٣ .

٦٨ - د . جلال رجب ، وأحمد حرب ، عقبات في طريق التطور الزراعى ، مجلة الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

٦٩ — دراسة لقسم الابحاث في جريدة الجمهورية - ١٣ يونيو سنة ١٩٦٨ .

— تقرير عن قرية بسنديلة - مجلة الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

٧٠ - ندوة عن التعاونيات الزراعية - جريدة الجمهورية - مارس سنة ١٩٦٨ .

فتحى عبد الفتاح - القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ، ص ٧٠ ، ٧٢ .

٧١ - ابراهيم العيسوى - نقد للاستراتيجية الرأسمالية في الزراعة ، مطبوعات المعهد القومى للتخطيط - القاهرة سنة ١٩٧٣ .

٧٢ - سيد مرعى - التفتيت في الأراضى الزراعية المصرية ص ١١

٧٣ - مشاكل في طريق التطور الزراعى - الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

L. Lends carge – D. Alexander

The a gricuetural Potentials of the middle east New York 1971 – S. 243

٧٤ - عمرو محى الدين وآخرون - ندوة عن ميكنة الزراعة المصرية مجلة مصر المعاصرة - القاهرة - يناير سنة ١٩٦٨ .

محمود عبد الرؤوف - اقتصاديات الميكنة الزراعية ، مطبوعات المعهد القومى للتخطيط - القاهرة يوليو سنة ١٩٧٣ .

٧٥ - قروض التعاونيات الزراعية - نشرة بنك التسليف التعاونى - القاهرة سنة ١٩٦٤

٧٦ ـ فتحى عبد الفتاح ـ القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ـ القاهرة سنة ١٩٧٤ .

٧٧ ـ جريدة الجمهورية ـ ندوة حول مستقبل الأراضى الجديدة ـ ١٣،٦ فبراير سنة ١٩٦٩ .

سيد مرعى ـ ست مقالات فى جريدة الأهرام ـ ابتداء من العدد ٢٨٥٧٦ إلى ٢٨٥٨٠ .

٧٨ ـ محمود عبد الرؤوف ـ اقتصاديات الميكنة الزراعية ص ١٩ .

٧٩ ـ محمود عبد الرؤوف ـ المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ .

٨٠ ـ وزارة الزراعة ـ تقرير عن الميكنة الزراعية ـ القاهرة ـ ١٩٥٩ .

ندوة عن ميكنة الزراعة المصرية ـ مجلة مصر المعاصرة ـ يناير سنة ١٩٦٨ .

٨١ ـ مكرونا ـ التطور الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى ـ موسكو ص ٨٤ .

٨٢ ـ محمد رشاد ـ سرى للغاية ـ ص ١٢٠ .

قسم الأبحاث بجريدة الجمهورية ـ دراسة ميدانية فى عشر قرى مصرية ١٢ يونيو سنة ١٩٦٨ .

٨٣ ـ محمود فوزى ـ التعاونيات وتطور الادارة المحلية ـ وزارة الادارة المحلية ـ القاهرة سنة ١٩٦٩ .

٨٤ ـ أورد الدكتور فؤاد مرسى فى كتابه « هذا الانفتاح الاقتصادى » إحصائية عن توزيع الملكية فى الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ مأخوذة عن نشرة للجهاز المركزى للأسعار ، وهى توضح أن من يملكون خمسة أفدنة فأقل انخفضت نسبتهم من ٩٤ ٪ من الملاك سنة ١٩٦٥ إلى ٨٥ ٪ كما انخفضت ملكياتهم من ٥٧ ٪ إلى ٢٦ ٪ من الأراضى الزراعية ، أما من يملكون من ٥ ـ ١٠ أفدنة فقد زادت ملكيتهم من ٩,٥ ٪ إلى ١١ ٪ ، أما من يملكون أكثر من ١٠ أفدنة فقد ازدادت نسبتهم من ٣ ٪ إلى ٦ ٪ ، وزادت ملكياتهم من ٢٣,٤ ٪ إلى ٦٢,٧ ٪ .

الفصل الرابع

تطور القوى العاملة في الزراعة وتوزيع الدخول

قبل الدخول فى القضية الرئيسية لهذه الدراسة والخاصة بالطبقات فى الريف ، لابد من عرض قضيتين تحتلان أهمية خاصة :

أولا - تطور القوى العاملة فى الريف فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ من خلال تطور القوى العاملة المصرية بشكل عام ، وتدخل فى هذا الاطار السمات الخاصة لهذا التطور ، توزيع القوى العاملة الزراعية وفقا لحجم الحيازات وحجم القوى العاملة العائلية والقوى المأجورة ، البطالة الزراعية السافرة أو المقنعة ، هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة وعوامل الطرد والجذب .

ثانيا - تطور الدخل الزراعى ونصيبه فى الدخل العام ، مساهمة الزراعة فى الاقتصاد القومى بشكل عام ، ثم توزيع هذا الدخل بين الطبقات والفئات المختلفة العاملة فى الزراعة ، الأمر الذى يسهل كثيرا توصيف هذه الطبقات والفئات على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة .

حجم وتطور القوى العاملة الزراعية

من الحقائق الشائعة أن حجم ونسبة القوى العاملة الزراعية فى بلد ما يمكن أن يحدد الفرق بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، وتستند هذه الفكرة على أساس توصيف المجتمعات المتخلفة أو النامية بأنها تلك التى تزيد فيها نسبة القوى العاملة الزراعية عن ٥٠ ٪ من القوى العاملة بشكل عام (الصناعة - التجارة - الإنشاءات - الخدمات ..الخ)[١]

وإذا كنا نتفق بشكل عام على هذه المقولة فإننا نتحفظ بضرورة أن نضع فى الأعتبار الظروف المحددة فى مجتمعات معينة وسماتها الخاصة .

وترتبط بهذه الحقيقة ، حقيقة أخرى هى أنه كلما زاد حجم القوى العاملة فى القطاعات غير الزراعية وخاصة الصناعة كلما أدى ذلك ليس فقط الى انخفاض نسبة العاملين فى الزراعة بل وأن يصبح القطاع الصناعى هو العامل الديناميكى فى تطوير المجتمع ومؤسساته الإنتاجية بما فى ذلك الزراعة[٢] .

وفى البنيان الاقتصادى المصرى كان واضحا منذ ثلاثينيات هذا القرن سيادة القطاع الزراعى ، فبين كل عشرة من العاملين كان هناك سبعة يعملون فى الزراعة[٣] .

وفى نفس الوقت كانت مؤشرات تطور السكان فى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٦٦ توضح انخفاضا نسبيا فى سكان الريف لحساب السكان فى المدن .

جدول

تطور السكان فى الريف والمدن فى مصر[٤]

١٩٣٧ - ١٩٦٦

عدد السكان «بالألف»	١٩٣٧	١٩٤٣	١٩٦٠	١٩٦٦
سكان الريف	١١٤٨٤	١٢٧٠٤	١٦١٣٠	١٧٨٧٣
سكان المدن	٤٤٣٦	٦٢٦٢	٩٨٦٤	١٢١٨٣
مجموع السكان	١٥٩٢٠	١٨٩٦٦	٢٥٩٨٤	٣٠٠٥٤
نسبة سكان الريف الى السكان عامة	٧٢,١ ٪	٦٧ ٪	٦٢ ٪	٥٩,٤ ٪

المصدر : الكتاب السنوى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٦٦)

واذا أضفنا الى ذلك صورة لتطور القوى العاملة وتوزيعها بين القطاعات المختلفة وخاصة بعد سنة ١٩٥٢ فستجد هناك عددا من المؤشرات الواضحة (انظر الجدول) .

جدول

توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة

١٩٤٧ - ١٩٧٠ « بالألف »

القطاع	١٩٤٧	٪	١٩٦٠	٪	١٩٦٥	٪	١٩٧٠	٪
الزراعة	٤٠٨٦	٦١,٧ ٪	٣٦٠٠	٥٦,٨ ٪	٣٧٨٠	٥١,٥ ٪	٤٠١٢	٥٠,١ ٪
الصناعة	٧١٠	١٠,٧ ٪	٨٠٤	٩,٦ ٪	٨٢٥	١١,٢ ٪	٩٢١,٦	١١,٥ ٪
الخدمات	٢١٩٩	٢٧,٨ ٪	٢١٠٧	٣٣,٦ ٪	٢٧٢٨,٤	٣١,٣ ٪	٣٠٤٠,٦	٣٨,٤ ٪
المجموع	٦٩٩٥	١٠٠ ٪	٦٥١١	١٠٠ ٪	٧٣٣٣,٤	١٠٠ ٪	٨٠٠٤,١	١٠٠ ٪

المصدر : الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

القاهرة - يونيو ١٩٧٠ - السكان ، العمالة الانتاجية - المعهد القومى للتخطيط القاهرة - ديسمبر سنة ١٩٧٤

● تراجعت نسبة العاملين فى الزراعة من ٦١,٧ ٪ سنة ١٩٤٧ الى ٥١,١ ٪ سنة ١٩٧٠ وبالرغم من هذا التطور ، فإن القطاع الزراعى ظل هو القطاع الرئيسى فى الاقتصاد حيث يعمل فيه أكثر من نصف القوى العاملة . ويتضح من تطور الصناعة أنه بالرغم من زيادة نسبة العاملين فيها إلا أنها ليست فى الوضع الذى يمكنها من استيعاب الفائض من القوى العاملة الزراعية ، فلقد زادت نسبة العاملين فى الصناعة فى هذه الفترة بنسبة ٦ ٪ ، فى حين زادت بشكل ملحوظ نسبة مايسمى « بالقطاع الثالث » أى قطاع الخدمات[٥] .

● إن التغيرات التى طرأت على توزيع القوى العاملة فى تلك الفترة والارتفاع الشديد فى نسبة العاملين فى الخدمات لايعكس ملامح صحية تماما ، والتفسير المنطقى لتلك الزيادة الكبيرة فى العمالة فى قطاع الخدمات هو أنها جاءت نتيجة سياسة الحكومة فى الستينيات سواء فى التوسع فى الانشاءات والمشروعات الكبيرة أو فى الالتزام بتعيين خريجى الجامعات والمعاهد الفنية .

ولايمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الارتفاع فى نسبة قطاع الخدمات هو أمر غير مفيد من الناحية الاقتصادية ويحمل معه أضراراً فى بعض النشاطات التى يمارسها .

ويذهب الباحثون الى أن من الأسباب الرئيسية لتضخم قطاع الخدمات فى الدول النامية ، ومصر منها ، هو وجود أعداد كبيرة ممن يطلق عليهم « ذوى الأعمال الحرة » من أمثال الحرفيين أو الباعة المتجولين ، والخدم ومنادى السيارات .. وغيرهم من أصحاب الحرف الهامشية والذين تقدر نسبتهم من القوى العاملة فى مصر بحوالى ٢١ ٪[٦]

وقبل الدخول فى تحليلات حقيقية لتوزيع القوى العاملة فى مصر ، فإنه من الضرورى رصد ظاهرة هجرة العمالة من الريف الى المدينة والآثار المترتبة عليها .

الهجرة الى المدينة وعوامل الجذب

تعتبر هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة إحدى السمات المميزة لدول العالم النامى وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد أوضحت الإحصائيات أن الهروب من الريف (نحو المدينة) أصبح اتجاها عاما فى كل دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية[٧] ، وذلك تطور طبيعى فى تلك البلدان .

فالهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن العمل والرزق ، وحيث تتوافر ظروف خدمات أفضل مثل التعليم والصحة ، كانت تحدث فى مصر بشكل واضح ، وازدادت فى الخمسينيات والستينيات وخاصة بعد القيام بمشروعات صناعية كبيرة والتوسع فى للمرافق والخدمات ، وقد بان هذا الاتجاه واضحا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (انظر الجدول)

جدول تطور سكان الحضر والريف فى مصر

(١٩٢٧ - ١٩٧٠)

السنة	تعداد السكان	سكان الريف	٪	سكان المدن	٪
١٩٢٧	١٤,٠٨٣	١٠,٣٦٧	٪ ٧٤	٣,٧١٦	٪ ٢٦
١٩٣٧	١٥,٨١١	١١,٤٢٩	٪ ٧٢	٤,٣٨٢	٪ ٢٨
١٩٤٧	١٨,٨٠٥	١٢,٠٦٠	٪ ٦٧	٦,٣٠٢	٪ ٣٣
١٩٦٠	٢٥,٧٧١	١٦,١٢٠	٪ ٦٣	٩,٦٥١	٪ ٣٧
١٩٧٠	٣٣,٣٢٩	١٩,٣٣١	٪ ٥٨	١٣,٩٩٨	٪ ٤٢

المصدر : تطور السكان فى مصر ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ القاهرة ١٩٧٠

ولقد أخذت الهجرة فى مصر اتجاهين :

اتجاه الهجرة من الصعيد الى وجه بحرى بشكل عام .

واتجاه الهجرة من المحافظات الريفية نحو المدن الكبرى والقاهرة والاسكندرية بشكل خاص[٨] انظر الجدول :

جدول
الهجرة من والى المحافظات المختلفة
(١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) التعداد بالألف

المحافظة	العدد		المحافظة	العدد	
القاهرة	٢٧٤	+	الغربية	٤٥	—
الاسكندرية	٧٢	+	المنوفية	٧٤	—
بورسعيد	٨	+	البحيرة	١٣	—
الاسماعلية	١٢	+	الجيزة	٤٦	+
السويس	١٢	+	بنى سويف	٥٤	—
الدقهلية	٢	—	الفيوم	٣٢	—
الشرقية	٢٠	—	المنيا	٧٢	—
القليوبية	٦	—	أسيوط	١١	—
كفر الشيخ	٢٧	—	سوهاج	٢٨	—
قنا	٦٠	—	أسوان	١٩	+

المصدر : تطور السكان فى مصر ـ الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

ويوضح هذا الجدول اتجاهات الهجرة . فهناك سبع محافظات فقط ، وكلها مراكز حديثة ، هى التى ازدادت فيها القوى العاملة ، أى أنها كانت مراكز جذب وهى القاهرة والاسكندرية والجيزة وأسوان والسويس والاسماعيلية وبورسعيد . بينما فقدت بقية المحافظات ذات الطابع الريفى نسبة واسعة من القوى العاملة المهاجرة . بل إنه بتحليل مفصل للهجرة داخل كل محافظة ريفية على حدة نجد هناك هجرة داخلية أيضا من القرى الى المدن الكبيرة والصغيرة داخل المحافظة نفسها .

ولهذه الهجرة من الريف الى المدينة عوامل كثير يرتبط بعضها بظروف القوى العاملة فى الزراعة والبعض الآخر بالطموحات والآمال التى تقدمها المدينة وترتبط بها . فعوامل الطرد تتمثل أساسا فى النقص الشديد فى الأرض الزراعية والأعداد الكبيرة من المعدمين ، وأيضا الحائزين القزميين الذين لاتوفر لهم ممتلكاتهم الصغيرة هم وعائلاتهم ضروريات الحياة .

وبالإضافة الى ذلك هناك دوافع أخرى منها مثلا الهجرة طلبا للعلم أو للعمل . وفى دراسة أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية[٩] نجد أن : ٥٠ ٪ من المهاجرين الى المدن الكبرى كان دافعهم البحث عن

عمل ، ١٨ ٪ بسبب تغيير مواقع عملهم ، ١٨ ٪ بسبب الزواج ، ٢,٥ ٪ طلبا للعلم ، ٢,٥ ٪ بسبب كوارث غير محددة وحوالى ١٠ ٪ لم يكن هناك دوافع محددة(١٠) .

وترتبط الهجرة فى الأساس بالوضع الاقتصادى للمهاجرين ، وغالبيتهم من الفلاحين المعدمين أو الذين يحوذون مساحات قزمية .

وهناك عوامل أخرى للهجرة تختلف من مدينة الى أخرى ، وبشكل عام تقدم المدينة نموذجا أفضل للتقدم وحياة أسهل بالنسبة للمهاجرين ، ونذكر هنا على سبيل المثال توافر العلاج الطبى نسبيا وإمكانيات التعليم والعمل المتوافرة بشكل أفضل .

ومن الناحية التاريخية أدت المركزية وكذلك عمليات الاحتلال الأجنبى المتعاقبة لحقبة تاريخية طويلة الى أن تتحول المدينة المصرية إلى مركز إدارى فى الأساس ، وتميزت بذلك عن نشأة وتطور غالبية المدن الأوروبية كمراكز تجارية . فلقد كانت المدينة المصرية هى مركز الحاكم أو من ينوب عنه ، وبالتالى استحوذت على الجانب الأكبر من الخدمات والمزايا التى جعلتها أملا جاذبا لقطاعات واسعة من السكان وخاصة الفلاحين المقهورين وعائلاتهم(١١) .

أما فى الخمسينيات والستينيات فقد كانت هناك عوامل جذب أخرى :

● بالنسبة لمدن كأسوان والسويس وحلوان وكفر الدوار والاسكندرية ، تعود عوامل الجذب الى التطور الصناعى فى هذه المدن . لقد أدى بناء السد العالى وعدد من مشروعات الصناعة الثقيلة فى أسوان الى تصاعد سريع فى عدد السكان فيها ، والتى كانت حتى أوائل الخمسينيات مجرد قرية كبيرة . وقد حدث نفس الشىء بالنسبة للسويس وللمدن الأخرى التى ذكرناها والتى أقيم فيها فى تلك الفترة عدد من المشروعات الصناعية(١٢) .

● ومثلا فى القاهرة ، أدى الازدهار الصناعى النسبى الى إتاحة حوالى ٣٥٠ ألف فرصة عمل جديدة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٤ بينما كان السكان يتزايدون كل ثلاث سنوات بنفس هذا الحجم .

ويتضح من ذلك أن عوامل الطرد من الريف كانت أكبر من عوامل الجذب فى المدينة ، الأمر الذى جعل إمكانية المدينة فى استيعاب المهاجرين محدودا . وقد نتج عن ذلك أن غالبية الشرائح المهاجرة للمدن ظلت بدون عمل أو انشغلت فى أعمال جانبية وطفيلية وأحيانا قذرة . وأقام هؤلاء فى أحياء وعشش فى ظل أوضاع وظروف قاسية للغاية ، الأمر الذى نراه بوضوح فى تلك الأحياء الفقيرة فى القاهرة والاسكندرية .

البطالة كعامل مؤثر فى الهجرة من الريف

للبطالة فى الريف أشكال مختلفة ، فهناك البطالة الكاملة ، وهناك البطالة الموسمية ثم هناك أيضا البطالة المقنعة . ولقد أدى هذا الى صعوبة الوصول الى صورة محددة عن البطالة فى الريف . وقد ذهب عدد من الباحثين الى التقليل بدرجة كبيرة من نسبة البطالة الزراعية . وقد قدرت إحدى هذه الدراسات تلك البطالة بما لايزيد عن ٢,٥ ٪ من القوى العاملة (أى حوالى ١٧٥ ألف عاطل)(١٤) . وذهبت الى اعتبار هذه النسبة مسألة طبيعية فى النشاط الزراعى الانتاجى وقد قامت على بحث أجراه المعهد القومى للتخطيط

بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية سنة ١٩٦٤ ، وأشارت فى تفصيلاتها أنه فى شهور الذروة فى الزراعة (إلاعداد ـ تنقية الدودة ـ الحصاد) لاتوجد بطالة على الاطلاق ، ولكنها توجد فقط فى الشهور الأخرى وبشكل محدود .(١٥)

وهناك تحفظات كثيرة على هذه التقديرات . فالواضح من النظرة الأولى أن الدراسة لم تضع فى اعتبارها البطالة المقنعة ، أى أن يقوم عدد كبير بعمل لايحتاج فى الواقع إلا عددا أقل بكثير . ومن ناحية أخرى فإن دراسات كثيرة قد ذهبت الى تقدير نسبة البطالة فى العمل الزراعى بـ ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية ، وأن هذه النسبة أو الفائض من القوى العاملة موجود أيضا حتى فى شهور عمل الذروة .(١٦)

ونعتقد أن الفروق الرئيسية فى هذه الدراسات ترجع الى الخلط بين فائض العمالة البشرية فى الريف والبطالة دون تحديد علمى لحجم كل منها ، ويعود ذلك الى الافتقار الشديد لإحصائيات دقيقة ، كما يعقد من ذلك أيضا طبيعة الإنتاج الزراعى وحجم العمل العائلى الذى يصعب تحديده .

ومع ذلك فقد بذلنا بعض المحاولات معتمدين على أسس معقولة لتحديد حجم البطالة فى الريف .

وقد قدرت إحدى الدراسات عدد العائلات المعدمة فى الريف كالآتى :(١٧)

١٩٦١ ـ	٩٧٠,٠٠٠	ألف عائلة وبنسبة ٣٠ ٪ من العائلات العاملة
١٩٦٥ ـ	٩٢٥,٠٠٠	ألف عائلة وبنسبة ٢٨ ٪
١٩٧٠ ـ	١,٢٧١	مليون عائلة وبنسبة ٣٣ ٪

ويقدر متوسط العائلة الريفية بخمسة أشخاص . وهذا لايعنى أن كل أفراد العائلات المعدمة لاتعمل ، فبالتأكيد هناك من يجد عملا دائما أو موسميا .

فإذا عرفنا أن ٤٠ ٪ من أفراد هذه العائلات المعدمة من الأطفال تحت سن ١٢ سنة فإنه لايمكن حسابهم ضمن القوى العاملة(١٨) تصبح الاحصائية كالتالى ح

١٩٦١ ـ	٥٨٢,٠٠٠	عائلة أى	٢,٩١٠	مليون شخص عامل
١٩٦٥ ـ	٥٤٥,٠٠٠	عائلة أى	٢,٧٢٥	مليون شخص عامل
١٩٧٠ ـ	٧٦٦,٠٠٠	عائلة أى	٢,٨٤٠	مليون شخص عامل

فاذا خصمنا من هذه الأعداد التقديرات الخاصة بالقوى العاملة بالفعل فى الزراعة سواء عمل دائم أم موسمى ، يمكن أن نحصل على صورة تقريبية للبطالة فى الريف .

وتقدر القوى العاملة بالفعل فى الزراعة فى السنوات المذكورة كالآتى :

١٩٦١ ـ ٢,٤٥٨ مليون ، فاذا طرحنا هذا الرقم من التقديرات الاجمالية ، لعدد من هم فى سن العمل فى الريف فى ذلك الوقت ، يبقى لدينا ٥٠٠ ألف شخص هم من يمكن أن نعدهم فى إطار البطالة الدائمة .

ووفقا لهذا المنهج فإن البطالة الدائمة فى الريف تقدر بـ ١٦ ٪ من مجموع القوى العاملة فى الريف سنة ١٩٦٠ ، ١٤ ٪ سنة ١٩٦٥ ، ٣٠ ٪ سنة ١٩٧٠ .

أما بالنسبة لفائض العمالة ، أى الذين يعملون بالفعل ولكنهم يعتبرون من الناحية الإنتاجية أكثر مما يحتاجه العمل (العمالة الكاذبة) ، فهناك دراسة قام بها أحد أساتذة جامعة الاسكندرية ، حاولت تحديد حجم هذا الفائض من خلال حصر الاحتياجات الحقيقية للإنتاج الزراعى مقدرا بساعات العمل فى سنوات محددة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه فى سنة ١٩٦١ كانت احتياجات العمل الحقيقى تتطلب ٢,٥ مليون عامل فى حين كان عدد الذين يعملون فى الزراعة ٤,٣ مليون (سواء عمال أو ملاك يعملون فى أرضهم) .

ووفقا لذلك يصبح هناك ١,٨ مليون يعتبرون كفائض عمالة أو عمالة كاذبة ، يمكن الاستغناء عنهم دون أن يتأثر الإنتاج .

وأكدت دراسات لاحقة صدق هذه الدراسة وما أسفرت عنه ، وخاصة دراسة قام بعها المعهد القومى للتخطيط بالتعاون مع منظمة العمل الدولية[٢٠] .

ولاشك أن وجود فائض عمالة بهذا القدر لايعنى فقط سوء توزيع شديد للقوى العاملة ، بل إنه يؤثر بشكل سلبي خطير على الانتاج الزراعى والدخل الزراعى معا .[٢١]

وحتى نهاية الستينيات كانت هذه المشكلة تمثل عبئا حقيقيا ليس فقط بالنسبة للإنتاج الزراعى بل وبالنسبة للإنتاج القومى بشكل عام .

وقد لعبت عوامل عدة دوراً فى ذلك ، منها تخلف أساليب ووسائل الإنتاج ، كما أدت الى استمرار الجمود النسبي فى علاقات الانتاج[٢٢] .

توزيع القوى العاملة الزراعية

جدول توزيع القوى العاملة الزراعية وفقا لحجم الملكية

حجم الملكية	عدد الحائزين الذين يعملون فى أرضهم	القوى العاملة التى لاتأخذ أجر	العمالة المأجورة الدائمة	العمالة المؤقتة
أقل من فدانين	٨١٠ ألف ـ ٥٠٪	٨٤٤ ألف ٣٣٪	٥٢ ألف ٨٪	٢٣١ ألف ٨٢٪
٢ ـ ٥	٥٤٧ ألف ٣٤٪	١٠٥ ألف ٤٢٪	٢١٧ ألف ٣٦٪	٥٤٩ ألف ٣٥٪
٥ ـ ٢٠	٢٢٢ ألف ١٤٪	٥٦٤ ألف ٢٢٪	٢١٧ ألف ٣٦٪	٥٤٩ ألف ٣٠٪
أكثر من ٢٠	٣٣ ألف ـ ٢٪	٨٩ ألف ٣٪	٢١٢ ألف ٣٥٪	٤٦٨ ألف ٣٥٪
المجموع	١٦١٢	٢٥٤٧	٦٠٨	١٨٥٠

المصدر : التعداد الزراعى الرابع ـ الجزء الأول ـ الباب الرابع ص ٢٠٧ ـ القاهرة ١٩٦١ .

فى دراسة أجريت فى أوائل السبعينيات حول تقسيم القوى العاملة الزراعية ، أكدت هذه الصورة :

● فى الحيازات الزراعية الصغيرة والقزمية (أقل من فدانين) يعمل ٥٠ ٪ من مجموع القوى العاملة فى الزراعة أى ٢,٥١٧ مليون شخص ، ١٩ ٪ (٥٠٠ ألف شخص) من العمالة الموسمية . وتبلغ نسبة العمالة العائلية ٨٥ ٪ ، أما بالنسبة العمالة المأجورة فلا تتعدى ١٥ ٪[٢٣] .

● فى المزارع التى تقع بين ٥ إلى ٢٠ فدانا يعمل بها ٢٣,٤ ٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية ، منها ٥٠ ٪ عمالة عائلية ، ٥٠ ٪ عمالة مأجورة .

● فى المزارع التى تقع بين فدانين وخمسة أفدنة ، يعمل ١٩ ٪ (٩١٢,٠٠٧ ألف شخص) من مجموع القوى العاملة الزراعية ، منها ٢٠ ٪ عمالة موسمية ، وتبلغ العمالة العائلية ٦٥ ٪ والعمالة المأجورة ٣٥ ٪ .

● المزارع التى تزيد عن ٢٠ فدانا ، يعمل بها ١٢,١ ٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية منها ٨٤,٩ ٪ عمالة مأجورة[٢٤] .

جدول

العمالة المأجورة فى الزراعة وفقا لحجم الحيازة

حجم الحيازة	العمالة الدائمة	العمالة العائلية	العمالة المأجورة
٢ فدان فأقل	١,٧٠٦ مليون	٩١ ٪	٣ ٪
٢ـ ٥	١,٧٢٤	٩٣ ٪	٧ ٪
٥ ـ ٢٠	١,٠٠٣	٧٤ ٪	٢٢ ٪
٢٠ فأكثر	٣٣٤	٣٥ ٪	٦٥ ٪
المجموع	٤٧٦١	٨٠ ٪	١٥ ٪

المصدر : مأخوذ من إحصائيات الإحصاء الزراعى الرابع الجزء الأول ـ الفصل الرابع ص ٢٠٨ .

ويتضح من هذه الجداول :

● إنه كلما قل حجم الحيازة كلما زادت نسبة العمل العائلى ، وعلى العكس ، تزداد نسبة العمالة المأجورة مع زيادة حجم الحيازة .

● إن العمالة المأجورة تتركز فى الحيازات الكبيرة والمتوسطة إذ تبلغ ٨٥ ٪ من مجموع القوى العاملة فيها ، بينما تستحوذ الحيازات التى تزيد عن ٢٠ فدانا على ثلثى العمالة المأجورة الدائمة .

● أما بالنسبة للعمالة الموسمية والمؤقتة ، نجد نسبتها عالية فى الحيازات التى تقع بين خمسة فدادين وعشرين فدانا إذ تبلغ حوالى ٦٢,٥ ٪ من مجموع العمالة الموسمية ، وفى الحيازات التى تزيد عن ٢٠ فدانا تبلغ ٢٥ ٪ ، وتقل نسبة العمالة الموسمية فى الحيازات الصغيرة لأقل من فدانين إذ تبلغ حوالى ١٢ ٪ .

الأمية كعامل اقتصادى

تعتبر الأمية مظهرا من مظاهر تخلف علاقات ووسائل الإنتاج ، وبقدر ماهى نتيجة لهذا التخلف ، بقدر ماتلعب دورا مساعدا فى الحفاظ على جمود هذه العلاقات . ولذلك يمكن اعتبارها عاملا من عوامل التمايز الطبقى والفئوى فى الريف باعتبار أن لها أبعادا اجتماعية واقتصادية .

ولقد أدت الفكرة الخاطئة فى اعتبار مشكلة الأمية مجرد مشكلة ثقافية ، إلى التقليل من خطورتها ، الأمر الذى انعكس فى الأساليب والوسائل المتراخية وغير الجادة فى بعض الأحيان لمواجهتها .

واذا عرفنا أن نسبة الأمية تبلغ ٥٠,٥ ٪ من جميع القوى العاملة فى الزراعة والتى تقع فى سن الإنتاج بين ١٢ إلى ١٨ سنة ، فإننا نستطيع أن ندرك الدور السلبى الخطير الذى تلعبه بالنسبة للإنتاج الزراعى.[٣٦]

وبالرغم من الإجراءات التى اتخذت لمواجهة هذه المشكلة ، مثل جعل التعليم الأساسى إلزاميا (ست سنوات) ومجانيا ، إلا أن الأمية ظلت تحتل نسبا عالية بين القوى العاملة الريفية .

جدول

نسبة الأمية فى مصر

(الاعمار التى تزيد عن ١٠ سنوات)

السنة	الرجال	النساء	النسبة الكلية
١٩٣٧	٧٦ ٪	٩٤ ٪	٨٥ ٪
١٩٤١	٦٥ ٪	٨٤ ٪	٧٥ ٪
١٩٦٠	٥٦ ٪	٨٣ ٪	٧١ ٪
١٩٦٦	٥٢ ٪	٧٩ ٪	٦٥ ٪

المصدر : السكان والتنمية ـ من مطبوعات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ـ القاهرة يونيو سنة ١٩٧٣

وهناك إحصائيات تفصيلية توضح أن نسبة الأمية فى الريف أعلى منها فى المدن ، ٧٦,٧ ٪ فى مقابل ٥٦,٨ ٪[٣٧] .

وقد توصلت الدراسات الجادة حول مشكلة الأمية فى مصر والريف بوجه خاص إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية :

● عدم توافر المدارس الكفيلة باستيعاب كل من هم فى سن الإلزام (٦-١٢) . ووفقا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٦٣ أمكن استيعاب ٧١,٦ ٪ من الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة الابتدائية ، وفى سنة ١٩٦٨ بلغت هذه النسبة ٧١,٩ ٪ ومعنى هذا أنه من البداية ، هناك حوالى ٣٠ ٪ ممن هم فى سن الإلزام لم تتح لهم الفرصة لدخول المدارس الابتدائية وهم بمثابة رصيد سنوى كبير للأمية[٣٨] .

● وتتضح الصورة أكثر عندما ندخل فى تفصيلات حول هذه النسبة ، فبينما تبلغ نسبة الإلزام فى المدن الكبرى (القاهرة ـ الاسكندرية) حوالى ٩٥ ٪ ، تنخفض هذه النسبة بدرجة كبيرة فى الأقاليم وخاصة

المحافظات الزراعية . فى البحيرة تبلغ نسبة الإلزام التى أمكن استيعابها ٦٦ ٪ وفى القليوبية ٥٢ ٪ وفى كفر الشيخ ٦١ ٪ ، وقد نتج ذلك عن سوء التوزيع التقليدى لميزانية التعلم ، فبينما استأثرت العاصمتان بنصيب الأسد ، قلت الميزانيات الموجودة للتعلم فى المحافظات ، فالتلميذ فى المدارس الابتدائية فى محافظة القاهرة يكلف ١٣,٨ جنيها فى العام بينما يتكلف زميله فى محافظة الغربية أو المنيا حوالى ستة جنيهات فقط[٢٩] .

● ثم هناك مشكلة التسرب خلال المرحلة الابتدائية ، فقد ثبت أن أعداداً كبيرة من التلاميذ يهجرون المدرسة فى الفصل الأول أو الثانى أو الثالث ، وينضمون بذلك الى جيش الأمية الخطر .

وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية فى الفترة بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ بحوالى ٦,٦٥ مليون طفل ، تسرب منهم فى السنة الدراسية الأولى ٣٢١ ألف ، أى بنسبة ٥ ٪ من المجموع ، وفى السنة الثانية تسرب ٧٢١ ألف ، أى ١١ ٪ من المجموع ، وحتى السنة السادسة تسرب ١,٣ مليون تلميذ أى بنسبة ١٩ ٪ .

ومعنى ذلك أن ٦٥٪ من التلاميذ الذين يدخلون المدرسة الابتدائية يهجرونها بعد عام أو عامين أو ثلاثة دون محو حقيقى لأميتهم ، الأمر الذى الذى يزيد تعقيد المشكلة ويوضح أبعادها الخطرة .

● إنخفاض مستوى ونوعية التعليم ، الأمر الذى يساعد على الأمية ، حتى أنه ثبت فى بعض الحالات أن التلاميذ الذين ينهون دراستهم الأساسية (حتى الفصل السادس) لايجيدون القراءة والكتابة . ويقوم بالتدريس فى المدارس الابتدائية ، مدرسون ليسوا على درجة عالية من الكفاءة ، بعضهم لم يحصل إلا على شهادة الابتدائية .

وحتى بالنسبة لفصول محو الأمية المسائية ، فقد ثبت وجود خلل خطير جعلها أداة عاجزة ، وتقول الإحصائيات إنه فى الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ ، التحق بهذه الفصول حوالى ١٣ مليون شخص بالغ لم يحصل على شهادة محو الأمية منهم سوى ٥٤٠ ألف ، أى بنسبة ٦ ٪ فقط[٣٠]

إنها صورة مؤلمة تعكس ولاشك خللا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا . فالظروف الاقتصادية الحادة التى يعيشها فقراء الفلاحين وعمال الزراعة تحرمهم من استفادة أطفالهم بفرص التعليم ، فهم يحتاجون لهم إما للعمل فى حقولهم أو للعمل لدى الآخرين .

ولنفس الأسباب تتعثر الجهود المبذولة لمحو أمية الكبار . فهؤلاء ليس لدى غالبيتهم وقت فراغ يعطونه للدراسة حيث يكونون مطالبين بالعمل اليومى الشاق بحثا عن لقمة العيش لهم ولأسرهم[٣١] .

كما أن الأجهزة الإدارية العاملة فى الريف والتى ترتبط ارتباطات عضوية بأغنياء الفلاحين ليست متحمسة للعمل على محو أمية فقراء الفلاحين وعمال الزراعة .

ومن ناحية أخرى طالب ممثلوا أغنياء الفلاحين وكبار الملاك فى البرلمان بحرمان الأميين من تولى أى مراكز قيادية فى الجمعيات التعاونية وبحرمانهم من حق ترشيح أنفسهم للأجهزة التشريعية .

وبهذا وقعت تلك الطبقات الكادحة بين شقى الرحى ، أجهزة غير حريصة على محو أميتهم وظروف اقتصادية صعبة لاتتيح لهم « نعمة » التعليم ، ومطالبة فى نفس الوقت بحرمانهم من حقوقهم السياسية .

وقد أدى ذلك الى عدة حقائق :

● إن الهدف المعلن فى هذه الفترة بالقضاء على الأمية لم يتحقق من الناحية الفعلية وظلت الإنجازات محدودة للغاية فى هذا المجال ، ومازالت نسبة الأمية عالية وخاصة بين عمال الزراعة وفقراء الفلاحين .

● إنه بالرغم من أن الأمية فى حد ذاتها هى انعكاس للتخلف الشديد فى علاقات الإنتاج القائمة ، إلا أنها لعبت دورا فى الحفاظ على هذا التخلف ، وظلت تلعب دورها فى عزل قطاعات واسعة من القوى العاملة فى الزراعة عن المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية والاجتماعية ، كما قدمت أرضية مثالية لأشكال الاستغلال المتخلفة ، وللحفاظ على مفاهيم وتقاليد وقيم عتيقة يرجع بعضها الى عصور الرق والإقطاع كالقدرية والخوف الزائد من السلطة والجهل الشديد وتدشين البؤس الطبقى تحت دعاوى تتخذ من الدين ستارا لها[32] .

● إن الأمية ليست مجرد مشكلة ثقافية ، فبالإضافة الى أبعادها السياسية والاجتماعية الخطيرة ، فإن لها بعدا اقتصاديا أشد خطورة ، وهناك دراسات وأبحاث عديدة أثبتت ارتباط الأمية بانخفاض الإنتاج ووسائله وعلاقاته بشكل مباشر[33] ، ولعل هذا هو السبب الرئيسى فى الخلل الذى حدث فى تناول هذه القضية ، فلقد كان ومازال الهم الأول للمسئولين هو تحجيم القضية فى صورتها الأدنى كمشكلة ثقافية ، ولذلك تركزت الجهود فى اللجوء الى جهاز الدولة العتيق لحلها مستخدما وسائل تقليدية غير ناجعة . وجرى عليها ماجرى على معظم القوانين والإجراءات التقدمية والوطنية التى اتخذت ، حين ضاعت وتضاءلت فى متاهات الأجهزة البيروقراطية ذات الطابع الطبقى المعادى لحركة الجماهير .

الدخل الزراعى ـ التطور والتاريخ

من السهل وفقا للإحصائيات الحصول على صورة لتطور الدخل الزراعى بل وصافى هذا الدخل فى تلك الفترة ، ولكنه من الصعب الحصول على صورة دقيقة لتوزيع هذا الدخل ، فلقد تطور الدخل الزراعى من ٢٦٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٤١٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ الى ٦٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ .

جدول
الدخل القومى من الزراعة

السنة	القيمة الاجمالية للإنتاج الزراعى	قيمة النفقات الزراعية	صافى الدخل
١٩٥٢	٤١٨,٢٧٠	١٤٨,٣١٧	٢٦٩,٩٥٣
١٩٥٥	٤٤٠,٤٣٤	١٢٦,٥٩٥	٣١٣,٨٣٩
١٩٦٠	٥٨٣,٦٤٥	١٦٦,٠٤٣	٤١٧,٦٠٢
١٩٦٥	٩٠٦,٠٥٣	٢٩١,٤٦٧	٤١٦,٥٨٧
١٩٦٩	١٠٧٤,٧٨٣	٢٩٩,١٤٠	٧٧٥,٦٤٣

الإنتاج ، ٢٠ ٪ من خلال ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وليس لدينا شك أن هذه التقديرات فيها مبالغة .

بداية فليس لدينا أى دليل على أن نفقات وتكاليف الزراعة لم ترتفع وبنفس القدر فى هذه الفترة ، بل ربما كان العكس صحيحا ، ففى دراسة أجرتها مجموعة فى جريدة المساء القاهرية (أغسطس سنة ١٩٥٨) ، أشارت الى أنه كان على المنتفعين أن يدفعوا سنويا ٤٠ جنيهيا مصريا عن كل فدان[٣٨] ، ومن ناحية أخرى فلابد أن يكون الدخل الحقيقى أقل بكثير من هذه التقديرات ، هذا اذا وضعنا فى الاعتبار ارتفاع نفقات المعيشة فىالمناطق الزراعية فى تلك الفترة بنسبة ٦٥ ٪ .

جدول

دخل الفدان الصافى فى مناطق الاصلاح الزراعى

(من سنة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥) بالجنيه المصرى

	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥
الدخل العام	٥٥	٧٥	٨٤
نفقات الانتاج	ـ ١٠	ـ ١٠	ـ ١٣
النفقات العادية	ـ ٦	ـ ٦	ـ ٦
ثمن الأرض	ـ ١٢	ـ ١٢	ـ ١
الصافى	٢٧	٤	٦٤

المصدر : كال واسحق ، الإصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة نشرة جامعة اكسفورد ـ الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، مايو ـ سنة ١٩٦٨ .

وفى دراسات عديدة أخرى أجريت فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ثبت أن ظروف الإنتاج فى أراضى الإصلاح الزراعى قد زادت نفقاتها بدرجة كبيرة ، وخاصة النفقات التعاونية حتى أن البعض من هؤلاء المنتفعين كان فى حالة مديونية متصلة .[٣٩]

أما بالنسبة للإيجارات ، فلاشك أن القانون الذى حدد إيجارات الأراضى الزراعية بسبعة أمثال الضريبة المدفوعة على الأرض قد أدى من الناحية العملية الى زيادة دخل حوالى ٧٠٠ ألف عائلة تستأجر حوالى ٢ مليون فدان ، وتقدر هذه الزيادة بما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ جنيه للفدان الواحد .[٤٠]

وأيضا بالنسبة للإيجارات العينية والمشاركة فقد نص القانون على أن يتقاسم المالك والمستأجر نفقات العمل الزراعى والمحصول ، وهذا يعنى أن ظروف المستأجر قد تحسنت بالفعل عما كان عليه الوضع سنة ١٩٥٢ ، حيث لم تكن هناك أسس محددة تحكم هذه العلاقة ، وخاصة بالنسبة لمحصول القطن الذى ثبت أن المستأجرين لم يكونوا يحصلون منه إلا على نسبة الخمس من إنتاج الأراضى المؤجرة .[٤١] ومن الطبيعى أن

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء وتقديرات الدخل القومى من الزراعة القاهرة - يونيو سنة ١٩٧٣ : ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

وبالرغم من الازدياد النسبي للدخل من الزراعة إلا أن مساهمة الزراعة فى الدخل القومى انخفضت من ٣١ ٪ الى ٢٨ ٪ ، وهذا أمر إيجابى فى حد ذاته ، إذ ازدادت مساهمة الصناعة فى نفس الفترة من ٢٠ ٪ الى ٢٢ ٪[٣٤] . وتأتى مساهمة الدخل الزراعى من ستة مصادر مختلفة :

- الضريبة الزراعية .
- فرق الأسعار لبعض الحاصلات الزراعية المصدرة .
- ضرائب التصدير .
- الدخل من الإصلاح الزراعى .
- ملكية الشعب لأراضى الاوقاف .
- تسويق بعض المنتجات الزراعية .

وقد بلغ الدخل من الضريبة الزراعية سنة ١٩٦٧ حوالى ٢١,٨ مليون جنيه ، أما الدخل من فروق أسعار الحاصلات المصدرة فقد بلغ فى نفس العام ٨ مليون جنيه ، وبلغ دخل المنتفعين من الإصلاح الزراعى ٨,٢ مليون جنيه . أما تسويق بعض المنتجات الزراعية فقد بلغ ١,٤ مليون . وبلغ مجموع الدخل الناتج من هذه المصادر الستة ١٠٦,٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ (كان فى سنة ١٩٥٢ ٣٣,٥ مليون جنيه) وهذا يعنى أنه تضاعف حوالى ثلاث مرات .[٣٥] وتوضح هذه الحقيقة أن المساهمة المالية للزراعة فى مصادر الدخل القومى قد ازدادت بنسبة أكبر من زيادة الدخل الزراعى نفسه الذى لم يتعد الضعف فى هذه الفترة .[٣٦]

أثر الإصلاح الزراعى فى الدخل :

تدور تساؤلات كثيرة حول الدراسات التى أجريت حول الدخل من الإصلاح ، وهى دراسات محدودة وغالبيتها مستعجلة ومصادرها الاساسية الاحصائية الرسمية . وبالرغم من التحفظات على كثير من هذه الدراسات إلا أنها قد تفيد فقط فى عكس الاتجاه العام . ولقد حاول المعهد القومى للتخطيط إجراء دراسة ميدانية حول التوزيع الحقيقى للدخل الزراعى فى مصر فى الستينيات ، وحتى نهاية السبعينيات لم يكن هذا البحث قد تم ، وقامت عقبات عملية ومالية كثيرة فى مواجهته . ومع ذلك فلقد كان علينا بذل محاولات للوصول الى صورة لتوزيع هذا الدخل أقرب الى الحقيقة ، معتمدين على بعض الاحصائيات المتاحة سواء بشكل رسمى أو بجهود ذاتية .

دخل المنتفعين من الإصلاح :

شمل توزيع الأرض وفقا لقوانين الاصلاح الزراعى ٣٤٢ ألف عائلة ، وقدرت بعض الدراسات أن دخل هذه الأسر قد زاد بنسبة ٥٠ ٪[٣٧]

فى حين أن دراسات أخرى قد توصلت الى أن الدخل الصافى من الفدان سنة ١٩٦٥ قد بلغ ضعف الدخل الصافى سنة ١٩٥٢ . وقسمت الزيادة التى بلغت ٥٠ ٪ الى قسمين : ٣٠٪ ناتجة عن زيادة حقيقية فى

يلعب قانون الإيجارات الجديد دورا فى زيادة دخل المستأجر على حساب « المالك الغائب » .

جدول
نسبة الايجارات النقدية من الدخل الزراعى
(١٩٥٠ ـ ١٩٧٠)

العام	الدخل الزراعى	٪	الإيجارات النقدية	٪
١٩٥١	٣٥٢	١٠٠	٥٨	١٦ ٪
١٩٦١	٣٧٣	١٠٠	٤٨	١٣ ٥
١٩٦٥	٥٢٨	١٠٠	٤٦	١٠ ٪
١٩٦٨	٦٤٤	١٠٠	٤٨	٧,٥ ٪

المصدر : محمود عبد الفضيل ـ التطور والتغيرات الاجتماعية فى مصر الزراعية ص ٦٤ ـ سمير رضوان : الإصلاح الزراعى ـ القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٣٤ .

وقد لعبت عوامل أخرى دورا فى محاصرة هذه الزيادة ، منها تحايل كبار الملاك وأغنياء الفلاحين على القوانين ، ومنها الحاجة الملحة لصغار المستأجرين وحضوعهم لبعض الشروط الجائزة وغير القانونية . وفى سنة ١٩٦١ ، أكدت وثائق اللجنة العليا لتصفية الإقطاع أن المستأجرين كانوا يتعرضون لضغوط شديدة من أجل قبول شروط للإيجار يفرضها كبار الملاك ،[٤٢] وسواء بالنسبة للإيجارات النقدية أم بالنسبة للإيجارات العينية .[٤٣] ولكن المؤكد أن كبار المستأجرين (من ١٠ ـ ٥٠ فدان) قد استفادوا بشكل مطلق من قوانين الايجارات .[٤٤]

ولقد كان لقوانين الإيجارات أثرها المباشر على دخل العمال الزراعيين وخاصة المادة التى تنص على جعل الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى ١٨ قرشا ، كما نص على ألا تتجاوز ساعات العمل فى اليوم ٨ ساعات ولم يبدأ تطبيق ذلك من الناحية الواقعية إلا عندما بدأت الدولة مشروعاتها الكبرى فى أواخر الخمسينيات فى بناء السد العالى ، واستصلاح مساحات واسعة من الأراضى الزراعية . وفى عديد من الدراسات التى أجريت على دخل وأحوال العمال الزراعيين ثبت أنه لم يحدث تغير جذرى فى تلك المجالات .[٤٥]

• ويقدر روبرت مابرو فى دراسة له الدخل السنوى لعائلة معدمة سنة ١٩٥٠ بحوالى ٢٦ جنيها وفى سنة ١٩٦٥ (٥٩ جنيها) فإذا وضعنا فى اعتبارنا أن تكاليف المعيشة قد زادت فى هذه الفترة بنسبة ١٠ ٪ ، تكون الزيادة الحقيقية ٣٠ ٪ فقط .[٤٦] ولقد أجرى سمير رضوان دراسة تفصيلية ، وقائمة على بعض الأسس المتينة ، حول تطور الدخل الزراعى . وقد اعتمد فيها على دراسة لم تنشر قام بها المعهد القومى للتخطيط مع منظمة العمل الدولية فى هذا المجال . وقد حاول إعطاء صورة لحركة وتطور الأجور الحقيقية لعمال الزراعة منطلقا من اعتبار سنة ١٩٣٨ هى سنة الأساس .

جدول

تطور الأجر الحقيقى لعمال الزراعة

العام	متوسط الأجر قرشا	النسبة	معدل تكاليف المعيشة	معدل الزيادة الحقيقية فى الأجر
١٩٣٨	٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	١٠	٣٣٣	٢٧١	١٣
١٩٥٢	١٢	٤٢٠	٢٦٥	١٦٠
١٩٦٢	١٢,٥	٤١٧	٣٣٧	١٢٣
١٩٦٥	٢٢	٧٠٤	٥١٩	١٣٥
١٩٧٠	٢٥	٨٠١	٥٧٦	١٣٨

المصدر : سمير رضوان - الإصلاح الزراعى - مرجع سابق ص ٣٠ - ٣١ .

وهناك دراسة أخرى أجريت على الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ بالنسبة لدخل عمال الزراعة ، توصلت الى نفس النتائج تقريبا ، فعلى اعتبار أن سنة الأساس (١٠٠) هى سنة ١٩٥٠ ، بلغت الزيادة سنة ١٩٧٠ (١٩٠) .[٤٧]

وتستطيع القول أن غالبية الدراسات الجادة حول توزيع الدخل الزراعى قد توصلت الى حقائق متقاربة ، من أن الإصلاح الزراعى قد لعب دوراً إيجابيا فى إعادة توزيع هذا الدخل ، وخاصة بالنسبة لعمال الزراعة من خلال وضع حد أدنى للأجور ، والبدء فى مشروعات زراعية كبيرة أتاحت فرص عمل أوسع وخاصة بالنسبة للعمالة الموسمية . وأن هذه الفترة قد شهدت كذلك زيادة ملموسة فى تكاليف المعيشة ، وخاصة أسعار الحاصلات والمواد الغذائية الضرورية[٤٨] .

توزيع الدخل الزراعى

إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو الوصول الى صورة حقيقية واضحة لتوزيع الدخل الزراعى على الطبقات والفئات المختلفة فى الريف بعد تطبيقات قوانين الإصلاح الزراعى ، وقد دفعنا الفقر الشديد فى الإحصائيات المتوفرة حول هذا الموضوع الى اعتماد عدة وسائل ، منها البحث فى تطور الأنماط الاستهلاكية فى القرية ، وحساب الزيادة الحقيقية فى دخل الفدان (إيجار أم ملكية) كذلك حساب الأجور ونسبتها من الدخل وكذلك عائد الملكية ، والعوائد الحقيقية للأراضى المؤجرة .

واعتمدنا فى ذلك الأساس على بعض الدراسات التى لم تنشر أو نشر بعضها ، مع إجراء بعض التعديلات ، وتظل الدراسة التى أجراها سمير رضوان من خلال العمل المشترك بين المعهد القومى للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ، هى أقرب الدراسات الى الحقيقة .

جدول

العام	الدخل الزراعى مليون جنيه	الأجور بالمليون جنيه	نسبتها من الدخل ٪	عائد الملكية بالمليون جنيه	٪ من الدخل
١٩٥١ / ١٩٥٢	٣٥٢	٦٠	١٧	٢٩٢	٨٣
١٩٥٩ / ١٩٦٠	٤٠٦	٩٨	٢٤	٣٠٧	٧٦
١٩٦٤ / ١٩٦٥	٥٢٨	٦٧	٣٢	٣٦١	٦٨
١٩٦٨	٦٨٨	٢١١	٣١	٤٧٧	٦٩
١٩٧٩	٧٢٧	٢١٨	٢٨	٥٥٤	٧٢
١٩٧٠	٧٧٤	٢٢٥	٢٩	٥٤٩	٧١

المصدر : سمير رضوان ـ اصلاح الزراعى ص ٣٤ . محمود عبد الفضيل ـ تطور وتوزيع الدخل ص ٦٢ .

ومن قراءة الجدول يتضح أن نسبة الأجور فى الدخل الزراعى قد أخذت فى الارتفاع منذ أوائل الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات مع تراجع نسبي لنصيب عوائد الملكية ، ولاشك أن ذلك يعكس تطورا إيجابيا فى توزيع الدخول حيث يؤكد قيمة الدخل من العمل على حساب الملكية ، ولكننا نلاحظ فى نفس الوقت أن هذا الاتجاه الإيجابى قد بدأ فى التراجع النسبي مرة أخرى منذ منتصف الستينيات .

وفى دراسة منفصلة لسمير رضوان حول تطور التناسب بين الأجر والملكية فى توزيع الدخل الزراعى وصل الى أنه فى السنوات الأولى للسبعينيات وصلت نسبة الدخل من الأجور ٢١ ٪ ، بينما قفزت نسبة عوائد الملكية مرة أخرى الى ٧٨ ٪ وهى صورة قريبة إلى الوضع الذى كان فى سنوات (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) .

كما أن نسبة الدخل من الإيجارات وصل إلى أدنى مستوى له سنة ١٩٦٧ فكان ٧ ٪ ، وهو تطور ايجابى آخر فى صورة توزيع الدخل ، وإن كان هناك مايؤكد أن تلك النسبة قد بدأت ترتفع من جديد فى السنوات التالية .[٤٩] .

دراسات سابقة :

وهناك محاولات وجهود بذلت لمحاولة الوصول الى صورة واقعية لتوزيع الدخل الزراعى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . ويلاحظ أن الغالبية العظمى لهذه المحاولات قد انطلقت من أرضية منهجية واحدة .

لقد بذل كل من سمير أمين وشارل عيسوى محاولات مبكرة فى هذا الصدد ، تقف عند نهاية الخمسينيات ، ولقد وصل الاثنان الى رسم صورة هذا التوزيع على النحو التالى :

جدول

توزيع الدخل الزراعى بين الفئات والطبقات الاجتماعية العاملة فى الريف

الفئات	العدد الاجمالى بالمليون	نسبتهم الى سكان الريف	الدخل بالجنيه	النسبة	دخل الفرد بالجنيه
المعدمين	١٤	٧٣ ٪	٥٠	١٥ ٪	٣,٥
فقراء الفلاحين أقل من فدان	١,١٧٥	٦ ٪	٧	٢ ٪	٦,١
الفلاحون المتوسطون ١ ـ ٥ فدان	٢,٠٨٥	١٥ ٪	٧٩	٢٣ ٪	٣٦,٨
الفلاحون الأغنياء ٥ ـ ٢٠ فدان	٠,٨٧٥	٥ ٪	٧٦	٢٣ ٪	٨٦,٤
الرأسماليين الزراعيين أكثر من ٢٠ فدان	٠,١٥٠	١ ٪	١١٦	٣٦ ٪	٧٧٣,٣
المجموع		١٠٠ ٪	٣٢٥	١٠٠	١٧,١

المصدر : سمير أمين ـ مصر الناصرية ـ باريس سنة ١٩٦٤ ص ١٠ ، ١١

شارل عيسوى ـ مصر الثورة ـ مرجع سابق ص ٢١٨

جدول

توزيع الدخل الزراعى بين الفئات والشرائح المختلفة ١٩٦١

الشريحة	الدخل مليون جنيه	النسبة الى الدخل الزراعى العام ٪	عدد العائلات بالالف	النسبة الى سكان الريف	متوسط دخل الفرد بالجنيه
عمال الزراعة والمعدمون	٣٩	٩,٧	٩٧٠	٣٧	٤٠
أقل من ٥ أفدنة	١١٣	٢٨	١,٢٨١	٥٣	٨٢
٥ ـ ٥٠ فدان	١٣٠	٣٢,٣	٣٥١	٩	٥٨
أكثر من ٥٠ فدان	٦٩	١٧	١٠	١	٦٩٠٠
عوائد الايجار المالك الغائب	٥٢	١٣			
الاجمالى	٤٠٣	١٠٠	٢,٦١١	١٠٠	١٥٥

ومع عدم تقليلنا من الجهد المبذول ، إلا أن لنا تحفظات كثيرة بالنسبة لهذا التوزيع ، فبداية هناك خطأ فى حصر عدد سكان الريف فى سنة ١٩٥٨ ، فقد كانوا لا يتعدون فى هذه الفترة ١٦ مليون ،

وليس ١٩ مليون ، مثلما أثبت الجدول .

كما أن توزيع الفئات والشرائح لم يكن دقيقا ، واعتمد التقسيم على أسس نظرية بحتة وليست واقعية ، منها مثلا اعتبار الشريحة الحائزة بين فدان الى خمسة من متوسطى الفلاحين . فضلا عن أن هذا التوزيع لايعطى صورة عن التطور الذى حدث فى توزيع الدخل ، فلقد حصر نفسه فى سنة ١٩٥٨ ، وكانت قوانين الإصلاح الزراعى جديدة ومحدودة ولم تعكس نفسها بالكامل بعد .

على أن المحاولة التى بذلها فيما بعد كل من دونالد ميد وروبرت ماربو فى هذا الصدد كانت أكثر نضجا إذ تعرضا لمساحة زمنية واسعة كفيلة بعكس بعض أهم نتائج الإجراءات والقوانين التى اتخذت فى المجال الزراعى وتأثيرها الفعلى على الدخول الزراعية وتوزيعها .(٥٠) وقد توصلا الى بعض الحقائق التى نوجزها فيما يلى :

● أنه لم يحدث تغيير جذرى بالنسبة لدخول العائلات المعدمة .

● أن ثمة ارتفاع ملحوظ قد جرى فى نصيب أغنياء الفلاحين من الدخل الزراعى . وقد حدد فى هذه الفئة بين من يحوزون فدانين وبين من يحوزون خمسة الى ١٠٠ فدان .

إن دخل كبار الملاك قد انخفض بشكل ملحوظ . وبالرغم من أن الصورة التى قدمها ماربو كانت أكثر تحديدا ، إلا أن هناك الكثير من التحفظات والشكوك حول واقعية هذا التوزيع ، وهناك الخطأ أيضا فى منهج توزيع الفئات والشرائح الريفية ، وخاصة بالنسبة لتوصيفهم لأغنياء الفلاحين ، والصورة التى قدمها عبد الفضيل تمضى على نفس الأسس التى قدمها كل من ماربو وميد ولنا هنا بعض التحفظات كذلك :

● لقد اعتمد مثلما فعل من سبقوه الى متوسط الدخل الإجمالى للفدان ثم قام بضرب هذا الدخل ومضاعفته وفقا لما تحوزه الشريحة حسب تقسيمها ، وقد اعترف ماربو بهذا الخطأ إلا أن المفروض الوصول الى الدخل الصافى وليس الدخل الإجمالى .

● هناك خلل فى تقييم عدد العائلات المعدمة ، وخلط بين عدد السكان الحائزين ، وعدد العائلات المعدمة .

● وضع « المالك الغائب » كشريحة منفصلة الدخل ، وهى بالتأكيد ليست كذلك ، فهى موزعة على شرائح الحيازة المختلفة .

وبالرغم من كل هذه التحفظات ، إلا أن كل تلك المحاولات قد ساعدت ولاشك على إعطاء ملامح عريضة ، وإن لم تكن دقيقة، لأثر الإصلاح الزراعى فى توزيع الدخل القومى ، أو على الأقل رصد الاتجاهات الاساسية لهذا التوزيع . ولقد حاولنا من ناحيتنا ، معتمدين على بعض النتائج التى توصل لها سمير رضوان ، الدخول الى صورة أدق لتوزيع الدخل الزراعى ، وذلك من خلال تحليل لبعض الإحصائيات التى توفرت عن تطور الأنماط الاستهلاكية المختلفة بين الطبقات والفئات الاجتماعية فى الريف .

كذلك الاعتماد بشكل أساسى على التقديرات الرسمية أو تقديرات بعض الرسميين المسؤولين عن الزراعة فى ذلك الوقت ، مضافا الى ذلك أنهم توقفوا عند سنة ١٩٦٥ ، وهى وإن كانت تحتل مساحة زمنية كفيلة

بعكس الاتجاهات الرئيسية لأثر الإصلاح الزراعى فى توزيع الدخل ، إلا أنها ليست مكتملة ولاتغطى المرحلة الناصرية بالكامل .

وبالرغم من أن محمود عبد الفضيل ، مستفيدا من كل الجهود السابقة ، قد حاول إعطاء صورة أخرى تفصيلية عن توزيع الدخل الزراعى إلا أن محاولته ، تثير نفس التحفظات السابقة ، بالإضافة الى أنه حصر نفسه فى السنوات العشر الأولى للإصلاح الزراعى .

جدول

أنماط الاستهلاكات بين السكان فى الريف وفقا لمجموعات

الدخول - ١٩٥٨ / ٥٩ ـــ ١٩٦٤ / ٦٥

أولا : ١٩٥٨

فئة الدخل	متوسط استهلاكات الأسرة	عدد الأسر (بالألف)	مجمل الاستهلاكات السنوى بالجنيه	نسبة المتراكم
٣٥ جنيه	٢٠,٦	٤٢	٨٦٤	٠,١٩
٢٥ - ٥٠	٣٩,٤	٢٧٩	١٠٩٩٤	٢,٦٤
٥٠ - ٧٠	٦٣,١	٤٦٠	٣٩٠٤٤	٩,١٢
٧٠ - ١٠٠	٨٨,٣	٤٤٢	٣٩٠٢٨	١٧,٨٢
١٠٠ - ١٥٠	١٢٣	٧٤٨	٩٢٠٠٧	٣٨,٣٣
١٥٠ - ٢٠٠	١٧٢,٧	٤٤٣	٧٦٤٩١	٥٥,٣٨
٢٠٠ - ٢٥٠	٢٢٢,٠	٢٤٦	٥٤٦٠٨	٦٧,٥٦
٢٥٠ - ٣٠٠	٢٧١	١٣٤	٣٦٤٢٥	٧٧٥,٦٨
٣٠٠ - ٣٠٠	٣٣٨	١٢٧	٤٣٠١٣	٨٥,٢٧
٤٠٠ - ٦٠٠	٤٧٥,٩	٨٩	٤٢٣٥٢	٩٤,٧
٦٠٠ - ٨٠٠	٧٠٧	١٨	١٢٧٣٧	١٧,٥٥
٨٠٠ - ١٠٠٠	٨٦٨٦,٥	٤	٣٤٦٦	٩٨,٣٢
١٠٠٠ فأكثر	١٥٠٨	٥	٧٥٧٤	١٠٠
المجموع	١٤٧	٣٠٣٧	٤٤٨٥٧٤	

جدول

توزيع الانماط الاستهلاكية فى الأسر الريفية

تقسيم نفقات الاستهلاك	٪	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٧٤
الفئة الدنيا	٢٠	٦,٣٥	٦,٩٥	٥,٨٠
الفئة الثانية	٢٠	١١,٢٩	١١,٨٥	١١,٢٧٠
الفئة الثالثة	٢٠	١٥,٦٥	١٦,٠١	١٥,٧١
الفئة الرابعة	٢٠	٢٢,٧٨	٢٢,٤١	٢١,٠٩
الفئة الخامسة	٢٠	٤٣,٩٣	٤٢,٧٢	٤٦,١٣
القمة	١٠	٢٨,٢٢	٢٧,٥٢	٣١,٠١

جدول

توزيع الدخل الزراعى بين الفئات والشرائح المختلفة

الشريحة	الدخل ملين جنيه	النسبة الى الدخل الزراعى العام	عدد العائلات (بالألف)	النسبة الى سكان الريف	متوسط دخل الفرد بالمهنة
عمال الزراعة (الأجر)	٢٠	٥,٥ ٪	١,٢١٧	٠٥٥ ٪	١٦,٤
الحائزون لأقل من ٥ فدان	٥٥	١٥ ٪	٨٧ ٪	٣٥ ٪	٧٠
٥ - ٢٠	٩٢	٢٥ ٪	٢٠١	٩ ٪	٥٨ ٪
أكثر من ٥٠ فدانا	١٤٤	٣٩ ٪	١٥	١ ٪	٩٦٠٠
الايجار الملاك	٥٨	١٥,٧ ٪			
الاجمالى ٣٦٩	١٠٠	٢,٢٢٠	١٠٠	١٦٦	

ويتضح من الجدول أنه كان هناك تحسن نسبى فى سوء توزيع الانماط الاستهلاكية فى الأسر الريفية فى الفترة بين ١٩٥٨ ــ ١٩٦٥ .

كما يتضح كذلك أن الاستهلاك السنوى للشرائح الدنيا من الدخل قد ازداد بشكل نسبى فى الستينيات ، فى نفس الوقت الذى شهدت الأنماط الاستهلاكية للشرائح العليا بعض الانخفاض .

ثانيا ١٩٦٥

فئة الدخل	الأجرة ألف	عدد الأسر (بالألف)	مجمل الاستهلاك (بالاف جنيه)	نسبة التراكم
٢٥ فأقل	١٩,٤	١٢	٢٣٣	٠,٢
٢٥ ـ ٥٠	٣٨,٦	١٢٥	٤٨٢١	٠,٥٠
٥٠ ـ ٧٠	٦٤,٢	٢١٨	١٣٩٩٩	١,٨٩
٧٥ ـ ١٠٠	٨٨,٤	٣٤٤	٣٠٤١٢	٤,٩٣
١٠٠ ـ ١٥٠	١٢٥,٦	١٠٠٧	١٢٦٤٧٩	١٧,٥٢
٢٠٠ ـ ٢٥٠	٢٢٣,٨	٦١٣	١٣٧١٥٩	٤٦
٢٥٠ ـ ٣٠٠	٢٧٢,٨	٤١٠	١١١٨٤٩	٥٧,١٤
٣٠٠ ـ ٤٠٠	٣٤٢,٣	٤٦٦	١٥٩٥٢٩	٧٣,٠٢
٦٠٠ ـ ٨٠٠	٦٧٨,٧	٨٤	٥٧٠٠٧	٩٢,٧٥
٨٠٠ ـ ١٠٠٠	٨٨٩,٥	٢٤	٢١٣٤٨	٩٤,٨٨
١٠٠٠ فأكثر	١٥١٢,٤	٣٤	٥١٤٢٣	١٠٠٠
المجمـــــــــــوع	٤٤٨٠	١٠٠٤٢٨٠		

المصدر : ١ ـ بحث عن ميزانية الأسرة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ـ اللجنة المركزية للاحصاء

٢ ـ الجهاز المركزى للسكان والتعبئة والاحصاء (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) القاهرة ـ ١٩٧٢

ويلاحظ فى النهاية أن هذا الاتجاه فى التقارب النسبى بين الأنماط الاستهلاكية لشرائح الدخول المختلفة قد بدأ يتوقف ، بل وتزداد الهوة مرة أخرى فى نهاية الستينات ، وهو نفس الشيء الذى حدث بالنسبة لتوزيع الدخول . وفى السبعينات تحقق هذا الاتجاه بشكل واضح .

ويمكننا رصد ذلك بسهولة من مقارنة لتوزيع الأنماط الاستهلاكية للأسرة الريفية وفقا لشرائح الدخل بين سنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤ .

إن الجدول يوضح اتجاها فى المرحلة الأولى من ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ الى ازدياد نصيب الشرائح الدنيا (٤٠ ٪) وفى نفس الوقت انخفاض فى نصيب شرائح القمة (٣٠ ٪) . بينما ينعكس ذلك الوضع فى المرحلة الثانية ــ ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤ ، ويرتفع من جديد نصيب شرائح القمة مع انخفاض نسبى للشرائح الدنيا . وفى النهاية يمكننا أن نلخص أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى توزيع الدخل على الفئات والطبقات العاملة فى الزراعة فى النقاط التالية :

- أن توزيع الدخل هو فى المحل الأول انعكاس مباشر لتوزيع الملكية ، وبالتالى فلقد تأثر توزيع الدخل بمدى التغير الذى طرأ على توزيع الملكية بعد القوانين الاصلاحية .
- لما كانت قوانين الإصلاح الزراعى قد أصابت بالدرجة الأولى طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين ، فقد انعكس ذلك بشكل واضح فى انخفاض دخولهم .
- ساعدت قوانين تحديد الايجارات وكذلك وضع حد أدنى ، لأجور عمال الزراعة والتراحيل فى محاصرة علاقات الانتاج شبه الاقطاعية لصالح علاقات رأسمالية أكثر تقدما .
- تمكن متوسطو الفلاحين وأغنياؤهم من زيادة نسبتهم من الدخل الزراعى .
- ازاداد بشكل نسبى دخل صغار وفقراء الفلاحين ، وكانت الزيادة أقل بالنسبة للفرد .
- تحسن أيضا وبشكل نسبى دخل عمال الزراعة .
- استفادة مطلقة لأغنياء الفلاحين وكبار الملاك .

هوامش

R. Slepenhagen– Lozial Klassen in der A grangesells chaft.

Hoselit 2= Socioloagical aspects of Economic growth– New York 1960.

2F. Doring= The Share of agriculture in a growing Popultion.

FAO, Vol VIII, N 819 1959

٣ ـ السكان ـ العمل والانتاج فى الزراعة المصرية ـ مطبوعات المعهد القومى للتخطيط ـ القاهرة ، ١٩٧٤ .

٤ ـ المرجع السابق .

٥ ـ عمرو محى الدين ـ التركيب الاقتصادى فى التجربة المصرية ـ مجلة الطليعة مارس ١٩٦٨ .

البنيان الطبقى فى البلدان النامية ، مجموعة من المؤلفين السوفيت ، صدر مترجما عن دمشق سنة ١٩٦٢ ـ ص ٢٨ ، ٢٩ .

المرجع السابق .

٨ ـ كانت عوامل الطرد قوية بشكل خاص فى الصعيد ، لعدة أسبابه منها اتساع ملكية كبار الملاك بشكل أكبر ، محدودية الأرض للتزرعة ، وكذلك الفيضان الذى كان يغرق مساحات زراعية واسعة طوال شهور الصيف .

٩ ـ فى دراسة مشتركة لمنظمة العمل الدولية مع المعهد القومى للتخطيط جاء بها ، أن ٢٦ ٪ من الذين يهاجرون من الريف الى المدينة ينتمون الى أسر يقل دخلها عن ٥٠ جنيها فى العام ، ٤٠ ٪ يقع دخلها بين ٥٠ ـ ٧٠ جنيها ، ٢٢ ٪ من ٧٠ ـ ١٠٠ ، وأن ٨٦ ٪ منهم لايملك أرضاً ، ٦٥ ٪ يؤجرون مساحات صغيرة من الأرض .

الدراسة المشتركة لمنظمة العمل الدولية ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٦ .

١٠ ـ محمود عارف ـ الهجرة الريفية الى المدينة ـ مركز الدراسات الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١١ ـ يوجد فى القاهرة ٣٠ ٪ من جميع العاملين فى جهاز الحكومة ٥٢ ٪ من جميع الأطباء ، ٥٨ ٪ من المهندسين ، ٥٣ ٪ من للمهندسين الزراعيين .

١٢ ـ فى بعض الحالات كانت هناك ظروف موضوعية وإيجابية للهجرة ، مثلما الحال فى الهجرة الى محافظتى كفر الشيخ ومديرية التحرير حيث كانت هناك مشروعات واسعة لاستصلاح الأراضى .

١٣ ـ محمود عبد الفضيل Developement, income distribution & Social Changes in rural Egypt P–115– 116

١٤ ـ ر . ماريو ـ الاقتصادى المصرى ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٩٤ ـ ٣١٥ .

● زيادة السكان فى مصر ومشكلة التطور فى مصر ـ الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء ـ نوفمبر ١٩٧٧ .

١٥ ـ International Lobour Orgonization – Rural employment Problems in U.R.E. genev 1969 – P – 53 .

١٦ ـ عمرو محى الدين ـ الاستثمار الزراعى والعمالة فى مصر منذ سنة ١٩٣٥ . رسالة الدكتوراة ـ لندن ١٩٦٦ ص ٧٢ .

١٧ ـ محمود عبد الفضيل ـ توزيع الدخل والتغيرات الطبقية فى مصر الزراعية .
١٨ ـ الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء ـ زيادة السكان . نوفمبر سنة ١٩٦٦ ص ١٦٢ .
١٩ ـ منير الزلاقى ـ البطالة الزراعية فى مصر ص ٢٢ عثمان الخولى ـ الزراعة العربية ـ الاسكندرية ١٩٦٨ ص ١١٨ .
٢٠ ـ عمرو محيى الدين ـ الاستثمار الزراعى والعمالة فى مصر .. ص ٧٧ .
٢١ ـ شارل عيسوى ـ مصر فى الثورة .
عثمان الخولى ـ فائض الموارد البشرية ـ مطبوعات وزارة الحكم المحلى القاهرة ـ ١٩٦١ .
٢٢ ـ فتحى عبد الفتاح ـ القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ـ ص ١٧٧ ، ١٨٣ .
٢٣ ـ محمود عبد الرؤوف ـ التخطيط الزراعى فى مصر ـ القاهرة ١٩٧٢ ص ١٤ ، ١٨ .
٢٤ ـ التعداد الزراعى الرابع ـ وزارة الزراعة .
٢٥ ـ عبد الباسط عبد المعطى ـ الصراع الطبقى فى القرية المصرية ص ١٥٣ ، ١٥٥ .
٢٦ ـ المرجع السابق .
٢٧ ـ السكان والتنمية ـ الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء ـ يونيو سنة ١٩٧٥ .
● حامد عمار ـ فى بناء البشر ـ القاهرة ١٩٦٤ ص ١٨٠
٢٨ ـ السكان والتنمية ص ٢٠٨ ص ٢٠٩ .
٢٩ ـ المرجع السابق ص ٢٠٩ .
٣٠ ـ حامد عمار فى بناء البشر ـ ص ١٩٤ ـ١٩٥ .
٣١ ـ عبد الباسط عبد المعطى ـ الصراع الطبقى .. ص ١٧٥ .
٣٢ ـ محمد رشاد ـ سرى للغاية .. ص ٢٢ ـ ٣٠ .
٣٣ ـ حامد عمار ـ فى بناء البشر ـ ص ١٣٢ ، ص ١٣٤ ، ص ١٨٠ .
خليل سرى ـ الملكية الريفية الصغرى ـ ص ١٤٣ ص ١٤٤ .
زكى شعيرة ـ ندوة عن التخطيط الاقليمى ـ دور الزراعة فى تمويل مشروعات التنمية فى مصر ـ يونيو سنة ١٩٧٠ ص ٢٢ .
٣٥ ـ سعد نصار ـ التطور الاشتراكى فى الزراعة المصرية ـ مصر المعاصرة ـ القاهرة سنة ١٩٦٩ .
٣٦ ـ زكى شعيرة ـ دور الزراعة فى التمويل ...
٣٧ ـ . G. Soab : The Egyptien agromein Aeferm in Egypt– P. 120– 121
٣٨ ـ أنور عبد الملك ـ مصر مجتمع عسكرى ـ بيروت ١٩٦٨ ص ٧٣ .
٣٩ ـ محمود عبد الخالق ـ الاصلاح الزراعى فى مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٦٢) رسالة دكتوراة لم تنشر ـ لندن ١٩٧١ .
سمير رضوان ـ الاصلاح الزراعى والفقر فى الريف المصرى ـ منظمة العمل الدولية .
٤٠ ـ . M. Eshag & M. Kamal : agramim reform in U.A.R. Bulletin of order University Mars 1968
٤١ ـ FAO reviuw – Part II; Neumber IV November / December 1969
٤٢ ـ محمد رشاد ـ سرى للغاية ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ـ ٢٧٥ .
ميشيل كاما ـ حول الصراع الطبقى فى الريف ـ مجلة الطليعة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ص ٥٥ .
٤٣ ـ تقرير عن بعض قرى الشرقية والدقهلية ـ مجلة الطليعة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
٤٤ ـ عادل غنيم ـ ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية فى الريف مجلة الطليعة ـ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
٤٥ ـ سمير رضوان ـ الاصلاح الزراعى والفقر فى الريف ص ٥٧ .
٤٦ ـ روبرت ماريو ـ الاقتصاد المصرى (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) ص ٣٣٢
٤٧ ـ محمود عبد الفضيل ـ توزيع الدخل والتطور فى الريف ص ٦٨ .
٤٨ ـ ر . ماريو ـ الاقتصاد المصرى ص ٣٣٤ .
● سمير رضوان الاصلاح الزراعى ص ٣٢ ، ٣٣ .
٤٩ ـ المرجع السابق .
سمير رضوان ص ٥٣ .
ماريو ص ٣٣٥

٥٠ ـ قدم دونالد سيد صورة عن توزيع الدخل الزراعى فى الفترة بين ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ على النحو التالى :

الشريحة الاجتماعية	الدخل بالمليون جنيه	نسبته الى الدخل الزراعى العام	الدخل	النسبة ٪
● أجور عمال الزراعة	٢٠	٥,٤	٢٠	٥
● المستأجرين	٤٨,٥	١٣,١	٣١,٧	٧
● أقل من فدانين	٢٤,١	٦,٥	٢٨,٧	٧
● من ٢ ـ ٥٠ فدانا	١٦٠,٧	٤٣,٧	٢١٨,١	٥٢
● فوق ٥٠ فدانا	١١٤,٩	٣١,٢	١٢٣,٥	٢٩
● مجموع الدخل العام	٣٦٨	١٠٠	٤٢٢	١٠٠

المصدر : Meed: Growth and Stuctural Change in the Egyption ecomomy Ilionis 1967 P. 78

أما مابرو فقدم صورة أخرى لتوزيع الدخل وإن كانت تتمشى مع تقديرات ميد كالآتى :

الشرائح الاجتماعية	نصيبها من الدخل الزراعى ٪ ١٩٥٠	١٩٦٥
المعدمين	٩	٨
ملاك أقل من خمسة أفدنة	١٧,٥	٣٤
ملاك ما بين ٥ – ١٠٠	٤٨,٥	٥٦
ملاك أكثر من ١٠٠ فدان	٢٥	٤

المصدر : ر . مابرو ــ الاقتصادى المصرى (١٩٥٠ – ١٩٧٠) ص ٣٣٥

الفصل الخامس

التصنيف الطبقي والعلاقات الاجتماعية في الريف

الملامح الاجتماعية للتصنيف الطبقي

مازالت مشكلة التصنيف الطبقي في البلدان النامية من القضايا التي تثير جدلا واسعا في الأدبيات والاقتصادية ، واتسع هذا الجدل بشكل خاص بعد حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي .

فالبنيان الاجتماعي المشوه في تلك البلدان ، والإزدواجية الممثلة في تواجد الشكل الاقتصادي المتقدم جنبا إلى جنب الأشكال التقليدية المتخلفة والتعايش بين أنماط متوازنة ومتباينة وأحيانا متصارعة ، كذلك العلاقة غير المتكافئة بين مجالات النشاط الانتاجي المختلفة ، بالإضافة إلى العوامل التقليدية والعائلية ... الخ .

كل ذلك يجعل مهمة أي بحث علمي حول التصنيف الطبقي في تلك البلدان مسألة صعبة ومعقدة وخاصة في الريف[1]

ومن الملامح الهامة التي تتميز بها علاقات الطبقات المختلفة في البلدان النامية وجودشرائح كبيرة نسبياً من الفئات المتداخلة · ويجد الانسان أنه من الصعب مثلا أن تعتبر الغالبية العظمى للعمال الزراعيين في تلك البلدان ، بروليتاريا حقيقة حيث أن قطاعا واسعا منهم يملكون أو يحوزون مساحات قزمية .

كذلك من الصعب وصف المنتجين المستقلين أي الذين لا يبيعون قوة عملهم وأيضا لا يستغلون عمالاً آخرين بأنهم بورجوازية صغيرة ، فغالبية هؤلاء المنتجين الصغار المستقلين في البلدان النامية ، يختلف أسلوب استغلالهم لوحداتهم الانتاجية الصغيرة اختلافا بينا ، ففيهم من يمكن تصنيفه بأنه انتاج طبيعي ، وآخر نصف طبيعي ، حتى أسلوب الانتاج الرأسمالي الصغير . وذلك يصبح من الصعب بل من الخطأ اعتبار هؤلاء المنتجين الصغار

بورجوازية صغيرة ، لأن شكل الانتاج الصغير مرتبط فى النهاية بطبيعة الانتاج وعلاقاته السائدة فى المجتمع ككل .

وعندما نتعرض للوضع الطبقى فى مصر ، وخاصة فى الريف فإننا سنواجه حتما كل هذه المشاكل بالرغم من أن خصوصية التطور فى الأوضاع فى مصر لا تجعل منها نموذجا قياسيا للأوضاع فى دول آسيا وافريقيا . فهناك عدد من الأسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى تجعل هذه القضية فى مصر ، وأيضاً فى الريف ، أكثر وضوحا وبلورة منها فى بلدان نامية أخرى كبيرة .

محاولات سابقة :

نستطيع القول أنه وحتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدور قانون الاصلاح الزراعى كان الوضع الطبقى فى الريف مبلورا وواضحا[٢] . وقد لعب الاصلاح الزراعى والقوانين والاجراءات الأخرى التى اتخذت فى مجال تنظيم وتطوير الانتاج الزراعى دورا مؤثرا على الوضع الطبقى . وقد تعرض عدد من الباحثين لهذا الموضوع ، بعضهم ذهب إلى القول بأن ثمة تغييراً جوهرياً قد طرأ ، بينما قال البعض من تأثير هذه الاجراءات على وضع وعلاقات الطبقات المختلفة فى الريف . والغالبية العظمى لهذه الدراسات اعتمدت فى الأساس على تقسيمات نظرية جاهزة وقامت على بنيان من الاحصائيات التقليدية دون اقتحام حقيقى وواقعى للجذور الحقيقية فى هذا الميدان .

وبالرغم من أنت سمير أمين فى كتابه « مصر النهرية » ، ونضيف إليه أيضا محمود عبد الفضيل ، قد حاولا بشكل أعمق فى مجال التصنيف الطبقى فى الريف المصرى ، إلا أنها ورغم تميز جهدها عن جهود أخرى ، ظلا فى النهاية أسرى التحليلات الكلاسيكية[٣] ، فكلاهما استطاع بحق أن يقدم صورة تقريبية لعلاقات الانتاج ووضع ودور القوى العاملة فى الانتاج الزراعى ولكن من الناحية الأخرى نجد أن المقولات النظرية العامة هى التى سادت عندما حاولا أن يقدما صورة للطبقات والفئات الاجتماعية . فقد اعتمدا فى الأساس على عامل الملكية باعتباره العامل الأوحد فى التفرقة بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية فى الريف .

وقد أدى ذلك بالطبع إلى أخطاء عديدة منها التجاهل شبه التام لعلاقات الانتاج الاقطاعية ومنها اعتبار الشريحة التى تملك من ٥ إلى ٢٠ فدانا بورجوازية ريفية .

فالعلاقات المتبادلة بين الطبقات والفئات المختلفة وصراعاتها وتأثيرها وانعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية فى الريف والعوامل التقليدية وأيضا الجديدة ، التى قد تحد من نفوذ الشريحة أو توسع منها ، كل ذلك لا نجد له أثراً فى ذلك النمط من التحليلات النظرية .

وثمة دراسة أخرى متميزة قام بها عبد الباسط عبد المعطى حول هذا الموضوع وإن كان قد حدد نفسه فى أربع قرى[٤] . ولكنه استطاع ولا شك أن يخرج ببعض النتائج الهامة فقد

أثبت أن الاعتماد فقط على حجم الملكية في التقسيم الطبقى فى الريف قد يكون مضللا إذا وضعنا فى الاعتبار اتساع ظاهرة الايجار فى الزراعة المصرية . وشدد عبد المعطى فى دراسته على أهمية شكل وأسلوب استغلال الأرض أى نوعية أدوات الانتاج المستخدمة ونوعية المحصول . بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تلعب فى تقديره دوراً هاماً فى تصنيف الطبقات والفئات المختلفة فى الريف . من هذه العوامل التى فصلها الأمية ، درجة الوعى السياسى والثقافى والمشاركة فى أشكال النشاط والتنظيمات المختلفة فى الريف ، وحركة واتجاه الصراع الطبقى وأشكاله ...(٥)

أسس التقسيم الطبقى فى القرية المصرية :

تعتمد الدراسة التى قمنا بها حول التصنيف الطبقى على اعتبار أن علاقات الملكية فى الريف هى العامل الرئيسى المحدد ، ولكنها ليست العامل الوحيد . ونحن نؤكد من البداية ذلك لكى نعلن افتراقنا التام فى المنهج عن هذه الدراسات التى تقلل كثيراً من أهمية علاقات الملكية فى هذا المجال ، هذه الدراسات التى تبالغ كثيراً فى دور « العوامل غير الاقتصادية » وهى بذلك لا تخلع العلاقات الاجتماعية من جذورها الاقتصادية فقط بل إنها تقلل أيضا من أهمية الصراع الطبقى فى المجتمعات وتحده فى إطار قانونى(٦) .

ولذلك نحن ننطلق فى تحليلنا للأوضاع الطبقية فى الريف بداية من منطلق التفرقة بين من يملكون ومن لا يملكون ، أن العامل الثانى فهو التفرقة بين من يحوزون ومن لا يحوزون ، واضعين فى الاعتبار النسبة العالية للأراضى المؤجرة ، ومن الواضح أن الحيازه هنا لا تعنى الملكية .

أما العامل الثالث فهو شكل وأسلوب استغلال هذه الملكية أو الحيازة أى التفرقة بين من يعمل على أرضه ومن لا يعمل ، ووسائل وأدوات الانتاج المستخدمة ، حجم العمالة المستخدمة وشكل العائد من الانتاج ... الخ .

ولقد كان لمجموعة الدراسات الميدانية التى قام بها الباحث أو اشترك فيها دور هام فى اكتشاف عوامل أخرى كثيرة ، ثقافية وسياسية واجتماعية ، بل وحتى جغرافية ، لتحديد الملامح المميزة للطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية العاملة فى الريف ، وانعكاس الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التى اتُخذت فى تلك الفترة على البنيان الطبقى فى الريف ن

وقبل أن ندخل فى تحديد لهذه الطبقات والشرائح فإن لنا ملاحظتين :

أولاهما :

أن التغيير الأساسى فى الوضع الطبقى فى الريف تمثل فى تصفية الطبقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ووضع فئات البورجوازية الزراعية فى المقدمة .

ثانيتهمـا :

أن قاعدة البنيـان الهرمى الطبقى فى الريف (فقراء الفلاحين وعمال الزراعـة) قـد طرأ عليها تغيرات نسبية فى الحجم والدور والمهمة ، ولكن هذه التغييرات لم تصل أبدا إلى الدرجة المكثفة أو الجذرية .

أثر الاصلاح على القوى الاجتماعية فى الريف

الملاك الاقطاعيون وشبه الاقطاعيين :

جاءت كل الاجراءات الاصلاحية فى مجال الزراعة موجهة فى الأساس ضد هـذه الطبقـة ، ومع ذلـك فـإنـه من الضرورى مناقشـة حجمها ودورها وردود فعلها وهى تواجـه عمليـة التصفية المستمرة .

وتمثل العائلة المالكة بالاضافة إلى العائلات العشر التى وجه لها قانون سبتمبر ١٩٥٢ الضربة الأولى النواة الأساسية لهذه الطبقة ، التى لعبت طوال النصف الأول من القرن العشرين دوراً أساسياً فى تجميد علاقات الانتاج ومثلث عقبـة هـامـة إزاء أى تطور فى الحيـاة الانتاجيـة والسياسية والثقافية ، ليس فى القرية فحسب ، بل وفى المجتمع المصرى كله .

لقد كانت كل الاجراءات الخاصـة بتحديد الملكيـة الزراعيـة وتحديد الإيجارات ومصادرة آراضى الأسرة المالكة وتطوير العمل التعاونى الزراعى والمهام الجديـدة الخاصـة بـالتسويق ، وتنظيم الدورة الزراعية ، تستهدف ضرب هـذه الطبقـة المسيطرة ، والتى لم تستسلم بسهولـة بل من الغريب إنها ظلت تقاوم وبأشكال مختلفة ولفترة تزيد عن أربعة عشر عـامـاً م لمنذ أعلن عدلى لملوم أحد رموز الطبقة تمرده فى محافظة المنيا وحمل لواء المعارضة المسلحة ضد حركة الضبـاط الأحرار وإصلاحهم الزراعى ، وحتى قيام عميد أسرة الفقى فى المنوفيـة بـاغتيـالر أحد القـادة المتقدمين فى قريـة كمشيش سنـة ١٩٦٦ ، كان من الـواضح أن هـذه الطبقـة ، وبـالرغم من إسقـاطها من قمـة السلطة السياسيـة ووجود سلطة أخرى وطنيـة ومعادية لها ، إلا أنها ظلت متواجـدة وأحيـانـاً بـأشكال قـوية لفترة طـويلـة قبـل أن يتم تصفيتها .

بل إننا لنستطيع القول أنه حتى نهـاية الستينيـات ، وبـالرغم من الضربـات المميتـة التى وجهت لها وهـدم كيـانهـا الأسـاسى كطبقـة ، إلا أنهـا ظلت ذات بقـايـا وآثـار عـالقـة فى بعض المناطق التى لم تصف فيها تماماً .

ولقد أشار الرئيس جمـال عبد النـاصر فى بعض خطبـه سنـة ١٩٦٦ إلى المقـاومـة الطبقيـة المريرة لهذه الطبقـة من أجل الاحتفـاظ بنفـوذهـا الاجتماعى والسيـاسى فى القريـة والحيـاة المصريـة بشكل عـام ، بـل إنـه وحتى تشكيـل اللجنـة العليـا لتصفيـة الاقطـاع سنـة ١٩٦٦ والاجراءات العنيفة التى اتخذتها إزاء بعض رموز هذه الطبقـة مثل مصـادرة أراضيهم وإغلاق

قصورهم فى الريف ، وطرد ممثليهم من البرلمان وبعض الأجهزة الحكومية ، كان ومازال لهم وجود فعال فى حياة القرية المصرية . ولقد أدت إلى هذا الواقع الغريب عدة عوامل : -

- حدد الاصلاح الزراعى الأول سقف الملكية بـ ٢٠٠ فدان للفرد ، كانت فى الواقع ٣٠٠ فدان لو أضفنا الزوجة والأولاد ولقد أعطى ذلك الفرصة لغالبية العائلات الاقطاعية للإحتفاظ بنفوذها التقليدى فى القرية .
- كانت الملكية المنزوعة والزائدة عن الحد طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى ، يصرف عنها تعويضات سخية لهؤلاء الملاك الأمر الذى أوحى بأنهم لم يفقدوا نفوذهم وقدراتهم المادية .
- كانت مهمة تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى والاصلاحات الأخرى التى اتخذت تقع بشكل كامل على عاتق أجهزة الدولة فى غياب شبه تام لوجود أحزاب أو منظمات سياسية أو جماهيرية فعالة ن ولقد كان من الطبيعى أن يكون لهذه الطبقة نفوذها داخل أجهزة الدولة ، تلك الأجهزة التى لم يطرأ عليها تغيرات جذرية ، بل إنه حدث أن بعض القيادات الرسمية والتى أوكل لها تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى ، كانت تنتمى إلى هذه الطبقة أو تتعاطف معها ، بل ان رئيس المحكمة العليا المختصة بتطبيقات قوانين الاصلاح الزراعى فى الستينيات كان ينتمى بالفعل إلى هذه الطبقة[٧] .

ولا شك أن الأسلوب الإصلاحى ، والذى أعتمد فى الأساس على اجراءات ادارية مع الابتعاد التام عن (بل وأحياناً مطاردة) أية تحركات أو منظمات جماهيرية ، قد أعطى فرصة كبيرة لهذه الطبقة بأن تجرى أكبر قدر من التخريب قبل أن تصفى ويتحول قطاع هام منها إلى كبار ملاك رأسماليين .

البرجوازية الزراعية الكبيرة

لقد كانت هناك فئات هامة من البرجوازية الزراعية متواجدة بالفعل على الخريطة الطبقية قبل ثورة ١٩٥٢ وكانت مصالحها أحياناً وتوجهاتها السياسية والإجتماعية تتناقض مع الطبقة المسيطرة فى ذلك الوقت والمتمثلة فى كبار الملاك الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين ولكن هذه الشرائح الرأسمالية ظلت ، حتى قوانين الإصلاح الزراعى ، تعمل فى ظل الطبقة المسيطرة وفى تداخل معها [٨] .

وقد دفع قانون الإصلاح الزراعى الأول الى بلورة أكثر لموقف ودور البرجوازية الزراعية كما أعطى لها الفرصة لأن تستقل بشكل نهائى عن مواقع الإقطاعيين . ورحبت عناصر البرجوازية الزراعية بقوانين الإصلاح الزراعى ووصفتها بأنها قوانين عادلة وضرورية [٩] .

وقد تميزت تلك الطبقة عن غيرها بثلاثة ملامح أساسية :

- الإشراف على زراعة حيازتها بنفسها ـ سواء كانت ملكية أم إيجاراً وإنتهاج اسلوب المزارع الواسعة التى تستخدم العمال المأجورين أو الموسميين .

ـــ إدخال وسائل وأساليب إنتاج حديثة مثل التوسع فى إستخدام الماكينات والالات الزراعية والوسائل العلمية الحديثة .

ـــ الانتاج من أجل السوق والصناعة . مثل الخضر والفاكهة وقصب السكر والقطن ، بل إن بعض هؤلاء الملاك الرأسماليين كانوا يملكون ، فى نفس الوقت ، مصانع لإنتاج السكر والغزل والنسيج وتعبئة الفواكه .

وفى الفترة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ كانت كل القوانين التى صدرت تصب فى الأساس فى طاحونة مصالح الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن ٢٠ فداناً وخاصة القوانين المنظمة للإيجارات والتعاونيات الزراعية التى إستفادوا منها بدرجات كبيرة (١٠) وبالرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعى الثانى والتى جعلت الحد الأقصى للملكية ١٠٠ فدان قد مست القطاعات العليا من هذه الطبقة إلا أنها وبشكل عام إستطاعت أن تدعم مواقعها على حساب التصفية المستمرة للفئات الإقطاعية وشبه الإقطاعية (١٢)

وحتى نهاية الستينيات كانت المزارع التى تتكون من ٢٠ فدانا فأكثر تبلغ ١٥,٣٨٤ مزرعة أى بنسبة ٣٢,٥ ٪ من الأراضى المزرعة .

وكانت هذه المزارع تستخدم ١٠ ٪ من مجموع القوع العاملة فى الزراعة ، ٦٣ ٪ من القوى العاملة المأجورة .

وفى هذه المزارع كانت تعمل ٧٥ ٪ من كل الجرارات العاملة فى الزراعة المصرية ، ٤٧ ٪ من آلات الرى الميكانيكية وبلغ إنتاجها من الخضر والفاكهة والمحاصيل المستخدمة فى الصناعة ٧٩ ٪ من مجمل هذا الإنتاج .

ومن الطبيعى أن تحتل هذه الطبقة مركز الثقل المحافظ فى القرية . وفى أواسط الستينات وبعد أن رحبوا فى المراحل الأولى بالإجراءات الإصلاحية التى إستفادوا منها بدأوا يتخذون موقفاً متحفظاً ثم معادياً لأية إجراءات جديدة وقام ممثلوهم الأقوياء فى البرلمان (مجلس الأمة) وفى التعاونيات والأجهزة الأخرى بالوقوف صراحة ضد أى محاولات لتطوير الإنتاج الزراعى وتنظيمه(١٣) .

ونظموا حملات قوية ضد القوانين المتقدمة التى كانت قد صدرت أو جرت حولها مناقشات وقد إستطاعوا مثلاً إلغاء القانون الذى كان يعطى الاغلبية لمن يحوزون أقل من خمسة أفدنة فى مجالس إدارات الجمعيات التعاونية ـ كما أوقفوا المشروع المتقدم فى خلق تعاونيات زراعية منتجة فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف ، وتمكنوا بعد ذلك من تصفية المشروع تصفية تامة . كما نجحوا أيضاً سنة ١٩٦٧ فى الضغط من أجل بيع مساحات من الأراضى الجديدة المستصلحة والحيلولة دون خلق قطاع عام زراعى قوى فى تلك الأراضى كما تمكنوا من إضفاء تفسيرات لتغيير بعض إجراءات تنظيم الأراضى المؤجرة مما يعطى للمالك فرصة أوسع وحرية أكبر فى فرض شروطه على المستأجر أو حتى طرده .

وكانت مواقفهم السياسية والإجتماعية أكثر وضوحاً فقد أعلنوا بوضوح معارضتهم للسياسة التقدمية المعادية للإمبريالية التى تتبعها الحكومة والإرتباط القوى بدول المعسكر الإشتراكى والإتحاد السوفيتى(١٤)

وفى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات كان من الواضح أن هذه الطبقة قد بدأت تحتل مركزاً أساسياً ليس فقط فى مجال السياسة الزراعية ، بل لقد عكست نفوذها السياسى والإجتماعى القوى ، بعد دعم مراكزها

الإقتصادية والإنتاجية ، فى تواجدها المكثف فى البرلمان ووحدات وقيادة الإتحاد الإشتراكى ، التنظيم السياسى الوحيد الذى كان يعمل على الساحة ، وكذلك فى التعاونيات الزراعية ومجالس الإدارة المحلية .

وقد ساعدت على هذا الوضع ثلاثة عوامل أساسية :

● أن الغالبية العظمى للقوانين التى صدرت جاءت فى الأساس فى مصلحتها .

● أن أجهزة الدولة العاملة فى الريف كانت تربطها روابط طبيعية ومصلحية بهذه الطبقة .

● إفتقاد حركة سياسية أو جماهيرية قوية بين الفلاحين . بل والوقوف ضد أية تحركات فلاحية منظمة تحت دعاوى كثيرة .

الرأسمالية الزراعية المتوسطة

وتقع هذه الفئة فى الحيازات التى تقل عن ٢٠ فدانا حيث يتربع كبار الملاك الرأسماليين ، والتى تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة حيث يقبع صغار الفلاحين .

وهناك ٢٢٦,٧٢٤ مزرعة تمثل ١٣,٨ ٪ من مجموع المزارع وتمتد على مساحة قدرها ١,٨٤٣,٣٠٠ فدان تمثل ٢٩,٧ ٪ من الأراضى المنزرعة . ويعمل فى هذه المزارع بالملكية أو الإيجار ٢٣٦,٧٠٠ ألف عائلة تمثل ٧,٦ ٪ من كل العائلات العاملة فى الزراعة و ٢٣,٤ ٪ من كل القوى العاملة فى الانتاج الزراعى . من بين هذه

النسبة هناك ٥٠ ٪ منها تمثل قوى العمل العائلية أما النصف الآخر فهى قوة عمل مأجورة . وتستخدم هذه الفئة ٢٠ ٪ من الجرارات ، ٣٥ ٪ من آلات الرى الميكانيكى المستخدم فى الزراعة المصرية [١٥]

إلا أنه من الواضح أن هذه الفئة تنقسم الى شريحتين رئيسيتين :

● فقطاع منها ينتمى الى ما يمكن تسميته « بالملاك الغائبين » الذين يقسمون ملكياتهم الى مساحات صغيرة ويقومون بتأجيرها بأشكال الإيجار المختلفة ، نقدى أو عينى أو مشاركة فى المحصول ، وغالبيتهم تقيم فى المدن ، وتمتهن مهنا ونشاطات آخرى بعيدة عن العمل الزراعى (موظفون ـ مهنيون ـ أعمال تجارية) . وهذه الشريحة تعتبر فى واقع الأمر طفيلية على عملية الإنتاج الزراعى ، ولذلك فهى تمثل عقبة أمام تطور الإنتاج وعلاقاته .

ولما كانت عناصر كثيرة منها تحتل مراكز وسيطة أو حتى قيادية فى أجهزة الدولة ، بما فى ذلك الأجهزة العاملة فى الريف ، فقد كان من الطبيعى أن تعرقل تنفيذ أية قوانين قد لا تكون فى صالحها أو تمس هذه المصالح وخاصة قوانين تنظيم الإيجارات . وهى بالطبيعة والمصلحة تميل الى الإتجاهات اليمينية المحافظة ، وقد عارضت التوسع فى مهام التعاونيات أو إقامة قطاع عام زراعى قوى لخطورة ذلك على مصالحهم ونفوذهم فى بلادهم .

كما إستطاع عدد ليس بالقليل منهم أن يذهب الى البرلمان أو يحتل مواقع هامة فى الإتحاد الإشتراكى بإعتبارهم ممثلين للفلاحين .

● أما الشريحة الهامة الآخرى ، فهى الذين يباشرون زراعة ملكياتهم أو حيازاتهم بأنفسهم ، وغالبيتهم

يقيمون فى القرية ، ويمثل النشاط الزراعى الجانب الأساسى فى عملهم ونشاطهم . ولقد إستفاد هؤلاء على طول الخط من كل القوانين التى صدرت فى الخمسينات والستينات فى مجال الزراعة ، فتحديد الملكية أعطى لهم ولملكياتهم المتوسطة حقيقة ونفوذاً أوسع ، كما أن التوسع فى التعاونيات ومهامها ، وكذلك تنظيم الإيجارات إزاح من طريقها ، الفئات الطفيلية وأعطى لها الفرصة لتزيد من ملكيتها وحيثيتها ، ويتضح ذلك من أنها زادت من مساحة أراضيها من ٢٤,٥ ٪ الى ٢٩,٧ ٪ من مساحة الأراضى المنزرعة فى الفترة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ . وقد حصلوا على نصيب الأسد من مبيعات كبار الملاك للأراضى الزائدة عن الحد فى الفترة الأولى من تطبيق قانون الإصلاح الزراعى ، فقد كانوا الوحيدين الذين تتوافر فى أيديهم الأموال اللازمة للشراء .

كما أن التوسع فى إعطاء القروض العينية والنقدية من خلال التعاونيات أتاح لهم قبل غيرهم فرصة أوسع فى الحصول على نصيب أكبر من هذه القروض المعفاة من الفائدة [١٦] .

كما أن قوانين تنظيم الدورة وفر لهم ظروفاً مثالية لإستغلال صغار الفلاحين وإحتياجاتهم الأساسية من القمح والأرز والذرة ، وأصبحوا هم سادة السوق فى القرية والسوق السوداء بشكل خاص .

ولما كانت هذه الفئة تقيم فى القرية ، فقد كانت هى التى قادت فى الواقع نضال الفلاحين فى الصراع الوطنى والطبقى الذى كان محتدماً قبل ثورة ١٩٥٢ ضد الإحتلال البريطانى والقوى الإقطاعية وشبه الإقطاعية وعلى رأسها القصر ، لذا كان من الطبيعى أن تحتل معظم المراكز القيادية فى القرية سواء من الناحية السياسية أو التنفيذية أو الإنتاجية « العمدة والمشايخ » ورؤساء الوحدات المحلية ووحدات الإتحاد الإشتراكى . « وقد أكدت دراسات عديدة أن هذه الفئة تحتل ٧٠ ٪ من مواقع القيادات فى المنظمات الجماهيرية والسياسية المختلفة العاملة فى القرية والأقاليم . [١٧]

على أنه يمكن تقسيم هذه الفئة من متوسطى الحائزين الى ثلاث شرائح رئيسية وفقاً لحجم ونوعية القوى العاملة فى الحيازة الواحدة :

فهناك الشريحة الدنيا وهى التى تعتمد على قوة العمل العائلية فى زراعة أراضيها ولاتستخدم أية قوة عاملة أخرى مأجورة ، ربما فيما عدا أوقات الذروة فى الحصاد ، ووضع هذه الشريحة اقتصادياً وإجتماعياً يقترب الى حد كبير من وضع صغار وفقراء الفلاحين .

.أما الشريحة الوسطى فهى تستخدم بالإضافة الى قوة العمل العائلية ، قوة أخرى مأجورة سواء بشكل دائم أو موسمى أما الشريحة العليا فهى غالباً ما تستخدم عمالة مأجورة ، كذلك تتوسع فى إستخدام الجرارات والالآت .

وبالرغم من التباين النسبى فى مواقع هذه الشرائح الثلاث إ أنه يجمعها عدة سمات أساسية مشتركة تضع حدوداً فاصلة بينها وبين صغار وفقراء الفلاحين .

فهى تحقق فائضاً من الإنتاج تبيعه فى السوق ، وتوسع من ممتلكاتها فى الأرض والماشية ، كما يمتلك غالبتهم بيوتاً متميزة فى القرية وأحياناً بعض الملكيات الأخرى مثل الآلات الزراعية والماشية .

ومن الناحية السياسية لعبت هذه الطبقة الوسطى الزراعية دوراً ثورياً فى الريف وفى الحياة المصرية بشكل عام وذلك فى النصف الأول من القرن العشرين ، وقادوا فى واقع الأمر نضال الفلاحين ضد الإقطاع والإستعمار . وقد كانوا هم القيادة الحقيقية فى الريف إبان ثورة سنة ١٩١٩ ، كما قادوا هبات الفلاحين ضد الإقطاع والأسرة المالكة فى قرى بهوت وكفور نجم فى الشرقية والدقهلية فى سنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ . واستقبلوا ثورة سنة ١٩٥٢ والإصلاح الزراعى بحماس كبير ، وقد كان من الطبيعى أن تختلف مواقعهم نسبياً بعد ذلك مع التطورات الإجتماعية والاقتصادية والتغييرات التى بشرت بها الإجراءات الأكثر تقدماً خلال مرحلة الخمسينيات والستينيات .

وبعد إصدار تلك القوانين التى سميت بالإصلاح الزراعى الثانى سنة ١٩٦١ ، بدأت شرائح هامة منهم تتحسس مصالحها بل وتغير مواقفها ، مثلما حدث عندما أعلنوا بوضوح معارضتهم للقانون الذى كان يعطى لصغار الحائزين أغلبية فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، كما عارضوا أيضاً التوسع فى مهام الجمعيات التعاونية وخاصة فى مجال تسويق الحاصلات الزراعية ، ووقف ممثلوهم فى وحدات الإتحاد الإشتراكى وأجهزة الحكم المحلى ومجلس الأمة ضد فكرة إقامة قطاع عام قوى فى الزراعة على الأراضى الجديدة المستصلحة ، وطالبوا بوضوح ببيع وتوزيع هذه الأراضى فى قطع صغيرة .

وفى منتصف الستينيات ، وبالتحديد سنة ١٩٦٦ وبعد حادثة كمشيش وإغتيال أحد العناصر القيادية والتقدمية العاملة فى الريف على أيدى كبار الملاك ، ورد الفعل القوى بين صغار الفلاحين وعمال الزراعة ، الذى أوحى فى تلك الفترة بإزدياد التحالف والفاعلية فى الحركة السياسية لجماهير الفلاحين ، بدأ إتجاه أغنياء الفلاحين يميل بوضوح للمعسكر الآخر .

ولا شك أن موقف الفلاح المتوسط والموقف منه كان ومازال أحد القضايا الهامة التى أثارت مناقشات عديدة وخصبة بين القوى الثورية . ففى مرحلة الثورة الوطنية والديمقراطية غالباً مايتخذ الفلاح المتوسط موقفاً مسانداً لجماهير الفلاحين ، بينما يبدأ هذا الموقف فى التغير عندما تدخل الثورة فى مرحلة التغييرات الإجتماعية والطبقية . وينزعج للغاية عندما يحس أن مركز الثقل والنفوذ فى القرية سينتقل من يده الى قوى أخرى وخاصة فقراء الفلاحين وعمال الزراعة [١٨] وفى أوائل السبعينات كان من الواضح أن متوسطى الملاك والحائزين قد إختاروا فى النهاية جانب الملاك الرأسماليين الكبار ضد الفئات الفقيرة فى الريف ، وقد أدى الى ذلك الوضع عوامل كثيرة منها الإفتقاد الى حركة جماهيرية فعالة فى الريف ، والإعتماد التام على أجهزة الدولة فى تنفيذ الإجراءات والقوانين فى الريف .

والأمر يختلف تماماً عندما تتحول المعركة ضد الإقطاع والاستعمار الى معركة داخلية ضد الإستغلال وكان غالبية متوسطى الملاك قد ترجموا بوضوح إنزعاجهم من التطورات الإجتماعية والاقتصادية ، وقد لعبت هذه الفئة دور « حصان طروادة » فى دعم مراكز كبار الملاك والرأسماليين فى الريف .

وقد أوضحت السبعينيات أنهم لم يقفوا فقط ضد الإتجاهات الثورية فى الريف بل وعملوا على مطاردتها وتصفيتها بكل الصور ، ولفتح الباب واسعاً أمام الإستغلال الرأسمالى المكثف فى الريف ، هذا التطور الذى جعلهم أنفسهم أول الضحايا .

صغار الفلاحين الحائزين

تقول الإحصائيات أن المزارع التى حيازتها أقل من خمسة أفدنة تبلغ ١,٣٨٢,٢٤١ مليون مزرعة تبلغ مساحتها ١,٣٥٤,٤٢١ مليون فدان أى ٣٧,٩ ٪ من مجموع المساحة المنزرعة [٢٠] ويعمل عليها ٣,٤٢٩,٧٦٤ مليون شخص أى ٧١ ٪ من مجموع القوى العاملة فى الزراعة ، منهم ٩٠ ٪ من القوى العاملة العائلية ، والباقى ١٠ ٪ من القوى المأجورة غالبيتها العظمى لفترات موسمية . وتستخدم تلك المزارع ٧ ٪ من جميع الجرارات العاملة فى الزراعة ، ١٧ ٪ من آلات الرى الميكانيكية .

وتتميز هذه الفئة بثلاث قسمات :

- إنها تعمل بنفسها فى حيازتها الزراعية مستخدمة فى الأساس القوى العاملة العائلية غير المدفوعة الأجر، وبعض القوى العاملة المأجورة وبشكل محدد للغاية وفى فترات مواسم الذروة (التجهيز ـ الحصاد) .
- إنتاج مزارعهم يكاد يكفى بالكاد إحتياجتهم الضرورية ، ولذلك تضطر الشرائح الدنيا منهم الى بيع قوة عملها والعمل كعمال زراعيين فى بعض المواسم .
- تخلف الادوات والوسائل المستخدمة فى الزراعة ، كما أنهم يزرعون غالباً محاصيل تقليدية للاستهلاك الذاتى والعائلى .

وهذه القسمات الثلاث هى التى تميزهم ، طبقياً وإجتماعياً ، عن طبقة عمال الزراعة التى تقع أسفلهم مباشرة فى السلم الطبقى ، كما تميزهم أيضاً عن فئة متوسطى الحائزين الذين يقعون فى الشريحة الأعلى فى السلم الطبقى .

وقد أدى التشابه الكبير فى ظروف وأوضاع الشرائح الدنيا من هذه الفئة مع عمال الزراعة الى أن لجأ البعض الى تقسيمهم الى شريحتين : الشريحة العليا من صغار الحائزين وهى التى تقع حيازتها بين ٣ ـ ٥ أفدنة ، والشريحة الدنيا وهى التى تحوز أقل من ثلاثة أفدنة .

وبالرغم من وجود بعض المنطق فى ذلك التقسيم ، إلا أننا لا نأخذ به ولا نذهب إليه . حقيقة تتشابه الأوضاع الإجتماعية والمعيشية للشريحة الدنيا بدرجة كبيرة مع عمال الزراعة بل أن قطاعات هامة من هذه الشريحة الدنيا تضطر بالفعل للعمل جزءاً من الوقت كعمال زراعيين ، ولكن تبقى وضعيتهم كحائزين لتمثل فاصلاً حقيقياً بينهم وبين عمال الزراعة المعدمين ، بل إنهم قبل غيرهم حريصون على هذا التميز . وهذا يجعل تقسيم هذه الشريحة الى فئتين تقسيماً مصطنعاً وغير حقيقى .

ومن الطبيعى أن يكون للإصلاح الزراعى والإجراءات الأخرى التى أتخذت فى مجال تنظيم الإنتاج أثرها الواضح على أوضاع هذه الفئة ، ومن السهل القول أنها ومنذ سنة ١٩٥٢ قد تمكنت من زيادة نصيبها من الأراضى الزراعية كما أتسعت قاعدتها البشرية [٢١]

ففى سنة ١٩٦٥ كانت هناك مساحة قدرها ٧٧٣,١٣٧ ألف فدان قد وزعت على ٢٦٦ ألف فلاح وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعى .

ولا نملك إلا أن نتحفظ إزاء بعض الإحصائيات فى هذا الخصوص وخاصة وأن بعضها يختلف بإختلاف مصادرها ، إلا أنه من المؤكد أن علينا ونحن نورد المساحة التى يزرعها صغار الحائزين ، أن نضع فى إعتبارنا أن هناك بعضاً من متوسطى الملاك قد يدخلون فى هذه الإحصائيات نظراً لتوزع ملكياتهم قطعاً صغيرة فى أكثر من مكان أو قرية .

فقوانين تحديد الملكية ، وتنظيم الإيجارات ، والتوسع فى مهام التعاونيات الزراعية ، وعدد آخر من الإجراءات كان لها تأثيرها الإيجابى فى أوضاع هذه الفئة ، وإن كانت الأبحاث والدراسات الميدانية العديدة قد توصلت الى أن هذا التغير لم يكن جذرياً .

ويعود ذلك الى ثلاثة عوامل هامة :

● سيادة دور الفلاح الغنى وكبار الملاك الذين يحوزون بين ٥ ـ ٥٠ فداناً ، فهؤلاء ظلوا يضعون أيديهم على ٥٠ ٪ من الأراضى الزراعية ، وكانت تقع فى أيديهم المراكز الأساسية فى المؤسسات السياسية (الإتحاد الإشتراكى) والإنتاجية (التعاونيات) والإدارية (المجالس المحلية) بالإضافة الى الوظائف التقليدية فى القرية مثل العمد والمشايخ .

● تولى أجهزة الدولة مسئولية تطبيق الإجراءات والقوانين الاصلاحية بشكل شبه مطلق وهذه الأجهزة التى لم تطرأ عليها تغيرات جذرية ، وخاصة العاملة فى القرية ، ظلت محافظة بدرجة كبيرة على تركيبتها

البيروقراطية والمعادية للفلاح ، وخاصة العاملون فى وزارة الزراعة ، (المهندسون والفنيون) وفى البنوك التى تتعامل مع الفلاح .

● غياب حركة سياسية وجماهيرية فلاحية منظمة ، والحساسية المفرطة إزاء أية تحركات سياسية أو جماهيرية بين فقراء الفلاحين وعمال الزراعة ، حتى أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وهو التنظيم السياسى الوحيد الذى كان مسموحاً له بالعمل ، كثيراً ما فصلت من عضويتها عناصر فلاحية نشيطة تحت دعوى أنها تمارس نشاطاً مخرباً .

وقد أدت تلك العوامل الثلاثة فى الأساس الى تعطيل أو الحد من الفاعلية الحقيقية لكثير من الإجراءات المتقدمة التى اتخذت وكان من الممكن أن تكون لها تفاعلاتها الأعمق على وضعية صغار وفقراء الفلاحين ، بل وأنه تحت الضغوط المباشرة لأغنياء الفلاحين الذين عمدوا أنفسهم كسادة جدد فى القرية ، أمكن إلغاء عدد من القوانين التى كانت تستهدف دعم وحماية صغار الفلاحين ، مثل القانون الذى كان ينص على أن يتشكل مجلس إدارة الجمعيات التعاونية بحيث يكون ٤/٥ المجلس ممن يحوزون خمسة أفدنة فأقل ، ومثل القرار الخاص بالتوسع فى إنشاء مزارع تعاونية ومزارع دولة على الأراضى الجديدة المستصلحة .

كما نجح ممثلو البرجوازية الزراعية فى البرلمان (مجلس الأمة) فى إستصدار قرار يمنع إنتخاب أى فلاح أمى ، يجهل القراءة والكتابة ، فى قيادة أية مؤسسة أو وحدة سياسية أو إنتاجية عاملة فى الريف ، واضعين فى الإعتبار أن نسبة الأمية بين فئة صغار وفقراء الفلاحين تصل الى حوالى ٩٠ ٪ ، فإن هذا القرار يعنى من الناحية العملية صكوكاً بالحرمان ضد مشاركتهم فى أى عمل سياسى أو إنتاجى فى القرية .

عمال الزراعة

ويمثلون القاعدة العريضة فى الزراعة المصرية ، وليس لهم وجود على خريطة الحيازة أو الملكية ، ولقد بدأت هذه الفئة تظهر بوضوح فى القرية المصرية فى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر عندما بدأت قوانين الملكية الزراعية المصرية تتطور وتستقر ، وعندما إستحوذ الملاك الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين على الجزء الأكبر من المساحة المنزرعة [٢٦]

وفى سنة ١٩٥٢ كان هناك حوالى ٢ مليون عامل زراعى لا يملكون أو يحوزون أية مساحة من أرض ، ويبيعون قوة عملهم للملاك أو للدولة بشكل دائم أو موسمى ، ويحصلون على أجور نقدية أو عينية .

وقد قدر عدد عمال الزراعة سنة ١٩٧٥ بـ ٢,٤٥٨ مليون عامل فى حين أن مجموع القوى العاملة فى الزراعة قدرت ذلك العام بـ ٤,٠٤٨ مليون ، ومعنى ذلك أن ٦٠ ٪ من العاملين فى الزراعة من العمال الزراعيين لا من الحائزين ، ولقد أدت الى ذلك عدة عوامل وتطورات من أهمها : [٢٨]

● زيادة عدد سكان الريف فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ بمعدل أكبر من زيادة المساحة المنزرعة . فقد أرتفع عدد سكان الريف فى تلك الفترة من ١٣,٧ مليون الى ١٨,٧ مليون أى بنسبة ٤٠ ٪ فى حين أن المساحة المنزرعة لم تزد إلا بنسبة ٨ ٪ (من ٥,٧ مليون الى ٦,٤ مليون فى نفس الفترة) .

● تواصل سياسة التفتيت فى الأراضى الزراعية نظراً لسياسة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة التى كانت السياسة الزراعية المعلنة للإصلاح ، وقد أدى ذلك الى الوضع المتردى الذى أصبح فيه ٢,٢٥ مليون من مجموع الحائزين أى بنسبة ٧٢ ٪ ممن يملكون فداناً فأقل ، وقد أدت سياسة التفتيت الى إضافات سنوية متصلة للعمال الزراعيين .

● بالرغم من كل الإجراءات التى اتخذت ، فقد استمرت سياسة تركز الملكية بشكلها النسبى والمطلق . ففى سنة ١٩٧٠ كان ٥ ٪ من الملاك يحوزون على ٤٥ ٪ من الأراضى كما حدث فى هذه الفترة نمو نسبى للملكيات المتوسطة والكبيرة . ومن ناحية أخرى أدت قوانين تحديد الملكية الى إتجاه البعض من أصحاب الملكيات الكبيرة والمتوسطة الى زراعة أرضهم بأنفسهم معتمدين فى الأساس على القوى العاملة العائلية ، وقد قلل ذلك من مساحة الأراضى المؤجرة التى كانت تستوعب جزءاً من العائلات المعدمة .

● كما أن الأراضى الزائدة عن الحد والتى وزعت ، ذهبت الى صغار الفلاحين لا للمعدمين وفقاً للقانون . بالرغم من أن نسبة العمالة الزراعية قد إنخفضت فى تلك الفترة من ٥٤ ٪ الى ٥٠ ٪ من القوى العاملة فى البلاد سنة ١٩٦٧ ، إلا أننا نلاحظ أن الزيادة التى طرأت على القوى العاملة فى الصناعة لم تتعد ٢ ٪ فى تلك الفترة (من ١٠,٥ ٪ الى ١٢,٥ ٪) أى أن الزيادة فى النشاطات الصناعية لم تستوعب قطاعات هامة من العمال الزراعيين .

وهناك فرق كبير بين العمل الجدى على محو الأمية ، وهذا لم يحدث على أى حال ، وبين إستغلال ذلك لإستبعاد فقراء الفلاحين وعمال الزراعة فى الأساس من التشكيلات القيادية للعمل فى القرية . كما أن السياسة المعلنة فى ذلك الوقت « بتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة » وقفت حائلاً دون تطوير حقيقى للأوضاع الإنتاجية والسياسية لجماهير الفلاحين فى بناء تعاونيات إنتاجية تقوم على المساحات الكبيرة قادرة ليس فقط على دفع العمل السياسى والإجتماعى لصالح هؤلاء الذين لايحوزون إلا على مساحات قزمية لا تكاد تفى بمطالبهم الأساسية فى الحياة .

وقد ظل صغار وفقراء الفلاحين فى واقع الأمر ، لا تملك الغالبية العظمى منهم سوى ظروف حياتية وإجتماعية متدنية ، وإعتماد أكبر على الشرائح العليا من أغنياء الفلاحين ، ومن ناحية أخرى فإن هذا « الوهم » ظل يلعب دوره فى الرغبة فى تميز هؤلاء الحائزين الصغار والفقراء عن عمال الزراعة والمعدمين ، الأمر الذى خلق تناقضاً فى المصالح بين تلك الفئات والتى لم تكن تختلف كثيراً فى ظروف حياتها السيئة [٢٣]

وكان من نتائج ذلك أن وقع صغار وفقراء الفلاحين تحت تأثير القيادة المباشرة لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين ، حتى أنهم كثيراً ما وقفوا فى وجه قوانين كانت تستهدف مصلحتهم هم ، مثل القوانين الخاصة بالتسويق التعاونى وبإنشاء مزارع تعاونية تجريبية واسعة . لقد أدى فقدان الوعى بين هذه الفئة الى تبنيها لوجهة نظر البورجوازية الزراعية والدفاع عنها فى بعض الأحيان . [٢٤] .

ومن الطبيعى أن يكون الوضع مختلفاً فى المناطق التى خضعت لتطبيقات قوانين الإصلاح الزراعى ووزعت فيها الأراضى على صغار المنتفعين . ففى هذه المناطق لم تكن هناك فئات أغنياء الفلاحين ، وأدى ذلك الى تطوير حقيقى فى ظروف وأوضاع المنتفعين الصغار مثلما يتضح من التوسع فى مهام التعاونيات الزراعية فى مناطق الإصلاح ، والتوسع كذلك فى إستخدام الآلات والوسائل العلمية . مما انعكس على الأوضاع الإجتماعية والسياسية بشكل واضح .

وقد تميزت مناطق الإصلاح الزراعى بوجود وعى فلاحى متزايد ، وبان ذلك بوضوح فى مواقف ممثليهم فى البرلمان ، أو فى وحدات الإتحاد الإشتراكى ، وهم الذين كانوا يهاجمون فى ضرواة أخطاء أجهزة الدولة والتحالف الذى قام بين بعض هذه الأجهزة وبين أغنياء الفلاحين وكبار الملاك .إلا أن تلك المناطق وفى ظل السيادة المتزايدة لأغنياء الفلاحين ظلت تمثل مراكز متقدمة ومعزولة ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى أن تفقد وضعيتها الخاصة وليس فقط قدرتها على الإشعاع .

ولقد نما فى هذه المناطق عمل سياسى وإنتاجى منظم لعب فيه الماركسيون والعناصر التقدمية دوراً ملحوظاً ، إلا أنه لم يستطع أن يتعدى حدود التجارب الخاصة الى ساحة الوطن ككل [٢٥] .

وفى نهاية الستينيات ، وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ وسياسة التراجعات التى إرتبطت بها . كان من الواضح أن صغار وفقراء الفلاحين كانوا يفقدون المزيد ، وتتوارى أكثر وأكثر الفرصة التى لاحت فى الستينيات لإجراء تغييرات جذرية فى أوضاع هذه الفئة الهامة .

وأصبح الفلاح الغنى ، هو السيد القائد للقرية بدون منازع .

عدد العائلات المعدمة فى الزراعة المصرية [٢٧]

١٩٥٠ - ١٩٧٠ (بالألف)

	١٩٥٠	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠
التعداد الكلى للعائلات المقيمة فى الريف	٢,٧٤٠	٣,٢٢٤	٣,٣٤٥	٣,٥٧٤
تعداد العائلات التى لاتعمل فى الزراعة	٥٢٠	٦٣١	٦٣٥	٧٣٤
تعداد العائلات الحائزة	١,٢١٧	١,٦٤١	١,٧٨٥	١,٨٥٣
العائلات التى لاتملك	١,٠٠٣	١,١٢٥	١,٢١٧	١,٢٦٩
نسبة العائلات المعدمة الى مجموع العائلات العاملة فى الزراعة	٣٣ ٪	٤٠,٧ ٪	٣٥,٤ ٪	٣٥ ٪

ويمكننا أن نقسم العمال الزراعيين الى ثلاث فئات :

أولاً : عمال القرية ، وهم الذين يعملون فى أراضى الغير فى نفس القرية أو فى القرى المحيطة ، ويمثلون خليطاً من العمال والملاك أو المستأجرين لمساحات قزمية ، وغالبيتهم العظمى وخاصة الحائزون لمساحات قزمية بعمل فى بعض المواسم وخاصة مواسم الذروة (الرى - إعداد الأرض وزراعتها - جمع القطن) ويزداد أعداد العمال فى المحافظات التى تتميز بتركيز شديد فى الملكية الزراعية مثل الدقهلية والمنيا [٢٩]

ثانيا : العمال الدائمون ، وهم الذين يعملون بعقود دائمة لدى كبار الملاك أو فى بعض المشروعات الزراعية التى اقامتها الدولة مثل مديرية التحرير ، وقد شهدت هذه الفترة زيادة فى أعدادهم نظراً لزيادة الإتجاه لدى كبار الملاك بإستخدام المزيد من الآلات والوسائل الحديثة لزراعة أراضيهم ، من ناحية ، وشهدت من ناحية أخرى ، إتجاه سياسة النظام فى ذلك الوقت الى مشروعات زراعية كبيرة سواء فى مجال إستصلاح الأراضى أو إقامة المزارع التجريبية .

ثالثا : عمال التراحيل ، وهم عمال موسميون يتم جمعهم من القرى عن طريق « مقاول الأنفار » للعمل فى مشروعات زراعية كبيرة قد تستغرق شهراً أو شهرين ، وقد تكون لحساب مشروعات تقوم بها الدولة أو كبار الملاك [٣٠]

ويقدر عدد العمال الدائمين حوالى ٦٠٨ ألف عامل يعمل بعقود ثابتة فى مزارع كبار الملاك أو مشروعات الدولة ، بينما يقدر عدد العمال الموسميين بـ ١,٨٥٠ مليون عامل . ولاشك أن النظام الوطنى لثورة ٢٣ يوليو كان مدركاً الى حد ما بمشكلة الزراعيين ، وكثيراً ما أشار الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الى الظروف القاسية التى يعمل فيها هؤلاء العمال . وقد اتجهت القوانين إزاءهم فى اتجاهين أساسين .

● وضع حد أدنى للأجور .

● السماح لهم بإقامة تنظيماتهم النقابية المستقلة [٣١]

أما فيما يتعلق بالأجور ، بالرغم من الزيادة الملحوظة إلا أنها ظلت دون الوفاء بالاحتياجات الأساسية العائلة للعامل ، وقد أدت الزيادة السنوية فى إعداد المعدمين والإمكانيات المحدودة التى تقدمها الزراعة فى شكلها الإنتاجى والغير منظم . كذلك التخلف الشديد لوسائل الإنتاج الى أن يضطر هؤلاء العمال للقيام بأعمال صعبة فى مقابل أجور غير مناسبة . فقد أطلقت هذه الظروف الحرية لكبار الملاك والمقاولين لفرض شروطهم المجحفة [٣٢]

أما فيم يتعلق بنظم عمال الزراعة ، فلابد وأن نسجل بأنه ولأول مرة من ذلك الحق . وقد تشكل إتحاد عمال الزراعة من ٤٢٠٠ لجنة نقابية شملت ١٥٠ ألف عامل زراعى ، وهى شبكة لايستهان بها كان بإمكانها أن تلعب دوراً أساسياً فى تطوير الحياة الإنتاجية والإجتماعية والسياسية بل والثقافية أيضاً فى القرية المصرية ، ولكن الواقع العملى الذى أثبتته دراسات عديدة ، ظل بعيداً عن تحقيق هذه الأهداف ، فلقد كانت قيادات هذه اللجان النقابية تتمثل فى الأساس فى ممثلين لأجهزة الدولة ، أو كانت هناك حساسية مفرطة من جانب تلك الأجهزة إزاء أى تحرك حقيقى لنقابات عمال الزراعة ، كما دخلت فى صفوفها عناصر إستغلالية كثيرة من مقاولى الأنفار وتجار القرى ، الذين وجدوا الفرصة سانحة لإستغلال هذه التنظيمات النقابية لتحقيق أغراضهم الذاتية ، وهناك أمثله كثيرة على ذلك . [٣٣]

ليس هناك شك أن عمال الزراعة هم أكثر الفئات العاملة فى الريف إستعداد لإجراء تطويرات جذرية فى الإنتاج وعلاقاته . فليس لديهم ما يفقدونه سوى فقرهم وبؤسهم ، وقد توافرت لديهم دائماً الرغبة والشجاعة فى قيادة حركات التمرد الفلاحية ضد طغيان والإقطاع والاحتلال فى فترات سابقة ، وقد حذر لورد كرومر ومن بعده كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر فى أوائل القرن العشرين من خطورة الدور الذى يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة الزراعية فى مصر وفى التقارير التى أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية أشار الى أن « تلك الأعداد المتزايدة من المعدمين وعمال الزراعة سيقعون للأفكار الاشتراكية الخطرة . مثلما حدث فى أوروبا وما زلنا نعانى منه [٣٤] .

ومن الملاحظ أن كلا من كرومر وكتشنر قد نصحا ، « بضرورة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وحمايتها كحل لمواجهة المخاطر التى أشار إليها » .

وفى سنة ١٩٤٢ عندما تصاعدت الحركة الوطنية والشعبية فى مصر وصدر أو قانون بالسماح بتشكيل النقابات والإتحادات العمالية . حرص مشرعو القانون على إستثناء عمال الزراعة من هذا الحق [٣٥]

وبالرغم من السياسة المعلنة لثورة ٢٣ يوليو فى مساندة حق هؤلاء العمال وفى العمل من أجل تحسن أوضاعهم ، إلا أننا لابد وأن نعترف أن الحساسية المفرطة إزاء أى نشاط نقابى حقيقى ومستقل ظلت سائدة من أجهزة الدولة ، وقد حلت كثير من التنظيمات النقابية لعمال الزراعة بدعوى سيطرة عناصر مخربة ، وهو التعبير الذى كان يطلق دائماً على العناصر اليسارية ، كما أن إعتماد النظام الوطنى على سياسة ، « توسيع قاعدة الملكية الصغيرة » قدم مبررات موضوعية لمحاصرة حركة النقابات العمالية الزراعية فلقد أصبح الهدف الرسمى هوالوصول الى مرحلة الحيازة أو الملكية ولو على حساب الإنتاج وتنظيماته السياسية والجماهيرية .

لقد ساعدت ولا شك الإجراءات التى اتخذت لصالح العمال الزراعيين مثل وضع حد أدنى للأجور وتوفير جانب من الرعاية الصحية والإجتماعية لهم على إنتقالهم بشكل عام الى وضع أفضل ، وفى السنوات بين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ ، كان من الواضح أن ثمة إرهاصات قوية لحركة النقابات العمالية الزراعية وخاصة فى المزارع الجماعية والتجريبية فى بعض المحافظات ، التى بدأت تعى دورها جيداً فى التحالف مع صغار الفلاحين للوقوف ضد أشكال الإستغلال المحتملة ، مثل أبو قرقاص (محافظة المنيا) وأرمنت (محافظة قنا) كما برزت من بينهم قيادات تقدمية ويسارية ، أشاعت لوناً من الحياة والحركة فى تلك التنظيمات (٣٦)

إلا أن حركة عمال الزراعة لم تكن بمعزل عن ضعف الحركة الفلاحية الجماهيرية بشكل عام ،كما أن سياسة « التراجع » التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧ ، أنهت الى حد كبير الإرهاصات الثورية لإجراء تغيرات ضرورية فى الريف وعلاقات الإنتاج . وظل عمال الزراعة حتى بداية السبعينات فى وضع اقتصادى وإجتماعى لا يفضل كثيراً أوضاعهم السابقة ، بنسبة تزيد عن ٩٠ ٪ مفتقدين للوعى الطبقى ، مقهورين من جميع الطبقات الأخرى حتى من صغار الملاك والحائزين الذين وإن لم تكن أوضاعهم الاقتصادية تفضلهم ، إلا أنهم كانوا دائماً حريصين على التمايز كحائزين فى مواجهة هؤلاء المعدمين .

لقد كان وضعهم مناقضاً تماماً للأحلام والتصورات التى رسمها ميثاق العمل الوطنى سنة ١٩٦٢ لدور نقابات عمال الزراعة « التى يمكنها أن تلعب دوراً رائداً فى إعادة صياغة الحياة فى الريف من جديد » (٣٩)

لقد كانت أحلام للميثاق صحيحة من الناحية النظرية . ولكن التطبيق العملى كان شيئاً آخر . فلقد كانت الإجراءات التى اتخذت طوال مرحلة النظام الناصرى عاجزة عن إجراءا تغييرات جذرية عميقةفى الأوضاع الاقتصادية فى القرية المصرية .

ملاحظات ختامية حول آثر قوانين الإصلاح الزراعى في التركيب الطبقى للقرية المصرية

أولاً : لقد أدت هذه القوانين الى تصفية نهائية للفئات الإقطاعية وشبه الإقطاعية من خلال تصفية علاقات الإنتاج المتخلفة ، وقد تحولت شرائح من هذ الفئات الى ملاك كبار تحكمهم علاقات إنتاج رأسمالية فى الأساس ، وقد برز دور البرجوازية الزراعية الكبيرة واضحاً فى أواخر الستينيات ، وقائداً فى النصف الأول من السبعينيات .

ثانيا : احتل الفلاح الغنى والبرجوازية الزراعية المتوسطة ، وضعاً متميزاً طوال فترة التغييرات الإصلاحية ، فإن كل الإجراءات التى اتخذت كانت فى صالحهم على طول الخط ، وفى نهاية الستينات كان من الواضح أن الفلاح الغنى بطموحاته البرجوازية قد أصبح السيد الجديد فى القرية .

ثالثاً : بالنسبة لصغار وفقراء الفلاحين فقد طرأت على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تطورات إيجابية نسبية ، إلا أن هذا لم يغير بشكل جذرى دورهم الإنتاجى ووضعهم الطبقى ، وفيما عدا بعض المناطق التى وزعت فيها الأرض ، ظلوا غير قادرين على أن يلعبوا دوراً نشيطاً فى الحياة السياسية والاجتماعية والإنتاجية ، ووقعوا فى النهاية تحت سيطرة الفلاح الغنى باعتباره السيد الجديد ، والذى لعب دور حصان طروادة فى السبعينيات فى تصفية ومحاصرة كل الإجراءات التقدمية التى كانت قد اتخذت لصالح صغار وفقراء الفلاحين .

رابعاً : أما البروليتارية وشبه البروليتاريا الزراعية ، فلم يتح لها فرصة حقيقية لتلعب دورها « فى نسج أسلوب الحياة فى الريف الجديد » بالرغم من بعض الإجراءات الإصلاحية ذات الطابع الانسانى ، فقد حد من دورها ونشاطها تلك السياسة التى أعتمدها النظام فى « توسيع رقعة الملكية الصغيرة » والحساسية المفرطة للنظام إزاء أى نشاط مستقل لتنظيماتها السياسية والجماهيرية ، كما ظلت معزولة عن حلفائها الطبيعيين المتمثلين فى صغار وفقراء الفلاحين من ناحية ، ولم تتح لهم فرصة حقيقية للإندماج الكامل فى الحركة العمالية بشكل عام ، وخاصة البروليتاريا الصناعية .

ومن كل هذا يتضح أن إجراءات الإصلاح التى تمت فى مجال الزراعة فى تلك الفترة لم تستطع أن تجرى سوى تغيرات نسبية فى التركيبة الطبقية . فهى قد إعادت بناء الهرم الطبقى عندما أزاحت عن قمته الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، ولكن ليحل محلها فى القمة أيضاً كبار الملاك الرأسماليين والفلاح الغنى . وظلت قاعدة الهرم الواسعة المتمثلة فى عمال الزراعة وصغار وفقراء الفلاحين فى القاع مع بعض التحسينات . ولكن الذى لا شك فيه أن الصراع الطبقى والاجتماعى فى الريف قد حقق دفعة واسعة نشطة ، فلقد أصبح الباب مفتوحاً وبشكل واسع لحركة التطور الرأسمالى فى الريف .

وهذا ما أكدته التطورات التى حدثت فى السبعينات .

إيضاح ختامي

أود هنا أن أوكد بعض الحقائق التى حاولت أن أشرحها فى ذلك العمل . والتى ربما أدى الغرق فى التحليلات العلمية والإحصائيات التى تفترضها هذه الرسائل ، كذلك الحيز المحدود ، الى عدم وضوحها .

فالذى لاشك فيه أن قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، وعبد الناصر على رأسها ، قد خاضت نضالاً حقيقياً على المستوى الوطنى والقومى فى مطاردة الاستعمار والإمبريالية ، وبالرغم من أن إرهاصات التغييرات الإجتماعية قد بدأت فى الشهور الأولى للثورة ، إلا أنه وبعد عشر سنوات بدأت القيادة الناصرية تشق لنفسها طريقاً براجماتياً واضحاً فى إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة تستهدف بناء الاشتراكية ، وتصفية علاقات الانتاج الرأسمالية . وقد شملت حركة التأميمات الواسعة فى الستينات البنوك الأجنبية والمحلية وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى ، وقطاعاً واسعاً من الشركات المتوسطة (حوالى ٨٠ ٪ من المؤسسات الصناعية) . كما ارتبط بذلك اتجاه قوى نحو التصنيع ووضع أسس الصناعة الثقيلة ، وبمعونة أساسية من الإتحاد السوفيتى ودول المعسكر الإشتراكى ، وقد أدى ذلك الى خلق قاعدة صلبة من القطاع العام فى الصناعة أثبت وجوده حتى بعد ما تغيرت التوجهات السياسية والإجتماعية فى السبعينيات مع سياسة « الإنفتاح الاقتصادى » التى سنها السادات .

وبالرغم من أن الستينيات قد شهدت أيضاً دفعة قوية فى هذا الاتجاه البراجماتى نحو الاشتراكية فى مجال الزراعة وعلاقات الإنتاج فى الريف ، إلا أن هذه الإجراءات ظلت محدودة ولم تتعد إطار تنظيمها على أسس رأسمالية .

ويرجع ذلك الى عدة عوامل :

أولا : سيادة فكرة « توسيع قاعدة الملكية الصغيرة » باعتبارها الطريق المصرى لبناء الاشتراكية وقد قدمت هذه النظرية كبديل عن الحلول الاشتراكية الأخرى فى مجال الزراعة والتى يقوم على بناء تعاونيات إنتاجية واسعة ، بينما كان ميثاق العمل الوطنى ، والذى يعتبر فى الواقع « الوثيقة النظرية » للثورة يؤكد على ضرورة ملكية الشعب لوسائل الإنتاج الرئيسية فى الصناعة . ويعتبر القطاع العام هو الركيزة الرئيسية لذلك ، إلا أن الميثاق قد اتخذ موقفاً آخر بالنسبة للملكية الخاصة وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة باعتبارها الاختيار المصرى على طريق بناء الاشتراكية فى الريف ، ولقد كان من الواضح أن الخيار فى مجال الزراعة كان الاكتفاء بتصفية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية لصالح الرأسمالية الزراعية .

ثانياً : لا شك أن ضرب وتصفية الرأسمالية الكبيرة فى الصناعة كان أسهل بكثير فى تلك الفترة من ضرب وتصفية الرأسمالية فى الزراعة والتى كانت قد أقامت لها بالفعل جذوراً عميقة فى الريف .

(*) كتب هذا الايضاح بعد الانتهاء من كتابة الرسالة وقبل مناقشتها ؟

ولقد لاحظنا هذا النفوذ عند صدور قوانين بتنظيم النقابات العمالية سنة ١٩٤٢ ، حينما استثنيت نقابات العمال الزراعيين من هذا الحق ، كما يلاحظ أن قيادات أساسية فى تنفيذ السياسة الزراعية لثورة يوليو كانت تنتمى بالفكر والمصلحة للبرجوازية الزراعية ، مثل المهندس سيد مرعى الذى ظل المسؤول الأول تقريباً عن تنفيذ السياسة الزراعية لمدة ٢٠ عاماً . والمهندس محمود فوزى رئيس الهيئة العامة للتعاونيات ، والأستاذ عبد الحميد غازى أمين الفلاحين فى الاتحاد الاشتراكى العربى فى السبعينيات .

ولقد وضحت التوجهات السياسية والفكرية لهذه القيادات فى فترة السبعينات . ولعل التطورات التى حدثت فى السبعينات بالنسبة للتوجهات السياسية الاقتصادية ، وإعتماد سياسة الباب المفتوح ، تفسر أن هذا الانقلاب السلمى الذى تم ، كانت تسنده طبقات إجتماعية على رأسها كبار الملاك وأغنياء الفلاحين .

ثالثا : عدم وجود حزب ثورى تعتمد عليه قيادة الثورة فى إجراء التغييرات المطلوبة ، وهناك إعتراف بأن الإتحاد الإشتراكى العربى بتركيبته وأسلوب عمله أبعد من أن يكون التنظيم الثورى المطلوب ، كما كانت هناك حساسية مفرطة إزاء أى تحركات ديمقراطية أو جماهيرية مستقلة . وقد أدى ذلك الى إعتماد مطلق على أجهزة الدولة التقليدية فى تنفيذ سياسة النظام وخاصة فى المجال الزراعى ، واضعين فى الإعتبار أن هذه الأجهزة ، والعاملة منها فى الريف بشكل خاص لم يطرأ عليها تغييرات جوهرية ، ظلت محتفظة بطابعها البيرقراطى والطبقى المميز المعادى فى الأساس لجماهير الفلاحين الفقراء وعمال الزراعة .

ونفس هذه الأجهزة ، أو غالبيتها ، هى التى أشرفت بعد ذلك على محاصرة وتصفية الكثير من الإجراءات التقدمية بعد سياسة « الانفتاح »

رابعاً : يبقى للإصلاح الزراعى فى مصر بعد عربى هام ، فلقد كان أول إجراء من نوعه يصدر فى العالم العربى ، كما كان من أوائل الإجراءات التى اتخذت فى بلدان العالم النامى وبعيداً عن النمط الأمريكى الذى أوحت به أو نفذته فى عدد من البلدان فى ذلك الوقت مثل إيران وتركيا وفرموزا .

ولا شك أن قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت بعد ذلك فى سوريا والعراق والجزائر واليمن ، تمثلت الى حد كبير قانون الإصلاح الزراعى فى مصر بإيجابياته وسلبياته .

وفى النهاية ، وبغض النظر عن كل الانتقادات التى وجهناها الى هذا القانون ، فلقد فتح عملياً طريقاً جديداً فى مصر والعالم العربى لإجراء تغييرات إجتماعية واقتصادية فى الريف فى إتجاه رأسمالى .

هوامش

١ - تناولت مجموعة من الدراسات والمؤلفات العلية هذه القضية بالتفصيل ، وفى الأدبيات الإشتراكية الحديثة هناك أربع أعمال أساسية يمكن الرجوع إليها وهى :

1 – Tamoz Szentes : The Political economuy of underdevelopment Budapest·1971 P. 265 – 267 .

2 – T jaunenko , M. Mirski and others; The Social Structure of developing Countries, Mosccow 1972 P. 99 – 110 .

3 – R. Stephenhagens P: Social classes in agricultural Societies – Paris 1969 .

4 – T. Tulpanov : economy and its application in the developing lands .
Moscow 1969

٢ - تناولنا فى الفصل الأول تطور وأوضاع الطبقات والفئات الإجتماعية فى الريف قبل ثورة ١٩٥٢ .

٣ - قدم سمير أمين فى كتابه مصر الناصرية (مارس ١٩٦٤) تقسيماً للفئات الإجتماعية فى الريف على النحو التالى :

- المعدمون
- فقراء الفلاحين (من يملكون أقل من فدان)
- متوسطو الفلاحون (من يحوزون بين فدان الى خمسة)
- أغنياء الفلاحين (من ٥ - ٢٠ فدان)
- الرأسمالية الزراعية (أكثر من ٢٠ فداناً)

وقد أتفق معه الى حد كبير محمود عبد الفضيل فى كتابه « التطور وتوزيع الدخل والطبقات فى الريف »

٤ - عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى فى القرية المصرية - القاهرة ص ١٧٥

٥ - المرجع السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٧

٦ - قدم والتر روستو تصوراً رأسمالياً متكاملاً حول هذا الموضوع فى كتابه The Stages of economic growth , a non Communist manifesto – Cambirdge 1960

٧ - طارق البشرى - تقرير حول الإصلاح الزراعى - مجلة الطليعة - سبتمبر ١٩٦٨

٨ - كافحت البرجوازية الزراعية الوليدة قبل ١٩٥٢ ضد سيطرة الإقطاع من خلال مشروعات قدمها ممثلوها فى لبرلمان .
فتحى عبد الفتاح - القرية المصرية - القاهرة ١٩٧٣ .

٩ - أيد البنك الأهلى المصرى وكذلك إتحاد الصناعات قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ١٩٥٤ . وكان يحتل مجلس الادارة فيه عدد من أبرز كبار الملاك الرأسماليين مثل أحمد عبود / حافظ عفيفى / أمين يحى / الغازى باشا .

١٠ - على صبرى - مشاكل التحول الإشتراكى - القاهرة ١٩٦٧ .

١١ ـ الإصلاح الزراعى الثانى (١٩٦١) مس فى الواقع الفئات العليا من الرأسمالية الزراعية .

١٢ ـ زادت نسبة ممتلكات من يملكون ٢٠ ـ ٥٠ فدان فدان فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦ من ١٠,٩ ٪ من الأراضى الزراعية الى ١٢,٦ ٪ .

١٣ ـ يعتبر سيد مرعى نموذجاً نقياً لهذه الطبقة ، ولقد أحتل طوال الخمسينات وفترة طويلة من الستينات مراكز قيادية فى السياسة الزراعية (وزير الزراعة والإصلاح الزراعى ونائب رئيس الوزراء) .

ومنذ منتصف الستينات بدأ يتخذ مواقف مضادة لتوسيع مهام التعاونيات الزراعية ولإنشاء مزارع دولة فى الأراضى المستصلحة .

١٤ ـ فى دراسة لمجلة الطليعة القاهرية سنة ١٩٦ ، عبر ممثلون لهذه الطبقة عن إتجاهات سياسية تتعلق بما أسموه اتباع سياسة واقعية والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الإرتماء فى أحضان موسكو !!

١٥ ـ لا تلعب ملكية الحيوانات والماشية دوراً هاماً فى التصنيف الطبقى حيث أن غالبية كبار الملاك الغائبين لم يكن لديهم إهتمام بتربية الماشية .

١٦ ـ ● على صبرى ـ مشكلات التحول الإشتراكى

● فؤاد مرسى ـ الإنفتاح الاقتصادى

١٧ ـ دراسة لقسم الأبحاث فى جريدة الجمهورية فى عشر قرى ـ الجمهورية ، مايو ـ يونيو ١٩٦٧

١٨ ـ كان الموقف من الفلاح المتوسط أحد القضايا الهامة التى شغلت المفكرين الثوريين وقد أعطى لينين إهتماماً خاصاً بالقضية الأولى إذ يقول « إننا نضع سياستنا على أساس فرض التحالف على الفلاح المتوسط . ومن الطبيعى أنه لن يوافق على الإستمرار فى بناء الإشتراكية وإجراء تغييرات جذرية ، وعلينا أن نثبت له بالدليل العلمى أن ذلك هو الطريق الوحيد الذى يجب أن نسلكه ، فحينما يحتدم الصراع بين الفقراء والأغنياء ، بين الملاك وعمال الزراعة ، سيقف الفلاح المتوسط بين بين ، وسيحاول الأغنياء إغراءه لضمه الى جانبهم ، سيقولون له أنت مالك وليس لك مصلحة مع العمال الفقراء ، ولكن العمال سيقولون له : إن الأغنياء يسعون الى إستغلالك وسرقتك ، وليس أمامك إلا أن تقف معنا فى مواجهة الأغنياء .

ف ا . لينين : التحالف بين العمال والفلاحين موسكو ١٩٦٦ ص ٢٢٢

١٩ ـ فى الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ « اتخذت عدة إجراءات وقوانين تساعد مرة أخرى على تركيز ملكية كبار الملاك ، ففى سنة ١٩٧١ صفيت مزارع الدولة وبيعت الأرض فى المزاد العلنى ، وفى ١٩٧٣ جرى التحول عن التسويق التعاونى لبعض المحاصيل ، وفى سنة ١٩٧٤ صفيت قوانين الحراسات وأعيدت مساحات واسعة من الأرض لكبار الملاك وفى سنة ١٩٧٥ عدلت قوانين الإيجارات بما يعطى للمالك حرية أوسع فى طرد للمستأجر .

فؤاد مرسى ـ الإنفتاح الاقتصادى ص ٣٦١

٢٠ ـ ٣٨ ٪ من هذه المزارع ملكية خاصة ، والباقى خليط بين الملكية والإيجار .

٢١ ـ محمود عبد الفضيل ـ التطور وتوزيع الدخل والتغيرات الاجتماعية فى الريف

٢٢ ـ وزارة الزراعة ـ قسم الإحصائيات ـ القاهرة سنة ١٩٦٧

٢٣ ـ ٧٥ ٪ ممن يملكون حصة أفدنة فأقل ، يملكون فداناً فأقل .

٢٤ ـ من الصعب إعتبار صغار الملاك والفلاحين الذين يحتلون بين ٩٠ ٪ الى ٩٥ ٪ من العاملين فى الزراعة بورجوازية صغيرة ، فالواقع أن الإستغلال الإقطاعى وشبه الإقطاع السائد كان يحول دون بلورة طبقية حقيقية للفئات الإجتماعية فى الريف

T. Jegenenko& others : Class Sturctuie in developing nations– Moscow 1979 P. 40– 54

٢٥ ـ كان الفلاحون فى مناطق الإصلاح الزراعى أكثر الفئات دفاعاً عن التطور

٢٦ ـ فى الفصل الأول تفصيلات عن وضع العمال الزراعيين فى نهاية القرن التاسع عشر

٢٧ ـ هناك مصادر مختلفة ، وأحياناً تعطى بيانات متناقضة ، ولكنها كلها توضح فى النهاية إتجاها عاماً ، وقد بذلنا جهداً من أجل الوصول الى الصورة التقريبية ، لقد إعتمدنا على بعض المصادر الرسمية الخاصة بالسكان ، وعلى بعض الدراسات الأخرى وخاصة دراسة سمير رضوان عن الإصلاح الزراعى والفقر فى مصر .

٢٨ ـ فى الإحصاء الزراعى الرابع لوزارة الزراعة (القاهرة سنة ١٩٦٦) كان توزيع العمالة فى الريف كالاتى : ٦٤ ٪ عمالة عائلية ٩ ٪ عمالة مأجورة دائمة ٢٤ ٪ عمالة رسمية ٣ ٪ بطالة كاملة .

فى حين أن دراسات أخرى قدرت فائض العمالة الزراعية بنسب تتراوح بين ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪

عمرو محى الدين ـ ندوة عن فائض العمالة الزراعية ـ بيروت سنة ١٩٧٥

٢٩ ـ عمرو محى الدين ـ الإستثمار الزراعى والعمالة فى مصر ـ دراسة دكتوراة لم تنشر ـ لندن ١٩٦٦ ـ ص ٧٣

٣٠ ـ محمود عبد الفضيل ـ التطور وتوزيع الدخول والتغيرات الإجتماعية ص ٦٢ ، ٤٠

٣١ ـ المادة ٣٨ من قانون الإصلاح الزراعى الأول ـ سبتمبر سنة ١٩٥٤

٣٢ ـ قدم سمير رضوان صورة عن تطور الأجور الحقيقية لعمال الزراعة فى الفترة من ١٩٢٨ ـ ١٩٧٤ كالآتى :

العام	الأجر المدفوع	معدل الأجر	تكاليف المعيشة	الأجر الحقيقى
١٩٣٨	٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	١٠	٣٣٣	٢٧١	١٤٣
١٩٥٢	١٢,٥	٤١٧	٣٣٤	١٢٤
١٩٦٦	٢٥	٨٠١	٤٦٦	١٧٠
١٩٧٠	٢٥	٨٠١	٥٧٦	١٣٨
١٩٧٤	٣٢,٥	١٠٠١	٧٩٣	١٢٥

سمير رضوان ـ الإصلاح الزراعى والفقر فى الريف المصرى ص ٣١

٣٣ ـ أشار الرئيس جمال عبد الناصر فى عديد من خطبة الى الظروف الصعبة لعمال الزراعة والتراحيل (خطابه فى مارس سنة ١٩٦٤ ـ وخطابه فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٥) وقد ثبت أن نقابات عمال الزراعة كان يسيطر عليها فى كثير من الأحيان المقاولون والعمد وأغنياء الفلاحين

فتحى عبد الفتاح ـ القرية المعاصرة ـ ص ٢٥١

٣٣ ـ أحمد رشدى صالح ـ كرومر مصر ـ ص ١٣٢

٣٤ ـ كانت فكرة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة مسيطرة على الحكام الإنجليز فى أوائل القرن (كرومر وكتشنر) وكذلك على عدد من المصلحيين فى البرجوازية المصرية ، وكانت تقدم كبديل عن الإستقطاب الطبقى الذى يمكن أن يكون خطراً على تطور المجتمع فى الريف ومواجهة مخاطر البلشفية والثورة العنيفة على حد تعبيرهم

خليل سرى ـ الملكية الريفية الصغرى ص ٤٦ ، ٤٨

يوسف نحاس ـ الفلاح ـ القاهرة ١٩٢٨

مريت غالى ـ السياسة الزراعية ص ١٩

٣٥ ـ فى بعض الفترات وخاصة فى أعقاب تشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع سنة ١٩٦٦ ، إندفع العمل فى التنظيمات النقابية لعمال الزراعة وقد كان أحمد رفاعى الإشتراكى الماركسى على رأس إتحاد عمال الزراعة لفترة ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً وخاصة بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ وإتباع النظام لسياسة المهادنة الداخلية

٣٦ ـ ميثاق العمل الوطنى ـ القاهرة سنة ١٩٦٤

المراجع

١ ـ دراسات ميدانية إشترك فيها المؤلف

- بحث عن العلاقات الإجتماعية فى القرى ودور التنظيمات السياسية والجماهيرية ، قام بها قسم الأبحاث فى جريدة الجمهورية تحت إشراف المؤلف ونشرت فى الجريدة فى الفترة من ١٣ الى ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ .
- دراسة ميدانية عن تطبيقات الإصلاح الزراعى فى عدد من القرى المصرية وقد قام بها مجموعة من الباحثين من بينهم المؤلف ونشرت فى مجلة الطليعة فى عدد سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
- دراسة عن السياسة والإنفتاح فى الريف نشرت فى مجلة الطليعة فى فبراير سنة ١٩٦٨ .
- دراسة ميدانية قام بها المعهد العالى للدراسات الإشتراكية فى بعض قرى الوجه القبلى (بنى سويف ــ أسيوط) نشرت سنة ١٩٦٧ .

٢ ـ الوثائق

- برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « تنظيم ماركس » « من أجل الإستقلال الكامل والديمقراطية للجماهير » القاهرة ١٩٥١ .
- برنامج اللجنة العليا للتحرر الوطنى « تنظيم ماركس » القاهرة ١٩٤٨ .
- وثائق إجتماعات مجلس الشيوخ ـ الدورة العادية يناير ـ أغسطس سنة ١٩٥٠
- وثائق إجتماعات مجلس النواب ـ الدورة العادية ـ يناير ـ مارس سنة ١٩٥٠
- ميثاق العمل الوطنى ـ القاهرة سنة ١٩٦٢
- تقرير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ـ القاهرة سنة ١٩٦٠

٣ ـ الكتب والمؤلفات
(عربى ومترجم)

- رؤوف عباس　　الحركة العمالية فى مصر ـ القاهرة ١٩٦٧

● أمين عفيفى — تاريخ مصر الإقتصادى والمالى ـ القاهرة سنة ١٩٥٣
● مجموعة علوية — مبادىء فى السياسة المصرية ـ القاهرة سنة ١٩٤٨
● إبراهيم عامر — الأرض والفلاح ـ القهرة سنة ١٩٥٧
● سمير أمين — مصر والناصرية ـ بيروت سنة ١٩٦٤
● حامد عمار — فى بناء البشر ـ القاهرة سنة ١٩٦٤
● مرزق عارف — الهجرة الريفية ـ القاهرة سنة ١٩٧٠
● شهدى عطية — طور الحركة الوطنية فى مصر القاهرة سنة ١٩٥٤
● هارى عيروط — الفلاح ـ القاهرة سنة ١٩٥٤
● طاهر عبد الحكيم — الأقدام العارية ـ بيروت سنة ١٩٧٣
● چورج باسيلى — الميكنة الزراعية ـ القاهرة سنة ١٩٦٠
● هـ . شبلر — العمل والعمال فى مصر ـ القاهرة ١٩٣٢
● ح . شبنا وآخرون — نمط الإنتاج فى الآسيوى ـ بيروت ١٩٧٢
● ف . أ . لينين — التحالف بين العمال والفلاحين ـ موسكو سنة ١٩٦٦
● ف . أ . لينين — قراءةحول المشكلة الزراعية ـ موسكو ١٩٦٧
● ا . كروشلى — الإستثمار الرأسمالى فى الشركات المصرية ـ القاهرة سنة ١٩٣٦
● عبد الفتاح فرح — الخطة الزراعية فى القرية ـ القاهرة ١٩٧٢
● فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية ـ القاهرة ١٩٧٣
● فتحى عبد الفتاح — القرية المعاصرة ـ القاهرة ١٩٧٥
● محمود فوزى — التعاونيات وتطور الإدراة المحلية ـ القاهرة سنة ١٩٦٩
● مريت غالى — السياسة الزراعية ـ القاهرة ١٩٤٦
● سعد هجرس — الإصلاح الزراعى ، الطريق والفلسفة ـ القاهرة ١٩٧٦
● أحمد حسن — الإيجار والتعاونيات فى مصر ـ القاهرة سنة ١٩٦٩
● أحمد لحتة — تاريخ مصر الإقتصادى ـ القاهرة سنة ١٩٥٨
● كريتسوفر هيرولد — بونابرت فى مصر ـ القاهرة سنة ١٩٦٤
● خالد محمد خالد — من هنا نبدأ ـ القاهرة ١٩٥٢
● حسين خلاف — تطور الملكية العقارية فى مصر ـ القاهرة ١٩٦٧
● عثمان الخولى — فائض القوى البشرية ـ القاهرة ١٩٦٩
● عثمان الخولى — الزراعة العربية ـ الاسكندرية سنة ١٩٦٨
● أنور عبد الملك — مصر مجتمع عسكرى ـ بيروت ١٩٦٨
● رويرت مابرو — الإقتصاد المصرى (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) ـ القاهرة ١٩٧٠
● سيد مرعى — الإصلاح الزراعى ـ القاهرة ١٩٥٧
● المشكلة السكانية — القاهرة ١٩٧١
● عبد الباسط عبد المعطى — صراع الطبقات فى القرية المصرية ـ القاهرة سنة ١٩٦٨
● عمرو محى الدين — مشكلة العمالة والسياسة ـ بيروت ١٩٧٥
● فؤاد مرسى — هذا الإنفتاح الإقتصادى ـ القاهرة ١٩٧٧
● سمير رضوان — الإصلاح الزراعى والفقر فى مصر ـ ١٩٧٨
● محمود عبد الرؤوف — إقتصاديات الملكية الزراعية ١٩٧٣

● إبراهيم رشاد — مشروع الزراعة التعاونية ١٩٤٠
● محمد رشاد — سرى جدا القاهرة ١٩٧٦
● محمد رشاد — عبد الناصر ومشكلة الفلاح ١٩٧٠
● ف . روزنشتاين — التاريخ المصرى قبل وبعد الإحتلال البريطانى ـ القاهرة ١٩٧٧
● رشدى صالح — كرومر فى مصر ـ القاهرة ١٩٤٧
● حسن الساعاتى — الطبقة الوسطى فى مصر ـ القاهرة ١٩٥٧
● صادق سعد — مشكلة الفلاح ـ القاهرة سنة ١٩٤٧
● على صبرى — مشاكل التحول الإشتراكى ـ القاهرة ١٩٦٧
● رفعت السيد — تاريخ الفكر الإشتراكى فى مصر ـ القاهرة سنة ١٩٧٢
● خليل سرى — الملكية الريفية الصغرى ـ القاهرة ١٩٣٨
● م . تشاجنيكو — التركيب الطبقى فى الدول النامية ـ دمشق ١٩٧٢
● صبحى وحيدة — فى أصول المسألة المصرية
● منير الزلاق — البطالة الزراعية فى مصر ـ الاسكندرية ١٩٦٩

٤ ـ كتب ومؤلفات باللغات الأجنبية

g. Bar– History of land–ownrer Ship in Egypt Oxford 1969

g. Clawson– Agriculturel Potentieils in middle and other east new york 1959

E. Cromer– Modern Egypt Jenden 1968

R. P. Dor Landreforms in Japan Oxford 1963

M. Kamal Oxford 1963

C. Essowi– Egypt in Revoltion Ox ford 1963

J. Elessowi A Critic of the Copitalist Strategy for agricultural developement Ciairo 1964

M. Abdul Fadil

– Developement in come distirlution and Social change in rural Laonon 19575

g jruneferg– From mutual a graraion assistance to Socialist a giculture in G. D. R Dresden

B. Hoselselitz– Sociological aspects of econmmic growth– new York 1960

M. Kojito– Landreform in Japan Tokyo 1959

M. Abdul Khalik– Agricultural refrom in Egypt (unpulbisked sytudy()
lindon 1971

D. Mead– Gtoweh and structural change in the Egyptionas econmy Illionis 1976

S. Radwon– The anotomy of rural Poverty

E. Lee In Egypt– Geveve 1982

W. Rostow– The Sytages of econmoic growth a man non Commuonist mamfesto– Combridge 1960

J. Soal Agraieis reform ivn Egypt Oxford 1963

H. El Soal Middele Class in Egypet Coiro 1957

NV. I. Lenin– Developenent of Copitalism in Russo Mocow 1957

G. Seiclel– Die Land wirtschaft in der DDR Leipxzig 1962

T. Szentes– The Political ecomeny of underdevelopement Budopest 19171

S. Trilponov– The Political economy and its opplication in the developing lands– Moscow 19169

D. Warriner– Landreform and developement in midle East– Landon 1955

F – Abdel Fatah – Agriculturl Co– op'eratives in Egyt8 Frunze. 1971.

S. Martey– U.A.R overturining the pyramids F.A.O Review– 1969.

D Socialist Transformation in U.A.R. agriculture– L'egypte Contempraine– Cairo 1969.

F – Abdel Fatah – Agriculturl Co– op'eratives in Egyt8 Frunze. 1971.

S. Martey– U.A.R overturining the pyramids F.A.O Review– 1969.

S. Nossar – Socialist Transformation in U.A.R. agriculture– L'egypte Contempraine– Cairo 1969.

R. Ghoneme – Economics and institutional organizations of Egyptian agriculture Since 1952. in Egypt Since the revolution – new york 1968

٥ ـ المجلات والدوريات

● جريدة الأهرام ـ ● برنامج الحزب الشيوعى المصرى ـ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١

● مناقشة مفتوحة حول مستقبل الأراضى الجديدة ـ مايو ـ يوليو سنة ١٩٦٨

● جريدة الجمهورية ● ● كيف إستطاع كبار الملاك التهرب من قانون الإصلاح ـ ٢٤ يناير ١٩٦٥

● ندوة حول الجمعيات التعاونية الزراعية ـ الدور المفضل ـ مارس ١٩٦٩

● ندوة حول مستقبل الأراضى الجديدة ـ ٦ ـ ١٣ فبراير ١٩٦٩

جريدة الحساب ● مشكلة العمال الزراعيين ـ مارس ١٩٢٥

● جريدة المصرى ● مذكرة الأحزاب حول قانون الإصلاح ـ سبتمبر ١٩٥٢

●مجلة المؤيد ● صفحات من محضر إجتماع الجمعية العمومية ـ ١٨٩٢

● مجلة الطليعة ● سبتمبر ١٩٦٦

● الطليعة الوفدية ● ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣

الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء ●الكتاب السنوى ـ القاهرة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣

● السكان والتطور ـ القاهرة ١٩٦٩

●الدخل القومى فى الزراعة ـ القاهرة ١٩٧٣

● ميزانية الأسرة المصرية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) يناير ١٩٦١ ـ ١٩٧٢

●وزارة الزراعة ●الاحصاء الزراعى الثالث ١٩٥٠

● الاحصاء الزراعى الرابع ١٩٦٧

● نشرة العلوم الزراعية القاهرة ١٩٦٢

● تقرير حول الميكنة الزراعية ـ القاهرة ١٩٥٩

● وزارة الإصلاح الزراعى ● الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى ـ القاهرة ١٩٦٤

●وزارة الادارة المحلية ●مطبوعات قسم الدراسات أبريل ١٩٦٩

● البنك الأهلى المصرى ● التقرير الاقتصادى القاهرة ١٩٥٢

●التقرير الاقتصادى القاهرة ١٩٧٣

المعهد القومى للتخطيط ● الخطة الزراعية القاهرة ١٩٦٩

● السكان والعمل والانتاجية والزراعة القاهرة ١٩٧٤

● التعاونيات الزراعية وبنك التسليف القاهرة ١٩٧٣

● بحث عن توزيع الدخول القاهرة ١٩٧٣

● منطقة العمل الدولية ●مشاكل العمال الزراعيين فى مصر جنيف ١٩٦٩

الفهرست

رقم الايداع

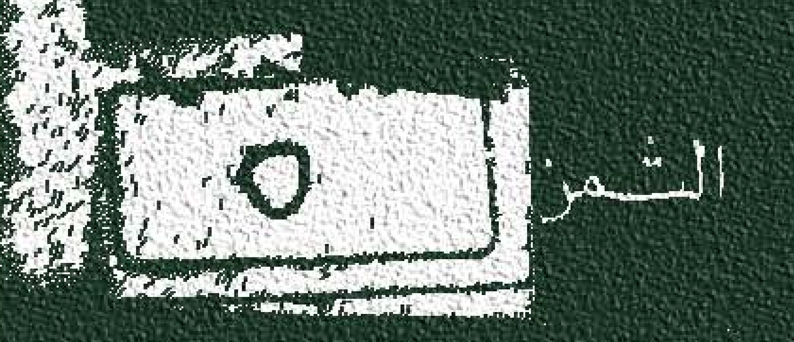
٨٧ / ٢٣٥٦

طبع بدار المدينة المنورة
١١٤ ش مجلس الشعب ــ القاهرة

لا يستطيع باحث جاد أن ينكر أهمية التطورات التى طرأت على المجتمع المصرى عقب إسقاط الملكية على يدى حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما أنه بالمثل لا يمكن القيام بدراسة علمية ونقدية موضوعية لهذه التطورات دون تلمّس الأسباب الموضوعية والذاتية التى أدت إلى تحجيم هذه التطورات ، وتعويقها عن أن تواصل فعلها التقدمى فى المجتمع ، وأخيرا نمو عناصر سلبية تمكنت فى نهاية المطاف من الانتكاس بهذه التطورات والإنجازات ..

وفى هذا البحث يقدم الكاتب رؤيته للناصرية ، مركزا على قانون الإصلاح الزراعى وتطبيقاته باعتباره كان رأس الرمح فى سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية الجوهرية ، وباعتبار الانقضاض عليه فيما بعد كان رأس الرمح فى عملية تراجعية شاملة فُرضت على المجتمع المصرى بعد رحيل عبد الناصر .





الثمن